النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 1 رجب 1427هـ الموافق 26 يوليو 2006 العدد (65) Wed. 1/7/1427 - 26 July 2006 No. (65) 30 ريالاً 16 صفحة

حكم بإعدام المتهم بقتل طعيمان الزايدي

في محاكمة مستعجلة وبعد مضي أقل من اسبوعين على ارتكاب الجريمة، قضت محكمة شرق تعز الابتدائية في جلستها الأحد الماضي بإعدام منير محمد نعمان (36) عاماً؛ لقتله جمال طعيمان الزايدي ودفنه في منزله، (مسرح الجريمة)، الكائن بالقرب من سوق جملة الخضار في تعز، والفرار بسيارة المجني عليه إلى قرية الحداد مديرية المعافر.

وأوضح الشيخ ناجي الزايدي لـ«النداء» أن المجني عليه يعمل في تجارة السيارات وانه غادر صنعاء إلى تعز لإتمام صفقة بيع مع الجاني غير أن الفرصة واتت الأخير للإنقضاض عليه في داره بعد أن حل ضيفاً فيه.

هذا وكان مشائخ من محافظة مأرب توافدوا عقب الحادث على مدينة تعز لنصرة طعيمان وأكدوا أنهم باقون حتى يقتص من الجاني.

مجلسا النواب والشورى يزكيان خمسة مرشحين أبرزهم صالح وبن شملان

■ حمدي عبدالوهاب

زكى الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى الاثنين الفائت خمسة مرشحين للتنافس على منصب رئيس الجمهورية في سبتمبر القادم.

المرشحون الذين تم تزكيتهم من بين 46 تقدموا للتزكية هم، علي عبدالله صالح الأحمر، مرشح المؤتمر الشعبي العام ونال (237) صوتاً، و(51) صوتاً لفيصل بن شملان، مرشح احزاب اللقاء المشترك، (33) صوتاً لأحمد عبدالله المجيدي، مرشح مستقل، (28) لياسين عبده سعيد، مرشح أحزاب المجلس الوطني للمعارضة، (22) صوتاً لفتحي العزب (مستقل).

وحصلت المرشحة المستقلة رشيدة القيلي على (3) اصوات. وعبدالله مقبول الصقيل وذكرى احمد علي على صوت واحد لكل منهما، فيما لم ينل (38) مرشحاً أي صوت.

الاصوات التي كان يتطلب حصول أي مرشح عليها هي (19) صوتاً من أصل (378) هو اجمالي عدد الحاضرين في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى.

وينص قانون الانتخابات والاستفتاء على حصول المرشح لمنصب رئيس الجمهورية تزكية 5٪ من الاعضاء الحاضرين في الاجتماع المشترك للمجلسين البالغ قوامهم 412 عضوا (301 من النواب و111 من الشورى).

كتلة المؤتمر قالت انها زكت إلى جانب مرشحها القيادي الاشتراكي احمد المجيدي، وياسين عبده سعيد، فيما زكى اعضاء اللقاء المشترك فيصل بن شملان المرشح باسمها وإلى جانبه فتحي العزب القيادي في الاصلاح -حسب اتفاق المشترك كمرشح احتياطي لبن شملان.

وفي جلسة التزكية أقر البرلمان بأن توجه هيئة رئاسة المجلس رسالة إلى وزير المالية بصرف 25 مليون ريال لكل مرشح تم تزكيته كنفقات حملته الانتخابية.

وكانت اجراءات فتح طلبات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية قد بدأت في 2006/7/4 ولمدة سبعة ايام بلغ عدد المتقدمين 64 مرشحاً، قبلت هيئة رئاسة النواب والشورى ملفات 50

التتمة في الصفحة 4

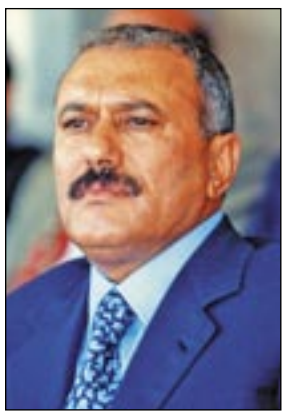

• صالح

• بن شملان

المحكمة تستمع الأحد القادم لرده

محامي الموجهين: دوافع سياسية تقف وراء قرار التنزيل

■ عبدالحكيم هلال

وصف المحامي اسماعيل الديلمي ما حدث لموجهي أمانة العاصمة، من قبل وزارة التربيةوالتعليم، بأنه عمل وتقصد حزبي بحت، ولا يمت للمصلحة الوطنية بشيء.

وقال الديلمي في تصريح لـ«النداء» أن تنزيل حوالى (443) موجه، من حقه القانوني كموجه، إلى درجة أدنى وهي مدرس، باسم المصلحة الوطنية وبحجة أنهم فائضون، إنها مبررات واهية، تسقط أمام ما تقول به الوزارة حالياً من امتحانات لمدرسين بغرض الاحتياج لهم كموجهين وعد ذلك اضراراً بالعملية التعليمية وإهداراً للمال العام، من حيث ان الموجهين المنزلين إلى الميدان للتدريس غالبيتهم من الكفاءات النادرة التي خدمت في مجال التوجيه لأكثر من عشر سنوات وتلقت تدريبات مختلفة في مجالها.

يأتي ذلك بعد أن عقدت محكمة غرب الأمانة جلسة الأحد الماضي، استمعت فيها إلى رد محامي وزارة التربية في القضية المرفوعة ضد الوزارة من الموجهين لإبطال القرارين الوزاريين (11) و (19)، حيث اعتبر محامي الوزارة القرار في سياق الاصلاحات المالية والادارية، وأن مكتب التربية بالأمانة لا يحتاج سوى لعدد (250) موجها وموجهة، واعتبر أن من حق الوزارة وضع موظفيها في أي مكان شاءت وان انتقال المعلم إلى درجة الموجه لا يعد ترفيعاً أو ترقية، بقدر ما هو عملية نقل من مكان إلى آخر.

كما نفى أن يكون الموجهون المعنيون بالأمر قد حصلوا على

التتمة في الصفحة 4

قائد البحرية الفرنسية في المحيط الهندي:

مشروعنا لتعاون أمني بحري مع اليمن وجيبوتي لا يتطلب موافقة امريكية

أثنى قائد البحرية الفرنسية في المحيط الهندي الاميرال أوبير دو جوليه دو بورن على «المستوى الرائع» الذي بلغه خفر السواحل اليمني.

وإذ أكد بأن حكومة بلاده ستواصل العمل مع اليمن لتأهيل كوادر يمنية جديدة، أمل أن توافق صنعاء على خطة فرنسية لتعاون أمني بحري يضمها واليمن وجيبوتي.

دو بورن الذي كان يتحدث إلى صحفيين في منزل نائب السفير الفرنسي قبيل مغادرته صنعاء ظهر الاثنين، قال إنه يتطلع لتطوير العلاقات الأمنية بين بلاده وكل من اليمن وجيبوتي، وشدَّد على أن ذلك لا يتعارض ومصالح «شركائنا الامريكيين» وإذ رجح أن ترحب واشنطن بخطة التعاون الأمني بين الدول الثلاث، أضاف: «في حال قبلت صنعاء وجيبوتي الخطة، ليس عليَّ أن أطلب موافقة واشنطن». واستطرد: أتحاور دائماً مع قيادة القوات الامريكية في المنطقة، وعندما التقيهم سأقول لهم ماذا سأفعل لكنني لن أطلب موافقتهم».

وتوجد 12 بارجة فرنسية في المحيط الهندي، منها اثنتان تعملان ضمن إطار تحالف مكافحة الارهاب في خليج عدن والبحر الأحمر.

وزار بورن ميناء عدن السبت، والتقى في صنعاء مسؤولين في وزارتي الدفاع والأمن. وهو عبر عن سعادته لتواجده في اليمن التي وصفها بأنها «الوجهة التي يحلم بها أي فرنسي محب للسفر» متمنياً أن تسنح له فرص زيارتها مجدداً كقائد عسكري أو كسائح، أو بالصفتين معاً.

وسئل ما إذا كانت للبحرية الفرنسية أية معطيات أو مؤشرات تفيد بوجود نشاط

التتمة في الصفحة 4

تقارير الرقابة مكدسة في ادراج البرلمان

خلال دورة البرلمان الحالية التي رفعت جلساتها الاثنين الماضي لم يناقش فيها أي تقرير ولم تتم الاجابة على اسئلة النواب الموجهة إلى أعضاء الحكومة المتعلقة بأوضاع المواطنين وحياتهم المعيشية.

البرلمان اكتفى في هذه الدورة التي بدأت مطلع الشهر الحالي، بمناقشة مشاريع قوانين رغم وجود اكثر من 50 تقريراً وسؤالاً ضمن جدول أعمال المجلس والمنزلة إلى القاعة من قبل هيئة رئاسة المجلس.

اثناء مطالبة عدد من النواب هيئة الرئاسة مناقشة التقارير الرقابية واستدعاء اعضاء الحكومة للإجابة على اسئلتهم رد يحيى الراعي نائب رئيس

التتمة في الصفحة 4

تعهد بالتنازل عن كافة أمواله

السلطات السعودية تطلق سراح الراجحي

■ جمال جبران

أطلقت السلطات السعودية يوم أمس سراح الشيخ يوسف الراجحي مدير مؤسسة الراجحي السعودية للصرافة. جاء ذلك بعد أن تم إجباره على توقيع وثائق يتم بموجبها تنازله عن كافة حقوقه بشركة الراجحي التي يقدر رأسمالها بمليارات الدولارات. وبحسب «الجزيرة نت» أفادت مها الحسيني زوجة الشيخ الراجحي في اتصال مع قناة «الجزيرة» القطرية أن زوجها أجبر مكرهاً على التخلي عن حقوقه تحت ضغط السلطات السعودية.

واضافت ان زوجها أُجبر أيضاً على التخلي عن إدارة أوقاف الراجحي وعن كل الوكالات الرسمية التي كان يتمتع بها، مشيرة إلى أن ما حصل لزوجها جاء بأوامر عليا في إشارة إلى أمير منطقة الرياض سلمان بن عبدالعزيز.

وأوضحت الحسيني ظروف اعتقال زوجها، وقالت أن عشرة من افراد إدارة البحث دخلوا عليه وهو في مكتبه ظهر الأحد الفائت وقاموا باعتقاله دون أن تتم مخاطبته في الموضوع بشكل رسمي.وقالت مصادر ان سبب الا عتقال هو رغبة مسؤولين سعوديين الاستيلاء على نصيب على نصيب بالشركة. وقال المعارض السعودي عبد العزيز اسماعيل الطيار، والذي يعمل وكيلا شرعياً ليوسف الراجحي، قال في اتصال مع قناة «الجزيرة» إن الراجحي الابن أعتقل بناءً على أوامر من أمير الرياض سلمان بن عبدالعزيز،

التتمة في الصفحة 4

جولة في مقرات الأحزاب:

موظفون لا يحسنون التذمر ومشائخ في اللجنة الدائمة وتكتم في الإصلاح

■ «نيوز يمن» - أحمد القرشي

الدائرة المالية في المؤتمر الشعبي العام ودائرة التنظيم والتأهيل في التجمع اليمني للإصلاح والبوابة الرئيسية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني كانت هي أماكن الازدحام الأكبر في مقرات الأحزاب حسب مشاهدات "نيوزيمن" الذي زار مقرات الأحزاب سعيا لتحقيق مختصر عن أوضاع موظفي الأحزاب التي ستتنافس بعد شهرين على كرسي الرئاسة لإدارة الجمهورية اليمنية.

خلال زيارات متكررة للمقرات بدا الفارق كبيرا بين القيادات والموظفين، ففيما تتحدث القيادات حول كل سؤال وعن أي موضوع، فإن الموظف لايجيب إلا بعد تأكيد أن تصريحاته ستنشر تحت اسم مستعار، ما دامت نقدا للأوضاع، والعكس إذا ما كانت إشادة ومدحا، لأن الحديث عن انتقاد الحزب يدخل في حكم الخيانة التي تجر وراءها العديد من المشكلات على الموظف في عمله داخل الحزب وفي انتمائه وولائه التنظيمي.

• قياديون في اللقاء المشترك يغادرون المقر المركزي للإصلاح

التتمة في الصفحة 4

أصبحت قضايا البيئة والإسكان والتحضر والفقر جزءاً لا يتجزأ من قضايا التنمية والتقدم الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة البيئية في اليمن يلزم الإستراتيجيات والسياسات المؤمل تنفيذها أن لا تمس قاعدة الموارد التي يعتمد عليها الفقراء، بل يجب أن ينظر في الأساليب الأكثر استدامة لتأمين المسكن الملائم والهواء والماء النظيفين والحماية من الكوارث الطبيعية والبيئية، وإتاحة الاستقرار والأمان في بيئة تتوافر فيها أسباب عيش وموارد رزق.

إن منظور الحكومة اليمنية قد توجه مدفوعاً بقناعة وإدراك لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال السعي لإقامة نظام لتصور وتنسيق ومتابعة السياسة البيئية يضم مختلف المتدخلين في ميدان البيئة لكي يضمن تماسكاً أفضل بين برامج العمل، ونجاح أوفر في إنجازها. ولذلك تبذل الحكومة جهوداً على المستوى الوطني لتضمين الأبعاد البيئية في استراتيجياتها وبرامجها وخططها التنموية. فبينما ركزت قبل مرحلة التسعينيات على استراتيجيات التنمية، تقوم الآن بتضمين مبادئ السياسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في الإستراتيجيات التنموية وخطط العمل، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى الموارد المناسبة لتنفيذها.

محمد حزام المشرقي*

الاحتياجات البيئية في خطط وبرامج التنمية المستدامة (1-2)

وإذا نظرنا إلى واقع اليمن من نافذة بيئية أمكننا تشخيص الموارد الطبيعية المتاحة وهي في حقيقة الأمر شحيحة وهشة يقابلها نمو سكاني مرتفع، وبالتالي فان الضغط الشديد على هذه الموارد سوف يصل إلى منتهاه. وقد نجم عن غياب التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية اختلال في التوازن مما أدى إلى خلق حالة الفقر والحرمان لشريحة واسعة في المجتمع، وأوجد فجوات متعددة أخطرها الفجوة الغذائية، والفجوة الخدمية، وفجوة الاستهلاك المهدر للموارد الطبيعية.

وقد أدى هذا الوضع ومنذ مطلع التسعينات إلى زيادة اهتمام الحكومة بالبيئة، حيث تمثلت ابرز معالم هذا الاهتمام في إفراد مادة مستقلة في دستور الجمهورية تنص على اعتبار "حماية البيئة واجباً وطنياً ودينياً"، إضافة إلى تحقيق العديد من الخطوات الهامة على صعيد الإدارة البيئية تجلت في إنشاء مجلس حماية البيئة عام 1990، وإنشاء المركز الوطني لبحوث الموارد الطبيعية المتجددة بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي عام 1997، وإنشاء وزارة السياحة والبيئة عام 2001، أعقب ذلك إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة كجهة تنفيذية معنية بقضايا البيئة (إصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة، وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية)، وبما يضمن تحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المواطن والمجتمع.

الأطر المؤسسية والتشريعية لحماية البيئة

وعلى صعيد الجانب المؤسسي وفي ظل التوجه نحو الارتقاء بالعمل البيئي وربط البيئة بالتنمية لتفادي المشكلات البيئية، ورسم سياسات وخطط بيئية واضحة وإصدار لوائح تنظيمية جديدة تفي بمتطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية تميزت الحكومة المشكلة عام 2003 بإنشاء وزارة المياه والبيئة بقرار جمهوري رقم (105) عام 2003 ومن ثم وضع الإطار العام للبناء المؤسسي للوزارة والهيئات والمؤسسات التابعة لها والتجهيزات اللازمة. كما صدر قرارا مجلس الوزراء رقم (134) لعام 2003 بشأن أوضاع وهيكلة وزارة المياه والبيئة، ورقم (51) لعام 2003م بشأن الأوضاع المؤسسية والتشريعية والفنية للوزارة. ونتيجة لذلك انضوت في إطار الوزارة كل من الهيئة العامة لحماية البيئة، الهيئة العامة للموارد المائية، الهيئة العامة لمياه الريف، والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي. وفي هذا السياق تكمن أهمية ربط المياه بالبيئة كمورد طبيعي هام وحيوي يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومنع تدهورها الكمي والنوعي. وعليه فقد استطاعت تلك المؤسسات تحقيق مجموعة من الإنجازات سعياً لتحقيق أهداف إنشائها وممارسة مهامها من خلال الدور المنوط بها.

ومع ذلك ما زال هناك حاجة لاستكمال البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي للوزارة وتحديد المهام والاختصاصات لتفادي الازدواج مع هيئات التنمية الإقليمية المختلفة، وكذلك مشاريع التنمية الريفية والمشاريع الثنائية. ويمكن القول إجمالاً عدم وجود الكفاية في تعزيز الجانب المؤسسي التنظيمي البيئي.

ومن هنا يتطلب الأمر مزيداً من الوضوح لدى قيادات في الوزارات التنفيذية والجهات المعنية بالقضايا البيئية بشأن اختصاصها في مجال الإدارة البيئية، سعياً لتحقيق التنسيق والتعاون بينها وتوجيه الموارد والإمكانيات والجهود نحو حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال وضع آليات للتنسيق والتواصل وتفعيل الأدوار واقتراح السياسات والمشروعات الخاصة بحماية البيئة والمحافظة على توازنها ووضع الأسس الخاصة بتقييم الأثر البيئي وعلاقته بالفقر.

وفيما يتعلق بالجانب التشريعي شهدت اليمن تقدماً ملحوظاً منذ أوائل التسعينات، تم بخطوات كبيرة لتطوير وتعزيز المؤسسات والتشريعات والخطط البيئية، حيث اعتمدت المبادرات الوطنية لحماية البيئة بصورة أساسية على نظم التوجيه والتحكم والتي أتت ممثلة في أغلب الأحيان بالتشريعات الوطنية. وقد أعتبرت المؤسسات الوطنية محور تنسيق وإدارة ومراقبة تنفيذ التشريعات البيئية (مثل الوزارات والإدارات العامة، ومجالس أو سكرتاريات حماية البيئة). ولذلك فقد مثلت خطوط العمل البيئية والهيكلية المؤسسية والتشريعات البيئية وقواعد المعلومات والمؤشرات البيئية الحضرية وآليات تمويل المشاريع البيئية وما يتبعها من آليات تقويم صلب المبادرات البيئية الوطنية.

ومن ناحية أخرى ارتقى العمل البيئي في إصدار قانون حماية البيئة عام 1995. ومع تطور العمل البيئي وضعت اليمن قضايا البيئة ضمن أولوياتها ويؤكد ذلك إضافة حماية البيئة في التعديلات الدستورية. وإلى جانب الجهود الحكومية أخذت المشاركة الشعبية مكانها في مجال العمل البيئي والتوعية بالقضايا البيئية، وذلك من خلال قيام المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا البيئة والموارد الطبيعية، وإن كان هذا الدور ما زال دون المستوى المطلوب. كما أخذت الدراسات والأبحاث البيئية تلقى اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين أفراداً ومؤسسات أكاديمية.

وعلى الرغم من صدور تشريعات بيئية، إلا أن الحاجة لازالت قائمة لمراجعتها وتعديلها، وإضافة تشريعات جديدة. وعموماً لا تزال المعايير والمقاييس والمواصفات والرصد والمتابعة غير كافية، مما يستدعي إصلاح الحال، وتفعيل آليات كفؤة للتنفيذ الإلزامي والجبري للتشريعات.

ويمكن القول إجمالاً أن استكمال التشريعات والأنظمة وتطبيقها عملياً يستوجب معها إعادة تقويم المهام المؤسسية وتصحيح أوضاعها التنظيمية وبالتالي تحديد المهام المناطة بها في ظل الجهة المختصة لتمكينها من تحديد الآليات واتخاذ القرارات المتعلقة بقطاع البيئة لضمان عدم التضارب والتكرار حتى تستقر أوضاع هذا القطاع، وفق اتجاه حكيم وهادف إلى توحيد جهود وآليات عمل الهيئات والمؤسسات العاملة في البيئة والموارد الطبيعية بشكل عام واحتوائها تحت مظلة أو إطار الوزارة، الأمر الذي سوف يتوقف معه تداخل المهام وازدواجية العمل. وعلى الجانب الآخر فان تقديم الدعم اللازم لهذه الوزارة الحديثة يعتبر أمراً ضروريا حتى تتمكن من تثبيت هياكلها التنظيمية والمؤسساتية.

وفي مجال الاتفاقيات الدولية أصبحت الجمهورية اليمنية طرفاً في العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالبيئة، من خلال المصادقة عليها. وتقوم الهيئة العامة لحماية البيئة بمتابعة تنفيذ الالتزامات تجاه تلك الاتفاقيات التي تم الانضمام إليها وتقديم مشروعات إلى سكرتارية تلك الاتفاقيات لتنفيذ الأنشطة والبرامج النوعية.

* خبير البيئة والموارد الطبيعية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

نحو تعليم بيئي مستدام

رجاء عُلايـة*

من القلب إلى العقل إلى اليد في فترة التدريب التي حضرتها في المانيا الاتحادية، اخترت موضوع التعليم البيئي ليكون موضوع بحثي النهائي في مدة التدريب ومن خلال زيارتي الميدانية لأكثر من اثنين من مراكز التعليم البيئي في المانيا. كانت المسؤولات عن هذه المراكز يرددن هذه العبارة على مسامعي، أنهم يعلمون اطفالهم بإخلاص شديد ينبع من قلوبهم فيصل إلى عقل الطفل، هذا في المراحل الأولى من عمر الطفل ثم يترجم هذا الاحساس إلى فعل باليد عند الكبر، يأخذون اطفالهم إلى الطبيعة بعيداً عن اجواء المدينة يجعلونهم يشعرون بالطبيعة عن طريق الحواس الخمس، فالطفل يرسم ما يرى ويصف ما يسمع ثم تأتي فكرة الربط بين مكونات الطبيعة والعلاقات الطبيعية المتبادلة بين الأحياء وهنا تتبلور الفكرة الأولى في عقل الطفل عن البيئة، هذا على مستوى أطفال الحضانة، ثم ينشأ الطفل على مفاهيم بيئية بسيطة قد لاتتعدى فكرة أن يتعلم الطفل في المراحل الاولى من حياته، فمثلاً يرى الورود فلا يحاول قطفها «الفكرة بسيطة» لا تتعدى عقليته البسيطة في إدراكه الاولي لما حوله من مخلوقات وأهمية الحفاظ على هذه المخلوقات والارتباط النفسي «لدى الطفل» بأهمية الجمال وأنه ينبع من الحفاظ على مكونات الطبيعة كما هي دون المساس بهذه الانظمة. ثم الفكرة الاخرى: «لا ترم الفضلات، إلا في الأماكن المخصصة لها»، يدرك الطفل هنا أهمية النظافة والحفاظ على محيطه خال من أي ملوثات قد يسببها البشر. وهكذا نرى هذه المفاهيم البسيطة التي بإمكان اي مجتمع متحضر أن يغذي بها عقل أطفاله الذين هم حملة شعلة المستقبل والمسؤولون عن تحمل أي أعباء قد تصدر عن ملوثات قام بها اسلافهم، فالاطفال هم ادوات التغيير في المجتمعات المتحضرة وهم الإدارة الاولى نحو تنمية مستدامة.

* وزارة المياه البيئة

رد وتوضيح

الاستاذ الفاضل/ سامي غالب
رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم
بعد التحية

طعالتنا صحيفتكم الغراء في عددها رقم (64) الصادر بتاريخ 19يوليو 2006م وكان ضمن ما تناولته الصحيفة مادة تحت عنوان (محطة المعالجة.. ذباب وعذاب) لكاتبه خالد سعد حنكل وكان فيه من التجني الكثير.. مما حد بنا توضيح الحقيقة لكم وللرأي العام ليس دفاعاً عن المحطة أو إدارتها فهي في غنىً عن ذلك أو دفاع الأصدقاء.. فعملها واضح و يعبر عن نفسه.. ونود أن نورد النقاط الآتية للتوضيح فقط.

أولا: أورد الكاتب بأن المحطة تخرج مياهاً غير معالجة.. وهذا كلام ليس له أساس من الصحة على ارض الواقع إلا في خيال كاتبه، لأن أساس إيجاد المحطة هو تدارك كارثة بيئية كانت على و شك الحدوث داخل أمانة العاصمة ومنطقة بني الحارث على وجه الخصوص. ومن صميم عملها هو معالجة المياه العادمة على أكمل وجه ووفق الإمكانيات المتاحة، وهذا هو الحاصل وبشهادة الجميع، وباستثناء بعض الحالات الآتية:

1 - وجود زيوت أو مواد كيميائية صناعية من مخلفات المصانع التي تفتقر لمحطات معالجة داخلية حيث ومحطتنا مخصصة لمياه الصرف الصحي.. والتي إذا تم إدخالها إلى المحطة تكون سبباً في تعطيل المعالجة لأيام ولا تتم العودة إلى الوضع الطبيعي بسهولة.. حيث تعمل الزيوت والمخلفات الصناعية على قتل وحدة المعالجة البيولوجية (أهم وحدات ومراحل المعالجة..) وإخراجها من الخدمة لأسبوع كامل.. (في حالة دخول الزيوت لنصف ساعة فقط) دون قصد.

وعليه فإننا نتوجه عبر صحيفة «النداء» إلى الإخوة رجالات الإعلام والصحافة بمساعدتنا بالتوعية بمخاطر تفريغ الزيوت والمخلفات الصناعية ا لخطرة في شبكة الصرف الصحي الرئيسية لما لذك من أضرار بيئية وصحية جمة.

2 - وجود أمطار وسيول والتي عادة ما تكون محملة بالأتربة والمخلفات الصلبة وليس من ضمن قدرات عمل المحطة معالجتها والتي عادة ما تتسبب في حدوث اضرار جسيمة لسنا بصدد توضيحها هنا.

3 - وجود عطل ميكانيكي طارئ في وحدة المدخل (رغم ندرته) مما يحتم بالضرورة إخراج المياه دون معالجة لفترات محدودة.

ثانياً: أورد الكاتب في معرض مقالة بأن هناك دراسات وأبحاث متعددة تتناول أوضاع المحطة التشغيلية وغيرها.. وقال إنها (أي تلك الأبحاث) وصفت الوضع بالكارثة!!

مع علمنا الأكيد ولدينا الدليل والنتائج المخبرية اللازمة.. بأن تلك الأبحاث قد وضعت المحطة في مكانها اللائق حسب النتائج الموثقة في تلك الأبحاث مقارنة بمحطات عدن ذمار، إب تناولتها الدراسة وكانت محطة صنعاء من أفضل تلك المحطات على مستوى المياه الخارجة وطريقة المعالجة المتقدمة فيها ورغم كمية المياه الهائلة التي تستقبلها المحطة التي تصل إلى 45 ألف متر مكعب يومياً محملة بأكبر حمل عضوي يفوق قدرات المحطة التصميمية.. نتيجة قلة استخدام المياه على مستوى الفرد، تعالج وفق أنجح الطرق المعترف بها من قبل منظمة الصحة العالمية.. والتي أثبتت فعلاً نجاحها وجدواها على المستوى العملي.. فالمياه العادمة عند وصولها إلى المحطة تمر بمراحل عدة أهمها وحدة المعالجة البيلوجية بعد تنقيتها من المواد الصلبة لضمان القضاء على قدر كبير من المرضات وتكون مأمونة الاستخدام قدر الإمكان حرصاً، من كادر المحطة الفني، الوفاء بالتزاماتهم الاخلاقية قبل المهنية تجاه وظيفتهم البالغة الحساسية.. لا يراعون في ذلك إلا الضمير و كذلك الأداء المهني الكفء الخارج عن أي مصلحة ذاتية تزول بزوال الظرف.

ثالثا: كما أننا في المحطة نؤكد وبشكل دائم على ضرورة عدم استخدام المياه العادمة في ري الخضروات كالطماطم والأبصال وغيرها، والتي تكون ملامسة للتربة أو تحت سطحها، ولكن المحاصيل ذات السيقان الطويلة كالذرة وغيرها لا بأس في استخدام المياه المعالجة في ريها تحت مسمى «الري المقيد» بحسب تأكيد خبراء ا لزراعة والبيئة من مركز البيئة بجامعة صنعاء وكلية الزراعة في الجامعة.

مع العلم بأن المحطة لم تحاول يوماً إقناع الناس بالري بمائها.. ليس لأنها غير صالحة للزراعية ولكن لإيماننا بأنها ليست سلعة قابلة للترويج أو البيع، وإنما هي خدمة ذات مردود اقتصادي كبير على المدى المنظور إذا أحسن المواطن استغلالها واستخدامها، أما الدولة فقد أدت ما عليها.

انشئت محطة لتجميع المياه ومعالجتها ومن ثم إخراجها عبر قناة مائية للاستفادة منها زراعياً حسب رغبة المزارعين وأهالي المنطقة.. ونحن لم ندع أبداً أن مياهنا أتت من جنة الخلد، حاش لله، على حد تعبير الكاتب وإنما هو إسقاط وهم وخيال على الواقع من المناكفة لا غير.

رابعاً: كما أنه ليس من صلاحيات إدارة المحطة إنزال المناقصات أو فحص عطاءاتها أو تحليلها كما أورد الكاتب «بأنها ضرع مدر» ولكن هناك إدارة خاصة ضمن الهيكل الإداري للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، وظيفتها رفع كفاءة المحطة وتحسين أدائها عبر إضافة وحدات انشائية تحتاجها المحطة.

كما لا يفوتنا أن نؤكد أننا في المحطة على قدر كبير من التنسيق مع المجلس المحلي لمديرية بني الحارث ونقبل نقدهم ليس لشيء ولكن من أجل تحسين الأداء ووضع النقاط على الحروف.. وتلافي أوجه القصور، إن وجدت، فنحن لا ندعي الكمال، ولكننا نجتهد وبالتأكيد لنا في اجتهادنا نصيب.

خامساً: بالنسبة لانتشار الذباب فهذا ليس بأيدينا أولاً، فنتيجة ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة العالية في موسم الصيف تكون البيئة مناسبة لتكاثر الذباب وانتشاره على نطاق واسع وليست المحطة هي السبب الوحيد.. وعلى العموم لم نقف مكتوفي الأيدي، فبالتعاون مع إدارة وقاية النبات في وزارة الزراعة والري، ومكتب الزراعة بأمانة العاصمة، ومشروع النظافة بأمانة العاصمة، تم تنظيم حملة مدروسة بعناية حسب تقديرات مهندسي وزارة الزراعة، وتوفير كمية كبيرة من المبيدات، مع آلات الرش الرذاذية والضبابية، وتنفيذ برنامج عملي يومي مكثف على مدار الساعة حتى تم القضاء نهائياً على مشكلة الذباب، مع العلم بأن إدارة المحطة كانت تعمل وبعقد مع مكتب الزراعة والري بمديرية بني الحارث الذي يمثله الأخ خالد العلفي للقيام برش المبيدات اللازمة داخل المحطة وخارجها على مدار العام والقضاء على الحشرات وكذلك التجمعات السكنية المجاورة للمحطة وللقناة المائية الممتدة على طول 15كم، ولكنه تبين أخيراً بأن المكلف بالرش يستخدم مبيداً خاصاً بالبعوض وليس بالذباب حسب إقادته.. ما أدى بالضرورة إلى تكاثر الذباب بشكل كبير.. فاضطرت المحطة بالاستعانة بالجهات السالف ذكرها للقضاء على الذباب.

وعلى العموم فإننا في المحطة أبوابنا مشرعة وندعوا الجميع وبالأخص صحيفة «النداء» للتأكد من المعلومات الواردة إليها قبل نشرها -مع إيماننا بحرية الرأي الآخر- ولكن أخلاقيات المهنة توجب توضيح الحقيقة للرأي العام كما هي دون زيادة أو نقصان.

مع تقديرنا،،،

مدير محطة المعالجة

لا يا هلال.. فللقلم احترامه!

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

الزميل عبد الحكيم هلال الذي أفاض في مقالته في العدد السابق من الصحيفة الغراء، التي أحرص على تصفحها كل أسبوع، مع الأسف في إفاضته ترك لقلمه العنان في استخدام الألفاظ والمفردات غير المناسبة لقلم صحفي وكاتب رصين..ولو بدأ الكتابة بهدوء أعصاب وبقليل من التروي والتحقق من الملابسات مع قليل من احترام الآخرين وفي طريقة نقدهم قبل امتشاق سيفه – عفواً قلمه – مؤكد كان هلالنا سيسير في الطريق الصحيح بنور تناوله للموضوع. ولمعرفة حقيقة ماحدث يومها منعاً لأي التباس أرجو من القائمين على صحيفة النداء الغراء نشر هذا التوضيح في ذات الزاوية التي نشرت فيها مقالة الزميل عبد الحكيم هلال الذي أكن له كل احترام وهو يدرك ذلك رغم الاختلاف في الرأي وفي طريقة النقد.

ظهرت النتيجة المتوقعة بفوز الزميل نصر طه مصطفى بمنصب النقيب الشاغر منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بعد تقديم الزميل محبوب علي استقالته من المنصب، قبل إنها مرضية أو صحية.. وكان من المفترض أن يكون النقيب المستقيل حاضراً في الاجتماع الذي خصص لانتخاب نقيب جديد وقراءة أسباب الاستقالة من قبله و ذلك أمام الجمعية العمومية التي انتخبته ومنحته ثقتها في المؤتمر الثالث لنقابة الصحفيين قبل عام ونصف لقبولها أو عدم قبولها، بل إن حضوره الاجتماع كان واجباً كونه عضواً نقابياً على اقل تقدير.. وعلى كل حال نبارك من قلوبنا للزميل نصر متمنين له النجاح في مساعيه لتحقيق وضع أفضل لنقابتنا الموقرة..

كانت هذه واحدة من أشكال الاستهانة بالجمعية العمومية وتجاهلها كأعلى هيئة في النقابة تضم الصحفيين اليمنيين كافة وتملك الحق في المناقشات والإقرار والإلغاء لأية قرارات أو تقارير كما تملك الحق بإجراء أية تعديلات لوثائق النقابة المختلفة من ضمنها النظام الداخلي.. أما الأشكال الأخرى لهذا التجاهل المتعمد من قبل مجلس النقابة فقد بدت واضحة وجلية منذ الإعلان عن انعقاد الاجتماع الاستثنائي للنقابة- الذي تأجل عن موعده السابق بأسبوعين – دون نشر جدول الأعمال المبدئي قبل الانعقاد ب (21) يوماً في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بحسب المادة(12) من النظام الداخلي للنقابة.. بل اكتفى المجلس بفتح باب الترشيح لمنصب النقيب.. زد على ذلك أن الجمعية العمومية لم تجتمع بعد عام من المؤتمر الماضي لمناقشة تقرير نشاط النقابة واعتماد الموازنة المالية للنقابة للسنة الماضية وإقرار الموازنة التقديرية للسنة الجديدة والنظر في تعديل بنود النظام الداخلي بحسب المادة (8) من النظام الداخلي.. رغم المناداة المكثفة من قبل الصحفيين بتعديل هذا النظام.

لقاء تشاوري لتوحيد الرؤى

في فرع النقابة في محافظة عدن طالب الصحفيون بضرورة عقد لقاء تشاوري تنظمه الهيئة الإدارية لطرح آراء الصحفيين والخروج برؤى موحدة تصب في مجرى توحيد الكلمة والعمل الجماعي لصالح الصحفيين في الجمهورية كافة ومن أجل الارتقاء بالعمل النقابي المستقل والنزيه ورفعها إلى مجلس النقابة. وكان أن عُقد اللقاء التشاوري الذي حضره أكثر من مائة صحفي من محافظات عدن ولحج وأبين بتاريخ 4 / 7 / 2006 م في مقر النقابة بعدن صدر عنه بيان نشر في صحف محلية رسمية وأهلية وكانت صحيفة الأيام الوحيدة التي تابعت الحدث بعمق من خلال الخبر والمقابلات الصحفية التي أجرتها مع عدد من الزملاء المشاركين في اللقاء ولمدة ثلاثة أيام متتالية لأهميته.. وتم إرسال البيان إلى المجلس الموقر للإطلاع عليه والمتابعة.

وذهب الشاذلي إلى العناية المركزة

وكنا في عدن حتى صباح يوم الاثنين الموافق 10 / 7 غير متأكدين من المشاركة في اجتماع صنعاء وذلك لأن مجلس النقابة لم يفرج عن مخصصات الرحلة إلى العاصمة مطالباً نقابة عدن بالتصرف في هذا الشأن وهم يعلمون، علم اليقين، أن الصحفيين في هذا الجزء من الوطن لا يملكون دخلاً آخر غير مرتباتهم التي لا تسمن ولا تغني من جوع.. لذا فإن جيوبهم خالية الوفاض.. واستمرت الاتصالات مع المجلس وكان زميلنا رئيس الهيئة الإدارية هناك بذل جهداً كبيراً أدى إلى سقوطه ونقله إلى العناية المركزة في مستشفى الثورة، حيث أصيب بذبحة صدرية حادة.. وحفاظاً على ماء الوجه أرسلوا تكاليف السفر ظهر يوم الاثنين ليتم صرف مخصصات السفر مساء اليوم نفسه.. ولأننا كنا متمسكين ببيان فرع عدن للنقابة رضخنا للأمر وتغاضينا عن الاستهتار الذي مورس ضدنا وعزمنا على السفر كل بوسيلته الخاصة، إذ لم يكن بإمكان الهيئة الإدارية تنظيم عملية النقل للصحفيين بحافلات خاصة بذلك كما حدث أثناء المشاركة في المؤتمر السابق للنقابة الذي انعقد في فبراير 2004م في صنعاء، بسبب ضيق الوقت وعدم وجود المبلغ الخاص للدفع كعربون مقدم لشركة المواصلات الخاصة. وشرع الصحفيون بتنظيم أنفسهم بأنفسهم والعزم على الانتقال إلى صنعاء في اليوم التالي للمشاركة في الاجتماع وتنفيذ ما التزموا به في اللقاء التشاوري الذي انعقد في مقر نقابتهم بعدن.

في المحك العملي

وفي يوم انعقاد الاجتماع صباح يوم الأربعاء بتاريخ 12 / 7 / 2006م في المركز الثقافي بصنعاء شاركنا جميعاً على أمل أن يغير الزملاء موقفهم المتعنت ويبدأوا الاجتماع بداية منطقية بأن تتم قراءة جدول الأعمال و مناقشته وإقراره ومن ثم مواصلة أعمال الجلسات، لكن شيئاً من هذا لم يحدث.. فالجماعة (مرتبين) أمورهم بأن تحضر الحكومة ممثلة بالأخ رئيس الوزراء ووزير الإعلام اللذين ألقيا على مسامعنا مواعظ الكبار للصغار كالعادة و استقرأنا كلمات الوعيد والتهديد والثبور المستبطنة خطابيهما المطولين على حساب زمن الاجتماع (وحتى اللحظة لا أدري أهمية حضور رئيس الحكومة إلى اجتماع استثنائي لاختيار نقيب ليس إلا!! وكان بالإمكان الاكتفاء بحضور وزير الإعلام ووزيرة الشئون الاجتماعية والعمل كجهة رسمية مسؤولة عن مؤسسات المجتمع المدني في البلاد، إلا أن الوزيرة غابت وغاب أي ممثل لها). وبدأت الفوضى تدب في القاعة بُعيد خروج الجانب الحكومي وبدأ الحضور يقل من قبل المشاركين في قاعة الاجتماع، حيث امتلأت الصالة الخارجية بأعداد الصحفيين بدلاً عنها، وعبرنا عن رأينا في أن يُقرأ جدول الأعمال في البدء لمناقشته وإقراره وأن يتم الاستماع إلى ملاحظات ومقترحات الزملاء الصحفيين والنظر في أبجديات الاجتماعات العامة وأن الجمعية العمومية هي الهيئة الوحيدة التي تقرر كيفية تسيير الاجتماع بالمناقشة الديمقراطية واحترام الرأي.. لكن ضرب بكل ذلك عرض الحائط.. مما أدى إلى اتخاذنا قرار الخروج من القاعة وعدم المشاركة رغم عدم نيتنا في إحداث أية إرباكات في العملية الانتخابية، و كانت نيتنا جعل الاجتماع اعتيادياً والالتزام بالمادة الثامنة من النظام الداخلي السالفة الذكر.. أو على الأقل احترام آراء الآخرين والاستماع إلى ما يرغبون في التعبير عنه.. لكن كل المنافذ كانت مغلقة للتعبير عن الرأي!! وكان الزميل سعيد ثابت الوكيل الأول للنقابة يصر بشكل غريب وعجيب على التمسك بالمادة الثالثة عشرة من النظام الداخلي وكأنها منزلة من السماء!! متجاهلاً المواد الأخرى في النظام الأساسي أو الداخلي.. من ضمنهما المادتان السالفتا الذكر وهما الأكثر أهمية في الجانب التنظيمي للاجتماع.. ولكن لأن المسألة مرتبة ولا نية البتة في تغيير ما تم الاتفاق عليه مع الجانب الحكومي مسبقاً "أن يبقى مجلس النقابة كما هو عليه" رغم أننا لم نفكر بتغييره ولم ترد إلى أذهاننا هذه المسألة حالياً لأن لكل مقام مقال، فقد تم تجاهل الجمعية العمومية صاحبة القول الفصل وتجاهل أعضاء فيها قطعوا مسافات طويلة يتم الاستماع إليهم – حتى ولو كانوا على خطأ.

الالتزام بالعهد

انسحبنا من القاعة والتزمنا بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا في اللقاء التشاوري في عدن.. ووجدنا أن عدداً من الزملاء تشبثوا بالبقاء في القاعة رغم التزامهم بالبيان في عدن، و تردد البعض منهم وتراجع البعض الآخر وكأن الموضوع لا يهمهم ولا لهم أية صلة بما يجري أمامهم.. والأنكأ من ذلك أن من تراجع عن موقفه لأسباب واهية وبأعذار أقبح من ذنب عدد من أعضاء الهيئة الإدارية في فرع عدن التي دعت إلى اللقاء التشاوري والتزمت أمام الإجماع على التمسك بالبيان الصادر عنه.

تلك كانت الحقيقة التي لا يعرفها زميلنا هلال ولا حتى أعضاء مجلس النقابة وقد سمعنا الكثير من التهم التي قيلت يومها ضدنا فمن قائل بأننا (مسلطون) من الحكومة، وهناك من ذهب لأبعد من ذلك وألصق علينا تهمة التعامل مع الأمن وهكذا دواليك.. لماذا العداء لكل من يختلف معنا في الرأي؟ هل من يختلف معي في الرأي لابد أن يكون عدوي؟ متى نستفيق ونتحاور بالحسنى وباحترام الند للند؟ لماذا يحب الآخرون أسلوب العداء واستعراض العضلات؟ أما يكفينا ما يجري حولنا من اضطهاد وذل ومهانة؟ وهو نفسه الزميل عبد الحكيم قالها في مقالته السابقة بأنه ممن ينتظر أن تمن عليه مؤسسة حكومية أو أية فعالية بحفنة ريالات ليسد حاجته إلى المال!! وشهد شاهد من أهلها.. الحمد لله أنني لست من هؤلاء المنتظرين المهانين.. ولن أكون لأن الكرامة هي الأبقى لبني آدم في هذه الدنيا الفانية.. والله من وراء القصد.

الحكومة تغلق ملف المشغل الثالث للجوال

الدار السعودية استحوذت على 75 ٪ من شركة يونيتيل

■ عبدالحكيم هلال

قرر مجلس الوزراء الثلاثاء 18 يوليو الحالي، حسم قضية المشغل الثالث للـ ج. إس.إم» لصالح شركة الدار للاتصالات (Hits telecom). بعد أن اوفت بكافة التزاماتها المالية.

يأتي ذلك بعد أن استحوذت الشركة السعودية خلال مايو الماضي، على (75٪) من شركة يونيتيل اليمنية التي كانت فازت برخصة المشغل الثالث للجوال بقيمة عطاء للرخصة بلغ (149) مليون دولار، نوفمبر 2005م.

ومنذ نوفمبر وإلى ما قبل اسبوعين تقريباً دخلت قضية المشغل الثالث في ملابسات ترددت حولها أخبار وإشاعات عديدة، بدأت بعجز الشركة الفائزة بالمناقصة، عن تسديد التزاماتها للحكومة، في الوقت والمبالغ المحددة بالعقد الموقع بين الطرفين، حتى وصلت القضية إلى مجلسي النواب والوزراء، وقيل انها وصلت إلى رئيس الجمهورية حينها، ترافقت مع تقديم نواب اسئلة لوزير الاتصالات، حول عدم تنفيذ بنود العقد، والتغاظي عن تنفيذها، وينص العقد على فترة ثلاثة أشهر سماح للشركة الفائزة لتسديد مستحقات الوزارة «قيمة الرخصة، والتأمين». إلا أن الفترة المحددة مرت دون تسديد تلك المبالغ نقداً بحسب ما نص عليه العقد، وهو الأمر الذي كان يفترض بوزارة الاتصالات استدعاء الفائز الثاني، وهي شركة «عمان تل» بقيمة عطاء (101) مليون دولار، خلال الفترة المحددة، فبراير2006م، وهو ما لم يتم في حينه، إلا أن انباء ترددت حول استدعاء وزارة الاتصالات لشركة «عمان تل» بعد الفترة القانونية باشهر، حينما ايقنت الحكومة والوزارة بعجز الشركة الفائزة من دفع ما عليها رغم قيامها بعدة محاولات لاستقطاب شركاء من دول عربية وأجنبية، باءت بالفشل بما فيها تلك المحاولة التي أعلن عنها في مؤتمر صحفي بفندق تاج سبأ قبل أشهر مع شركاء من بريطانيا.

وقالت مصادر مقربة من الشركة العمانية لـ«النداء» إن المفاوضات بين وزارة الاتصالات اليمنية والوفد العماني، قبل شهرين تقريباً، برئاسة وزير الاتصالات العماني، ركزت على طلب الحكومة إضافة مبلغ (19) مليون دولار إلى قيمة الرخصة الـ(101) مليون دولار لتصبح (120) مليون دولار، إلا أن الشركة العمانية رفضت العرض واعتبرته خارج اطار الاتفاق القاضي بتسليم الفائز الثاني استحقاق التشغيل دون شروط اضافية، في حالة عجز الفائز الأول عن الالتزام بدفع مستحقات الحكومة.

وفيما لاحت على السطح بوادر أزمة حكومية تتمثل بالعجز عن إدارة القضية وإيصالها إلى هذا المستوى المعقد، ترددت أخبار خلال شهر مايو الماضي عن محادثات اثمرت عن استحواذ شركة الدار للاتصالات على (75٪) من شركة يونيتيل على أن توفي الشركة السعودية بالتزامات الشركة اليمنية خلال فترة محددة، وقال فهد عبدالرحمن الشمري، العضو المنتدب لشركة (Hits) في مؤتمر صحفي عقد قبل اسبوعين في صنعاء، أن شركته اوفت بالتزامات الوزارة اليمنية خلال فترة أقل من الفترة المحددة، مؤكداً بأنهم قادوا تحالفاً خليجياً خلال ثلاثة أسابيع، شملت (12) مستثمراً سعودياً وكويتياً واماراتياً.

وقال العضو المنتدب إن استثمار الشركة في الاسواق اليمنية بلغ (300) مليون دولار. واعلن عن استراتيجية الشركة التي قال إنها ستركز على ثلاثة محاور هي البنية التحتية الممتازة والحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات.

فيما المحور الثاني هو استراتيجية الشركة في الدخول إلى السوق اليمنية بالانتشار النوعي والكمي لتحقيق افضل الخدمات، وأما المحور الثالث فيتعلق بخدمة المحتوى الذي أكد انه سيكون متنوعاً وملائماً للمواطن اليمني، وأعلن ان البدء بالتشغيل مخطط له أن يكون في النصف الاول من العام القادم 2007م.

وتعمل شركة الدار في السوق السعودية من خلال ثلاث شركات مملوكة لها هي شركة «قنوات» متخصصة في تقديم الخدمات للمشغلين الرئيسيين في المملكة السعودية وشركة «فورا» العاملة في مجال اجهزة الاتصال وشركة الدفع عن طريق الهاتف الجوال «كيوبي».

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

الحط من كرامة المرشحين المستعارين!

منصب رئيس الجمهورية والوصول إليه عبر التنافسية وصناديق الاقتراع حق أصيل من حقوق المواطنة، وقد أكد عليه دستور الجمهورية اليمنية بوضوح لا لبس فيه، وإذا كان هنالك من جديد في هذا الخصوص فهو أن الانتخابات الرئاسية الثانية في تاريخ الجمهورية اليمنية، تكرس هذا الحق من الناحية العملية والواقعية بعد أن استمر حقا نظريا منذ انتصار الجمهورية في صنعاء عام 1962م، وقيام دولة الاستقلال الوطني في عدن عام 1967م.

لم استغرب أو استنكر ارتفاع نسبة طالبي الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ووصولهم إلى أكثر من 82طالبا للترشيح من بينهم ثلاث أو أربع نساء، وكثير منهم ناس عاديون وبسطاء قرروا ذلك من عند أنفسهم ولم يدفعهم إليه لا حزب ولا رئيس ولا شيخ ولا هم يحزنون،ولكنهم اندفعوا في معظمهم لتحقيق وإظهار ذاتهم المقموعة طويلا، وبالتالي فهذا العدد الكبير يشير في جزء منه إلى وجود وعي حقيقي لدى قطاع واسع من اليمنيين في أن منصب رئيس الجمهورية أصبح حقاً لكل يمني ويمنية ولم يعد حكرا على شخص بعينه أو منطقة بعينها أو فئة دينية أو عشائرية بعينها، كما انه يشير إلى أن الناس بدأوا يتعاملون مع الديمقراطية والانتخابات الدورية بجدية وشرعوا شيئا فشيئا يقتنعون في إمكانية التغيير السلمي وإمكانية استبدال رئيس جمهورية بآخر أفضل منه عن طريق التنافسية والصوت الانتخابي وليس عن طريق البندقية والدبابة وقطع الطريق أو قطع الإرسال الإذاعي لإعلان البيان رقم واحد.

لا عيب إذا ولا يجوز أن نعيب على كل من يجد في نفسه الكفاءة والأهلية لخوض السباق الرئاسي أن يقدم نفسه للناس"مرشحا" سواء كان رجلا أو امرأة، مستقلا أو حزبيا، زيديا أو شافعيا، قحطانيا أو هاشميا، جبليا أو سهليا، شماليا أو جنوبيا، حضرميا اويافعيا، مثقفا أو أميا، و، و الخ، فهذه هي اليمن وهولاء هم اليمنيون وعلينا أن نقبل بها وبهم كما هي وكما هو تنوع شعبها وليس كما يحب بعضنا أو يكره أن تكون والا فالبديل هو أن يعمل كل واحد منا "اليمن الخاص به"، والمهم بالنسبة لهولاء المرشحين الحقيقيين هو رأي الناس فيهم وقبل ذلك استيفاؤهم لشروط الترشح والتزكية المنصوص عليها في الدستور..

العيب كل العيب وما يمس القيم والأخلاق الدينية والديمقراطية هو أن يكون هناك مرشح واحد غير حقيقي أو "مستعار" أي أن يقدم نفسه مرشحا من اجل أغراض أخرى سياسية أو مالية أو أي شيء آخر لا علاقة لها بالترشح والتنافس الجدي على المنصب الرئاسي.

شخصيا لا استطع ولو للحظة واحدة أن اقبل أو أتفهم وجود شخص محترم أو هكذا يفترض ثم يقبل على نفسه أن يقوم بدور المرشح البديل أو المستعار أيا كانت الحجج والمبررات السياسية وغير السياسية التي قد يطرحا أو تطرحها الجهة التي دفعت به إلى هذه الهاوية، لان هذا من وجهة نظري عمل غير أخلاقي بالأساس ويمس أول ما يمس كرامة المرشح (الكبمارس) نفسه قبل أن يكون نوعاً من أنواع الخداع والتضليل للناس.

في الأسبوع الماضي اطلعت على عدد من المقابلات الصحافية التي اجري بعضها مع عدد من هؤلاء المرشحين المستعارين وقد لاحظت أنهم في اجاباتهم لا يعملون شيئا سوى الإمعان في إذلال أنفسهم والحط من كرامتهم وذواتهم المحترمة والتأكيد مرة بعد مرة، بأنهم ليسوا مرشحين لمنصب الرئاسة، بل للهجوم على مرشح المعارضة فيصل بن شملان ومحاولة النيل منه ومن مكانته وسمعته، والى درجة أن احدهم استكثر أن يقول الناس عن بن شملان: "انه شخص نظيف ولم يلوث يديه وقبل ذلك ضميره" بالفساد"، وكان مما تضمنه قول هذا المرشح: "كيف تزايد أحزاب المشترك بنزاهة مرشحها لمجرد انه أعاد سيارة صرفتها له الحكومة، أنا شخصيا نزيه وشريف وقد توليت مناصب كثيرة واعدت ثلاث سيارات للحكومة وزدت عليها أدوات المطبخ". مرشح أخر سبق وان قال عن نفسه بأنه مرشح ضد الأكاديميين أو مع الأكاديميين وليس ضد فخامة الرئيس على عبد الله صالح، وبعد أن رفض فخامة الرئيس علي عبد الله صالح تزكيته في مجلس النواب، عاد ليقول بأنه انسحب لصالح فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، أما المرشح المستعار الثالث وهو في هذه المرة "حزبي" فلم يعب على المعارضة سوى أنها لم تقدم مرشحا من قياداتها ولو حصل لما ترشح هو: "ولعرفنا ما إذا كان بين قياداتها شخصية شريفة ونزيهة كما يزايدون على بن شملان" وهو ما سبق وان قاله بالنص المرشح الأصلي للمؤتمر الشعبي العام، ولم يملك (التقليد) سوى ترديد ما يقوله السيد، وهذا بالضبط ما أردت أن أقوله عن الانحطاط بكرامة المرشح المستعار سواء كان في السلطة أم في المعارضة مستقلا أو حزبيا، أما القول بان المرشح البديل قد يسهم في سحب بعض الأصوات من المرشح الخصم أو قد يسهم في الحصول على المبلغ المالي لصالح المرشح الأصلي فهي مبررات واهية وقد تكون مقبولة من الناحية السياسية غير أنها من الناحية الأخلاقية نوع من أنواع الاحتيال على القانون وليس لها من دور سوى تضليل وخداع وتشويش الناخبين وبالتالي فهي غير مقبولة أخلاقيا وغير مفيدة سياسيا.

مجلس النواب

(تتمة الصفحة الأولى)

مرشحاً استوفيت فيهم الشروط القانونية، كما لم تقبل تظلمات 7 مرشحين ممن رفضت ملفاتهم سابقاً في حين قبلت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا تظلمات اربعة منهم ورفضت تظلم عبدالرحمن البيضاني، لعدم إثبات أن والدته تحمل الجنسية اليمنية وبلغ عدد المنسحبين (8) أبرزهم الدكتور علي هود باعباد -رئيس جامعة حضرموت سابقاً.

وبلغت القائمة النهائية المقدمة من هيئة رئاسة المجلسين (46) مرشحاً للحصول على تزكية اعضاء المجلسين في الاجتماع المشترك الذي دعا إليه رئيس الجمهورية بقرار جمهوري رقم 14 لسنة 2006 بشأن تزكية مرشحي انتخابات رئيس الجمهورية.

الاجتماع عقد برئاسة عبدالعزيز عبدالغني -رئيس مجلس الشورى ومساعدة نواب هيئة رئاسة النواب والشوري وبلغ عدد الاعضاء الحاضرين 378 من قوام 412عضواً.

مشروعنا لتعاون

(تتمة الصفحة الأولى)

تهريب اسلحة أو أفراد إلى الصومال مؤخراً، فقال: «لم ألاحظ أية زيادة في حركة التهريب في مرحلة هجوم (جماعة) المحاكم الاسلامية على الحكومة (الصومالية)، لكنه استدرك: «ربما نشطت عملية التهريب قبل ذلك».

وثمّن نائب السفير الفرنسي الدور الذي لعبته اليمن في التقريب بين الفصائل الصومالية «خصوصاً في العام الماضي» لافتاً إلى دور في الصومال منتظر من اليمن في المستقبل. وانتقد المحاكم الاسلامية، وبخاصة تصريحات لأحد مسؤوليتها أعلن فيها الجهاد لاسترجاع إقليم الصومال الغربي «أوجادين».

وشدّد على أن المجتمع الدولي «لن يقبل دعوات كهذه»، قبل أن يغيه إلى أن «المحاكم الاسلامية لا يوجد فيها متطرفون فقط، فهناك اشخاص (يتصرفون) بمسؤولية، ويرغبون في البدء بالحوار مع الحكومة الانتقالية».

محامي الموجهين

(تتمة الصفحة الأولى)

قرارات وزارية التحقوا على ضوئها بمجال التوجيه، وعد ما حصلوا عليها من قرارات وتكاليف محلية، ليست ذات صفة رسمية. إلا أن المحامي المكلف من نقابة المعلمين للترافع في القضية ضد الوزارة، قال إن تلك التكاليف او القرارات الادارية، من حق مكتب التربية اصدارها لتصبح حقاً مكتسباً للموجهين، وإن انزالهم من صفتهم إلى درجة ادنى يعد مخالفة صريحة للقانون لأنه لا يحق الرجوع بأثر رجعي.

وإذ لم يلغي احقية الوزارة بالنقل من مكان إلى آخر بنفس الدرجة، اعتبر النقل إلى درجة أدنى غير جائز.

الديلمي، الذي يستعد الاحد القادم للرد على الدفوع المقدمة من محامي الوزارة، اشار أيضاً إلى وجود ضرر معنوي إلى جانب الضرر القانوني من حيث رجوع الموجه الذي ظل طوال (10) أو (8) أو (7) سنوات يعمل كموجه، إلى سلك التدريس مع من كان موجهاً عليهم طوال تلك الفترة، وقال من الطبيعي ان يشكل ذلك الضرر ألماً معنوياً بالغاً لدى هؤلاء الموجهين الذين اصبح لديهم خبرات طويلة اكتسبوها من العمل طوال سنوات. وعد ذلك انتقاصاً صارخاً من كافة النواحي، بما فيها الناحية المعنوية، والحق المكتسب بالقانون.

وذهب إلى أن ما يحدث لا يمكن إلا أن يكون وراء دوافع حزبية وسياسية بحتة مستدلاً بأن من بين من شملهم القرارات اساتذة في التوجيه وذوي الكفاءات العالية، والمشهود لهم من قبل الجميع.

وتساءل لو لم يكن الدافع سياسياً، فلماذا تقوم الوزارة بعمل اختبارات لمدرسين جدد، بغرض استخدامهم كموجهين في الوقت الذي ترفض فيه اعادة اصحاب الكفاءات إلى مواقعهم المكتسبة بقرارات وزارية وإدارية قانونية؟

وكانت وزارة التربية اصدرت القرارين الوزاريين (11)، (19) في وقت سابق، وقرارات بالاستغناء عن (443) موجهاً من أمانة العاصمة، وإعادتهم إلى سلك التدريس بعد أن كانوا اجتازوا اختبارات شفهية وتحريرية وميدانية للعمل كموجهين، كما حصلوا على دورات مكثفة في مجال التوجيه، ويتمتع بعضهم بكفاءة عالية وخبرة تصل إلى عشر سنوات.

تقارير الرقابة

(تتمة الصفحة الأولى)

المجلس بأنه لا توجد تقارير منجزة لمناقشتها.

بعض النواب أعتبروا عدم مناقشة التقارير التي أغلبها منجزة منذ اكثر من سنة من قبل اللجان الدائمة في المجلس يعود إلى تخوف الحكومة والحزب الحاكم من استغلال المعارضة لهذه التقارير في حملتها الانتخابية لصالح مرشحها وضد مرشح الحزب الحاكم والتي توجد فيها مخالفات وتجاوزات وفساد مالي وإداري في مرافق الدولة. يذكر إن عدداً من التقارير المهمة أدرجت في أكثر من جدول اعمال المجلس لدورات ماضية من دون مناقشتها كتقرير الحسابات الختامية لمرافق الدولة وتقرير عن اوضاع الاوقاف في عدة محافظات وأوضاع المحاكم والنيابات العامة وتقرير ظاهرة تهريب الاطفال.

ومن المتوقع أن يعاود البرلمان جلسات أعماله بعد الانتخابات الرئاسية في منتصف سبتمبر القادم.

السلطات السعودية

(تتمة الصفحة الأولى)

تولى توجيهها نائبه سطام بن عبدالعزيز موضحاً ان الموضوع مرتبط بقضية تلاعب قديمة من قبل إمارة الرياض تتصل بالتدخل في شؤون عائلة الراجحي وتحديداً في وقف ليوسف الراجحي تقدر قيمته بمليار وثمانمائة مليون ريال.

وكانت وكالة الانباء الفرنسية قد أوردت في وقت سابق خبر اعتقال واحد من كبار رجال الاعمال السعوديين اعتقل مطلع الاسبوع بتوجيه من أمير منطقة الرياض سلمان بن عبدالعزيز بغرض إجباره على التنازل عن وقف لاسرته تقدر قيمته بمئات الملايين من الدولارات.

وقال المعارض السعودي اسماعيل الطيار والذي يعمل وكيلاً شرعياً ليوسف الراجحي إن سلطات منطقة الرياض طلبت من الأخير كتابة «تعهد بعدم المطالبة بحقوقه الخاصة بشركة صالح الراجحي كي يفرج عنه. ويذكر ان مجموعة الراجحي التجارية تعول إلى سليمان الراجحي المنحدر من بيت قيل عن درجة فقره أن اهله كانوا يفرحون إذا ما دخل السمن دارهم إذ كان المرق طعامهم الرئيسي.

ولم يكمل سليمان الراجحي تعليمه إلا إلى ثاني إبتدائي وخرج بعدها باحثاً عن المال لمساعدة اسرته. بدء من بيع فتات الخشب المتناثر من جراء احتكاك قوافل الجمال التي تحمل الخشب.

اشتغل في كل شيء تقريباً كخادم وصباب شاي بل حتى جمع روث الحيوانات إلى ان وصل بها الحال ليصبح صاحب أكبر مؤسسة مالية في سوق البورصة السعودية.

موظفون لا يحسون

(تتمة الصفحة الأولى)

رئيس دائرة الفكر والثقافة والإعلام في المؤتمر الشعبي العام، طارق الشامي، قال بأن العاملين في اللجنة الدائمة إما متطوعون أو بعضهم أشبه بعمال البقالات والبوفيات والمطاعم وما شابه ذلك. هؤلاء المتطوعون -حسب الشامي- الذين يعج بهم مقر اللجنة الدائمة للحزب التي بنيت أواخر سبعينات القرن الماضي كمقر لمؤسسة إيرادية حكومية، "ليس عليهم دوام ولذا فهم لايتمتعون بحقوق تقاعدية ولا ضمان صحي". غير أنه يؤكد أن "هناك مساعدات وهبات تعطى للبعض في حال تعرض لظرف سيئ، وهذه المساعدات غير ثابتة وهي خاضعة للحالة وللشخص الذي سيعطى المساعدة نفسه".

حسين (إسم مستعار) وهو موظف في اللجنة الدائمة يتقاضى (15000ريال) في الشهر قابل للخصميات، يشعر بـ"هضم شديد"، ليس لضآلة مرتبه ولكن بسبب "الامتيازات التي يتمتع بها البعض لمجرد أنهم مشائخ أو وجاهات". ويضيف: "لا يعطى العامل حقوقه مقابل ما يبذل من جهد، لكن شيخا واحدا قد يعطى في حوالة واحدة ما يمكن أن يأخذه الموظف خلال عشر سنوات".

الشامي وافق على ملاحظات "يوزيمن" بأن الدائرة المالية في حزبه هي الأوفر حظا بين الدوائر الأخرى من زيارة قيادات الحزب وقواعده. في حين كانت دائرة التنظيم والتاهيل الإصلاحية هي الأكثر حظاً من زيارات الإصلاحيين -حسب مدير عام مكتب الأمانة العامة محمد طاهر- والذي تحدث لـ"نيوزيمن" بصفته الشخصية وعلى صورة "دردشة".

موظفو الأمانة العامة لأكبر أحزاب المعارضة اليمنية، التجمع اليمني للإصلاح، لا يعلمون بأي ضمانات صحية أو معاشات تقاعد، لكنهم يعرفون بـ"مرتب نهاية خدمة"، وقد سجلت مراجعات "نيوزيمن" موظفين سابقين خاضوا جدلا قانونيا مع الأمانة العامة التي استجابت في نهاية المطاف لفتوى قانونية عن حقوقهم المادية.

بعض موظفي الأمانة العامة للإصلاح قالوا إنهم يعملون براتب يتجاوز العشرين ألف ريال لأقل موظف فيهم لكنهم غير متأكدين فيما يتعلق بالراتب التقاعدي والضمان الصحي فهم يعملون بعقود لا تتضمن ذلك ولكن توجد مساعدات ويوجد مرتب نهاية خدمة في حال فضل الموظف الانتقال للعمل في مكان آخر.

محمد طاهر أكد بأن بعض المتوفين من موظفي الأمانة العامة لاتزال أسرهم تتقاضى مرتباتهم ولم يتم إيقافها رغم وفاة أولهم قبل نحو سبع سنوات من الآن مع أن ذلك غير خاضع للائحة تلزم الحزب بذلك، وقال: "الحزب يهتم بموظفيه قدر ماتوفره له ظروفه المالية غير الجيدة".

وتسجل حالات مختلفة في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ثاني أكبر أحزاب المعارضة، الذي لايزال يحمل إرث "موظفي حزب الدولة".

المقر الذي لايزال جزء منه مصادرا من قبل معهد وزارة المالية، بعد حل ما كان تحت يد وزارة النقل منذ سيطرة آلة حرب 1994م عليه من قبل الوزارتين -علما بأنه بني في الأساس لهما قبل عهد التعددية- يزدحم بداخلين من البوابة الرئيسية لاتكاد تجدهم في مكاتبهم بعد ذلك.

غير أن وجوه الموظفين العابسة لأكبر أحزاب اليمن (سابقا)، تغنيك عن السؤال عن أحوالهم المادية، خاصة وهي ترقب "سيارات فارهة تتجمع في حوش المقر الصغير"، والوصف لاشتراكي عبر لي عن استيائه من السؤال ومن السائل ومن "السياسيين أجمعين".

محمد الشطفة "أبوعبدالله" وهو رئيس الدائرة العامة بالحزب الاشتراكي اعترف بقصور كبير في "وضع موظفي الحزب" لكنه قال: "الحزب كله يعاني من مشكلات وموظفوه هم في الأساس يؤدون مهمة طوعية ككادر حزبي"، مشيدا "بدورهم الرائع رغم الصعوبات".

وعن الترتيب الإداري للموظفين قال الشطفة: "الموظفون تم اعتمادهم بقرارات تعيين وليس بعقود ولوائح ونحن الآن نسعى لاستكمال تجديد الترتيبات"، مشيرا إلى أن الترتيبات الجديدة "استكملت أولا أوضاع المكاتب وتسعى الآن لإنجاز مابدأته بشأن عقود عمل للموظفين بمرتبات تتفق والحد الأدنى للأجور العامة في البلاد وهي 20 ألف ريال".

غير أن موظفي اللجنة المركزية يتخوفون من "إضافة مهمة إصلاح أوضاعهم إلى الملفات المؤجلة التي طال أمدها".

ومع اعتيادية أن لايكون في مقر التنظيم الوحدوي الناصري سوى حارس لبوابة المقر الرئيس، فإن ذات الأمر بدى غريبا مع مقر اتحاد القوى الشعبية -المصادر- إذ رغم تجربته المرة مع حراس مقراته الذين كانوا ينقلبون على قياداته مع كل مشكلة له مع السلطة التنفيذية، فإنه حاليا أيضا ليس سوى حارس، عله بانتظار ترتيب جديد.

وتعترف قيادات حزبية في مختلف المقرات بعدم وجود أي لوائح تنظم العلاقة بين الموظف والحزب السياسي.

ويقول محمد المقالح، نائب رئيس الدائرة الإعلامية في الحزب الاشتراكي إن الأحزاب كانت في بداية ظهورها مطلع التسعينيات من القرن الماضي تعمل بنظام العمل الطوعي ولم تكن الأمور على ما هي عليه اليوم وكان العمل مجاناً في غالبه تقريبا لأن العاملين في الأحزاب كانوا "موظفين حكوميين".

ويضيف: "لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه سابقاً سوى تغيرات بسيطة رغم تطور الأمور ورغم الحاجة إلى وجود موظفين متفرغين وهذه أصبحت تمثل الآن مشكلة نظراً لعدم وجود لوائح تنظم العلاقة الوظيفية بين الحزب، من جهة وبين الموظف العامل فيه من جهة ثانية".

وتتضح خطورة هذه القضية حين نعلم أنها لا تخص الأمانات العامة والدائمة واللجان المركزية للأحزاب، بل تتعداها إلى كافة المؤسسات والفروع التابعة للأحزاب السياسية.

ومع الحماس الذي يبديه موظفو مقرات الأحزاب -خاصة التجمع اليمني للإصلاح- في رسم شعارات وكتابة بيانات والتجهيز الفني لمطالب حزبهم من الحزب الحاكم كمواطنين، فإنهم يتساءلون عن اليوم الذي يمكنهم فعل ذات الشيء تجاه "حكام مقراتهم".

وسجلت الدائرة الإعلامية في الإصلاح سابقة إدارية تمثلت في انتخاب موظفيها الشهر الماضي مسؤولا إداريا، غير أن الحزب لم يرحب مطلقا بالإشارة -فضلا عن الحديث- إلى مثل هذه الخطوة، وهنا ننشرها على مسئوليتنا في الموقع كصحفيين ليس إلا. مع إمكانية الإشارة إلى أن مقر الإصلاح كان الأكثر رفضا للتجاوب مع محاولتنا المهنية، ولن نشير سوى لكثرة الأسئلة عن "المستفيد منها" وكان الإصلاح يعرف للمرة الأولى أن مهنة الصحافة تعمل لحساب قرائها أولا وأخيرا.

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

تهنئة من الاعماق للمحامي الشاب
أحمد النهاري
بدخوله القفص الذهبي..
ألف مبروك وعقبى للبكاري
المهنئان:
رشيد اليوسفي وفكري قاسم

اجمل التهاني والتبريكات
نزفها للاخ العزيز
عبدالوهاب الجنيد
بزفاف أولاده الثلاثة
«د. محمد ورأفت ومعاذ»
متمنين لهم حياة زوجية هانئة
وعقبى للبكاري
المهنئان:
عبدالجبار الجنيد وفكري قاسم

ألف مبروك
احتفل الاخ العزيز
توفيق علي سعيد الشرعبي
بزفافه الميمون
وبهذه المناسبة نتقدم بأطيب التهاني
والتبريكات وخالص الامنيات بحياة
زوجية هانئة
المهنئون:
عبدالعزيز المجيدي، عبدالحكيم هلال،
عبدالرزاق سيف، مفيد سيف،
محمد أمين الرفاعي وعلي قاسم غالب

هلا «منار»
رزق الاخ العزيز
عبدالملك محمد سيف
بمولودة جديدة أسماها «منار»
جعلها الله قرة عين لوالديها
المهنئون:
شوقي هايل، عواد عبدالرزاق،
سليم الخطيب وطارق عبدالله

البقاء لله
خالص العزاء
وعظيم المواساة للدكتور
علي عبدالله قائد
بوفاة المغفور لها بإذن
الله تعالى زوجته
تغمدها الله بواسع الرحمة
والمغفرة وأسكنها فسيح
جناته وألهم أهلها وذويها
الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيف:
د. بشير طربوش سعيد

تعازينا
نائف حسان
وبليغ عبدالرحمن الربيعي
يهنئون الاخ
فيصل حجر
بارتزاقه مولوده البكر
جعله الله من مواليد السعادة

الشرق الأوسط الجديد حقيقته العصر الإسرائيلي ووسائله القرار (1559) والعدوان

حزب الله وحماس اختارا الاشتباك بالعدو.. بدلاً من الحرب الأهلية

احمد صالح غالب الفقيه

قيادات من نوع جديد

في المواجهات الدائرة في لبنان ارتقى حزب الله بفن حرب العصابات الى ذرى لم يسبق لهذا الفن ان بلغها قط، حتى على يد أساطينه المظفرين العظام (هوشي منه، وماوتسي تونج، وجوزيف بروس تيتو، وكيم إيل سونج، وكاسترو وجيفارا) أداء حزب الله كان له وقع الزلزال والكارثة على الدوائر الإسرائيلية السياسية والعسكرية، والدوائر الإمبريالية من واشنطن إلى باريس. حيث ظهر الجميع في حال من الصدمة الشديدة. وبدوا كمن فقدوا القدرة على تمييز ما يدور حولهم، وبقوا متمسكين بلغة تنتمي إلى عهد مضى، عهد ما قبل كرم أبو سالم والوهم المبتدد، وعهد ما قبل زرعيت والوعد الصادق. عهد التفوق الإسرائيلي الذي أهال عليه حزب الله التراب غير مأسوف عليه.

ويساورني الإحساس وأنا انتقل من تصريح مسؤول غربي إلى آخر، أن القوم يحتاجون إلى أيام أو أسابيع لكي يبدأوا في إدراك التغيير الذي حدث، والحقائق الجديدة على الأرض.

نوعية جديدة من القيادات تنفخ في الآونة الأخيرة روحا جديدة في الجماهير. تذكر بأمجاد ولّت، وعزة انقضت. ولا يسع المرء إلا التعجب وهو يقارن بين إسماعيل هنية، وهو يلقي خطبة الجمعة في جامع غزة، والسيد حسن نصر الله في حواراته وخطبه، ببلاغتهما وتمكنهما من ناصية اللغة من جهة، وبين رؤساء وملوك عرب أضاعوا من لغتهم وثقافتهم أكثر مما أضاعوا من أوطانهم وحقوق شعوبهم.

شجاعة وإقدام وحكمة ومهارة وبلاغة في جهة، وعجز وعي، وانحطاط أخلاقي، وجبن، وخنوع في جهة أخرى.

في لقائه مع مبعوث الأمم المتحدة الموفد إلى المنطقة قال محمود عباس (أبو مازن) إنه يطلب معالجة المسألة الفلسطينية بمفردها، وبمعزل عن القضايا الأخرى، وهو يقصد لبنان، لأن هناك من يريد اختطاف القضية الفلسطينية حسب تعبيره. كان هذا في الوقت الذي كانت قوات الاحتلال تدمر ما تبقى من مبنى المقاطعة، ومبنى قيادة الأمن الوقائي ومبان سيادية أخرى في رام الله. لقد كان ذلك منه بمثابة انحدار إلى قعر بلا قرار.

البعد الأخلاقي للمواجهة

يبرز تاريخ حزب الله وحماس حرص الحركتين الشديد على تجنب الصراع مع أي قوة لبنانية أو فلسطينية. وذلك يجعلني لا أجد مفرا من تقرير أن قائد المقاومة السيد حسن نصر الله لم يفاجأ بالرد الإسرائيلي. فقد قام حزب الله باختطاف الجنديين الإسرائيليين في الوقت الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي وحكومته قد اتخذا خطوات متطرفة ضد الفلسطينيين ردا على اختطاف المقاومة الفلسطينية للجندي الإسرائيلي. ومن الطبيعي إذن أن يتوقع السيد حسن نصر الله إجراءات متطرفة ردا على عملية الحزب. ولذلك فلابد أن قرار حزب الله يقوم على:

– أن لدى الحزب ما يكفي من القوة لمواجهة هجمة إسرائيلية والانتصار عليها.

– أن التحرك لنصرة المقاومة الفلسطينية يوفر ظروفا مثالية لتعبئة الجماهير الشعبية في العالم الإسلامي كله.

– أن حزب الله شعر، منذ 14 آذار والهجمة السياسية على الوجود السوري في لبنان، ان الهجمة العسكرية مسالة وقت ليس إلا، فاختار هو الوقت لهذه المواجهة بدلا من انتظارها.

– أن هجمة العدو المنتظرة كانت ستكون في إطار حرب أهلية تفجرها قوى 14 آذار التي انتشرت أخبار تشكيل مليشيات لها، وبدء تسلحها، خاصة بعد إطلاق سراح سمير جعجع قائد مليشيات القوات اللبنانية التي كانت حليفة إسرائيل في اجتياحها للبنان عام 1982م. العدوان كان مبيتا، وقد كشفت التحقيقات مع خلايا التجسس التي قبض عليها بعد اندلاع المواجهات، أن العدو كان قد استنفرها قبل عملية الوعد الصادق بأربعة أيام.

وبالتوازي، كانت الحكومة الفلسطينية المنتخبة تتعرض لمؤامرات تهدف إلى زجها في حرب أهلية، تولى كبرها جماعات ومراكز قوى في تنظيم فتح، ربط بعضها مصيره بالاحتلال. وقد حدثت اشتباكات بالفعل بين عناصر من حماس وأخرى تابعة لفتح، ولذلك اختارت حماس استفزاز إسرائيل واستدعاء هجمتها تجنبا للحرب الأهلية.

المورنة والسعودة = الأسرلة

المورنة والسعودة والاسرلة أصبحت اليوم مرادفات للتبعية للإمبريالية الأمريكية ومشاريعها.

ويختلف المشهد اليوم في لبنان عنه في العام 1982م، أثناء الاجتياح الإسرائيلي؛ فقد كان الدروز والشيعة والسنة يقفون صفا واحدا مع المقاومة الفلسطينية، ضد المارونية السياسية المتحالفة مع إسرائيل. ولكن السعودية نجحت خلال الأعوام الماضية، وعبر رفيق الحريري في سعودة أو مورنة جزء من السنة ومعظم الدروز. الطائفة السنية جرى تقسيمها بين سنة طرابلس الرافضين للسعودة أو المورنة، لا فرق، وبين جزء متسعود في صيدا، والسنة المتسعودون في بيروت. السعودة والمورنة تتجلى في الإعلام السعودي اللبناني (الخاص) الذي يظهر التزاوج بين المال السعودي والطابور الخامس المارونى، وهو الذي أشار بيان وزارة الدفاع اللبنانية إليه بأنه يدل العدو، خاصة قناتا "إل. بي. سي" و"العربية"، التي قامت بتغطية مخزية للإحداث وكأنها إحدى أجهزة الحكومة الإسرائيلية.

لا يوجد شبه بين فؤاد السنيورة وسمير جعجع وميشيل عون من جهة، وبين عباس ابومازن وعزام الأحمد والعقيد دحلان من جهة أخرى، إلا قناعتهم بأنه لا فائدة، ومن ثم استسلامهم للمشروع الأمريكي الأوروبي الذي هو مشروع إسرائيلي بالأساس، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه حسب تصورهم. أما أمثال الجميل وشمعون فقضيتهم مختلفة، فهم ليسوا عربا ولاحتى مستشرقين. ولكن هناك وجها للشبه بين وليد جنبلاط والسيد حسن نصر الله من حيث مواقعهما القيادية الفعالة في طائفتيهما، وواقعية خياراتهما كل من موقعه.

وعلى المقلب الآخر يقف الفتى الغر سعد الحريري، الذي يذكر المرء (مع الفارق الكبير) بامرئ القيس، ولعل أبيات شاعر بني أسد، عبيد بن الأبرص، تصدق على ابن الحريري أكثر مما تصدق على ابن حجر الكندي:

وأنت امرؤ ألهاك دف وقينة
فتصبح مخمورا وتمسي كذلكا
عن الوتر حتى أحرز الوتر أهله
وأنت تبكي إثره متهالكا
فلا أنت بالأوتار أدركت أهلها
ولم تك إذ لم تنتصر متماسكا

ويكفي لإيضاح الصورة أن يقارن المرء بين موقفه وموقف وليد جنبلاط بعد اغتيال أبيه كمال، الذي اتهمت سوريا باغتياله، ومع ذلك سافر إليها لمقابلة حافظ الأسد، وقام بعقد أواصر تحالف معه سيتصدى للاجتياح الإسرائيلي فيما بعد. بون شاسع وفرق كبير.

الروم يقفون على مرمى حجر، والرحلة إليهم لم تعد مضنية كما كانت لامرئ القيس، ومنذ العام 1976 أثبتت الأحداث للطوائف اللبنانية أن التحالف مع العدو يجلب المنافع، وأن عداوته تجلب القتل والآلام والدمار، تماما كالمسيح الدجال في الأدبيات الإسلامية. والموارنة وحدهم أخلصوا له وسلموا من انتقامه، وكانوا على أهبة الاستعداد دائما لطعن أعدائه في ظهورهم ولو كانوا من إخوتهم ومواطنيهم. ويبدو اليوم أن بعض السنة والدروز قد استخلصوا العبر من الماضي وانضموا إليهم.

إيران

التصنع السعودي والأردني والمصري للقلق من النفوذ الإيراني والتأثير الشيعي ليس إلا ستارا يخفي استسلاما للسياستين الأمريكية والإسرائيلية. فقد كان لهذه الدول أفضل العلاقات مع شاه إيران وهو بالضبط ما استوجب عداء الدول الثلاث لإيران اليوم.

التحالف السعودي مع المارونية السياسية يعود إلى أيام الحرب الأهلية، والاجتياح الإسرائيلي للبنان بعدها في العام 1982م. حيث كانوا أهم حلفاء الكتائب والقوات اللبنانية في إطار المشروع الصهيوامريكي نفسه الذي تتم محاولة تنفيذه الآن كرة أخرى. أما الأردن فقد كان عداؤه للمقاومة الفلسطينية، الذي توج بحربه عليها في أيلول 1970م، دليل كونه جزءا من هذا الحلف غير المقدس. فالمسالة لا تتعلق بمنظمة التحرير او بحزب الله بقدر ما تتعلق بتوجهاتهما ضد المشروع الصهيوامريكي. فهاهي منظمة التحرير أصبحت حليفة للنظام الأردني بينما يوجه النظام عداءه كله نحو حماس والجهاد الإسلامي.

النظام المصري أصبح المدافع، والمروج، عن المشروع الصهيو امريكي منذ اتفاقية كامب ديفيد وهذا ما جعله يتحول بعد عبد الناصر من عدو للشاه إلى حليف له، ومن ثم إلى عدو للثورة الإيرانية منذ قيامها وحتى اليوم. فالمسالة إذن لا علاقة لها بالسنية والتشيع فتلك ليست إلا ذريعة لذر الرماد في العيون. والمسالة كلها ارتماء في أحضان الأمريكان والصهاينة.

مجريات المعركة وآفاقها

بالإضافة إلى مفاجآت حزب الله التي أصبحت شهيرة الآن بعد أن تناقلتها كل وسائل الإعلام، نقلت الأنباء بحلول الأربعاء الماضي ان مجاميع من مقاتلي الحزب قد تسللوا الى الأراضي المحتلة فيما يشبه غزوا معاكسا. فعلى الحدود في الأرض المحتلة ثمة 176 مستوطنة يسكنها قرابة النصف مليون. وبوسع حزب الله، الذي تقدر التقارير عدد مقاتليه بين الأربعين والستين ألفا، أن يرسل مجموعات صغيرة كل منها مكون من خمسة الى سبعة أفراد لتشكل إزعاجا وتهديدا خطيرا لتلك المستوطنات. وهو يقدر بسهولة القيام بتكوين ما بين ثلاثمائة وأربعمائة مجموعة عددها الإجمالي ثلاثة آلاف مقاتل، مسلحين بالصواريخ المضادة للآليات والرشاشات والمتفجرات. وقد أشار السيد حسن نصرالله في حديثه إلى الجزيرة الخميس الماضي إلى أن مقاتلي الحزب سيخترقون عمق الأراضي المحتلة.

من جهة أخرى حطمت صواريخ حزب الله أسطورة السلاح الأمريكي الشهير المضاد للصواريخ (الباتريوت) والذي كان أكذوبة كبرى منذ حرب الخليج الثانية على أي حال. وعلى الرغم من الدعاية الكبرى التي أحيطت بها هذه الأنظمة، ونقلها إلى كل مكان تنشب فيه أزمة، فان الباتريوت لم يتمكن من اعتراض حتى مجرد صاروخ واحد من صواريخ رعد المتوسطة التي أطلقها حزب الله على حيفا.

الأسطورة الأخرى التي حطمها حزب الله هي أسطورة الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية، (غير الباتريوت) مثل صواريخ حيتس التي تم تطويرها في برنامج مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأصبح جليا انه لا يوجد حتى الآن أي دفاع ضد الصواريخ الباليستية، ولاشك أنها أنباء طيبة لسوريا وإيران وكوريا الشمالية، بل وحتى للصين والاتحاد الروسي.

المواجهات البرية الأولى على الحدود خسرت فيها إسرائيل 6 جنود قتلى و14 جريحا وثلاث دبابات من طراز ميركافا المتطورة. وهو ما يعني في حال استمراره الفشل الذريع لإسرائيل في هذه الحرب، الأمر الذي يرقى إلى مستوى الهزيمة. معارك عيترون والمطلة كانت نصرا مؤزرا للمقاومة. القصف الصاروخي لحزب الله اخذ يطاول قواعد جوية كقاعدة رامات ديفيد ومجمع للآليات والمدفعية في عين زنتيم.

وأمام هذه الإخفاقات يصعب على المرء تصور أن العدو يمكن أن يمتلك الجرأة ليشمل سورية باعتداءاته. فمن لم يقدر على حزب الله لن يجازف بالدخول في معركة مع دولة تتمتع بدعم إيران.

غرائب الحكومة اللبنانية

من اغرب ما تكشفت عنه الهجمة الصهيونية على لبنان، حقيقة أن لبنان، ومنذ اتفاق الطائف، انفق مليارات في إعادة اعمار ما هدمته الحرب الأهلية والاجتياح الإسرائيلي في 1982م، حتى وصلت ديون لبنان الخارجية وحدها إلى خمسة وأربعين مليار دولار، ناهيك عن المساعدات العربية والدولية التي حصلت عليها البلاد. ومع ذلك كله،لم تفكر أي من الحكومات التي رأسها رفيق الحريري بتزويد الجيش بنظام للدفاع الجوي. فلبنان بمساحته الصغيرة قابل للحماية الفعالة بنظام كنظام اس اس500 الروسي، والذي لا يكلف اكثر من مليار دولار، بأي حال من الأحوال، وهو نظام يقول عنه الخبراء العسكريون انه أفضل كثيرا من الباتريوت.

والأغرب من ذلك أن الحكومات المتعاقبة لم تفكر في إيجاد ملاجئ محصنة للمدنيين، في بلد تعرف حكوماته انه عرضة للعدوان الإسرائيلي في أي لحظة. ويبدو أن الحكومات اللبنانية بأركانها كانت منشغلة بصفقاتها وفسادها عن حماية البلاد والمواطنين، واقتصرت جهودها لحماية لبنان وأهله على إيجاد طريقة للقضاء على المقاومة، وتحويل لبنان إلى دولة تابعة لإسرائيل.

ملامح المؤامرة

نطاق الضربات الجوية الإسرائيلية في لبنان، والتي تركزت على الضاحية الجنوبية وبعلبك والجنوب اللبناني، تبدو كما لو كانت تهدف إلى تليين البنية الصلبة لحزب الله (الطائفة الشيعية) تمهيدا لتصفيته أو على الأقل محاصرته من قبل قوى 14 آذار التي لها الأكثرية الآن في تركيبة الحكومة اللبنانية. فمن الواضح أن إسرائيل لا تأمل في أن تؤدي ضرباتها إلى القضاء على الحزب، ولا شك أنها تعمل ضمن خطة منسقة تدعمها الحكومة اللبنانية، ودول عربية أخرى لضرب حزب الله وتصفيته بجهد حكومي لبناني مدعوم غربيا وعربيا، بعد أن تكون الضربات الإسرائيلية قد أضعفته واستنزفت قدراته.

الدعم العربي سيكون بطبيعته دبلوماسيا توفره مصر بنفوذها في الجامعة العربية، والسعودية بثقلها السياسي والمالي، ثم الأردن. أما الدعم الغربي فيشمل الجانبين الدبلوماسي والعسكري؛ فمن الجانب الدبلوماسي رفض كل دعوة لوقف إطلاق النار، والتأكيد أن التدمير الإسرائيلي لكل من لبنان وغزة ليس إلا دفاعا عن النفس. أما الجانب العسكري من الدعم الغربي فيتمثل بمقترح كوفي انان بتشكيل قوة ردع دولية تابعة للأمم المتحدة تتمركز في جنوب لبنان (لم يقل شيئا عن قوة مماثلة على حدود غزة والضفة مع إسرائيل) وهذا المقترح بدأ تسويقه من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقوة، أي انه أصبح اقتراحا أوروبيا أمميا، فيما تتظاهر إسرائيل بالتردد في قبول الفكرة، وان لم ترفضها، قائلة إنها تؤيد أي حل يحمي حدودها. ولم يلبث توني بلير أن أعلن تحمسه للفكرة يوم الأربعاء الماضي لتلحق به الخارجية الأمريكية فيما بدا واضحا انه تبادل وتنسيق للأدوار، شارك فيه كوفي انان، والمنتظر أن توافق الحكومة اللبنانية عليه فتنزع الأقنعة نهائيا.

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

كيف الطبيعة؟!

● اجبت الجو حلو جداً اليوم والسماء صافية. سألني مرة أخرى كيف الطبيعة با نقول لك؟ اجبت احسن طبيعة في اليمن في إب الساحرة فهي مثل البندقية او كان الفرنسية، ثم المحويت فهي لا تقل روعة عن إب وتشبه الريف البريطاني لولا عدم وجود فنادق مناسبةٍ واماكن للترفيه.. زاد صاحبي اشتعالاً وقال لي صورتك «صباحة» كيف الطبيعة بانقول لك كيف الطبيعة؟! اجبت حجة اكيد انك تحب التاريخ تعرف سور شهارة مثل سور الصين العظيم لكن الفرق ان الاول يمكن مشاهدته من فوق مركبة فضائية والآخر لم يشاهده حتى موظفو وزارة السياحة. فضجر صديقي مني وسأل مرة رابعة كيف الطبيعة؟!

سَكتُّ عندما احتار دليلي مني وبادرته انا بالسؤال: ماذا تعني بسؤالك كيف الطبيعة فانا لم افهم ما تقصده؟!

قال اقصد المدير.. المدير يا ذكي فأنا من الصبح اسألك عنه لأني اريد اعرف كيف الطبيعة؛ لأن لديَّ موضوع مهم اريد اعرضه عليه وأخشى ان تكون الطبيعة «مجغورة» وحينئذ لن يوافق على الموضوع، وحقيقة اني ومن امس احاول اتصل عليه، لكن استخدمت عقلي.

سألته كيف؟! قال بعد أذان العصر هممت بالاتصال به فقلت الآن «مشَرع» في التخزين وهذا وقت غير مناسب بالنسبة للموالعة فأرجأت الاتصال إلى الساعة السليمانية وحيث هممت بالإتصال قلت ربما ذهب للحمام للاستعداد لصلاة المغرب فقلت في نفسي اتصل به بعد صلاة العشاء لكني تراجعت عن هذا القرار لأنه بعد القات يكون.. يالطيف! وقلت اجزع له اليوم إلى مكتبه، لكن اسأل عن طبيعته قبل ان اشرع في الدخول إلى مكتبه وانت صاحبه لذلك سألتك عن طبيعته.. فهمت ليش سألتك عن الطبيعة؟!

ابتسمت ابتسامة صفراء وقلت في نفسي: لماذا كل هذه المزاجية الادارية في بلادنا؟ وسألته هل الموضوع مهم لهذا الحد؟! قال مهم بالنسبة لي فأنا اريد سلفه من راتبي لكن تعرف صاحبك.. المدير ما يداوم كل يوم.. وحتى وإن حضر بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً فإنه يغلق على نفسه ويقول إن عنده اجتماع وما يقابل الا الناس البهوات بعد التنسيق مع مدير مكتبه، وتلفونه السيار يغلقه وما يجاوب على حد لزوم المسؤولية او يجاوب سائقه بدلاً عنه ويكذب على كل الناس ويقول المدير عنده اجتماع حتى لو كان يلعب بطه في مكتبه.

قلت طيب اطرح الموضوع عند مدير مكتبه، صاح وقال المدير ارحم لأن المدير عاده اهون لأن الاخير مُحدث مسؤولية وقد تضيع مذكرتي وبعدها نفعل مصياحي كبير، ربما يفصلوني بعدها من الوظيفة.. لذلك اعرف الطبيعة والامور بعدها عتسير.. ضحكت حينها وقلت مشكلة لو كل الامور تمشي في بلادنا على نحو رأي صاحبنا بحسب الطبيعة.

●●●

ارجو من كل مسؤول في البلد أن يتذكر عبارة «خادم القوم سيدهم».

قبل أن يعرف التطور الاجتماعي مجتمعات القانون الصوري، كان السائد فيه الأعراف والقواعد غير الصورية. يسود القانون في الأولى ويجري فيها التغيير والتطور عبر الصراع داخل مبدأ الصورية الشامل، والصورية تعني حصراً القاعدة التي تسري في كل المتحد الاجتماعي فتخلق وحدة مجتمعية تجد اساسها في قوانين مقررة، ويكون التطور في هذه المجتمعات متسارعاً، لأنه يحدث تغييراً على المبادئ الصورية يتناسب وحاجات التطور. أما مجتمعات الأعراف أو ما في حكمها من القواعد غير الصورية فإنها شديدة الركود إلي درجة يمكن معها أن يمتد عمر أعرافها احقاباً طويلة في الزمان، وإذا كان القانون في مركز دائرة التفكير في المجتمعات الاولى فإن العرف والاعتبارات المتعلقة بالشخص ومكانه الاجتماعي وملابسات علامات القوة هي التي تحتل مركز التفكير، ولذا فإن السمة المائزة للقانون هي الدقة والصرامة والشمول، وإلا فإنه ليس قانوناً، إنه في هذا الملمح يذكرنا، مع الفارق، بالقانون الفيزيائي أو الرياضي، أما العرف فهو مطاط وشديد النسبية ولا يعتبر هذا عيباً فيه البتة في المجتمعات التي تأخذ به لتنظيم حياتها، فهو يستجيب للذهنية السائدة، لأن الجماعات والفئات والشرائح الاجتماعية فيه تنتسب فيه إلى أصول وموروثات قيمية مختلفة، ترى صورتها المتطرفة في مجتمع الطوائف الهندية القديم.

يسود في هذه المجتمعات ما يمكن أن يسمى ثقافة الحصانة، لأن كل مجموعة تتمترس داخل طائفتها أو قبيلتها، وثقافة الحصانة تجد حصانتها في مكان الطائفة أو القبيلة، في موقعها داخل ميزان علاقات القوى، وما يرتبط بها من تصورات عن الذات والآخر، والمبدأ الصوري الذي يوحد النظر إلى الأفعال والفاعلين غائب، ولذا تقرر المسؤولية داخل علاقات القوى، وبأسلوب فيه قدر مفزع من الفجاجة والبدائية لا يتسع لمبدأ المساواة أو الاخوة بين البشر. المبدأ الحصري لب هذه التصورات، وأقدم مثال له مكتوب نجده في التوراة والتلمود، فما هو محظور على الأغيار مباح لليهود، والعكس صحيح في أمور محورية تتعلق بالنفس والمال والربا والعقوبات والزنا.. الخ. إن كون هذه الأحكام مدونة لا يكسبها مبدأ الصورية لأنها لاتنصرف إلا إلى أصحابها حصراً لا إلى البشرية جمعاء.

أبوبكـر السقـاف

ثقافة الحصانة و«نظرية الإذلال»

تزدهر ثقافة الحصانة كلما غاب المبدأ الصوري، حتى إذا أطنب المجتمع في التحدث بلغة القانون والنظام والوطنية والوحدة والشريعة الغراء. وهذا فصام يحاول حجب الحقائق ولا يعبر عن أية ممارسة حقيقية لهذه الكلمات- المعاني الكبيرة.

يستند الذين يعذبون المواطنين في أقسام الشرطة وفي أقبية الأمن السياسي وفي المعسكرات إلى هذه الثقافة التي تحكم وعيهم ولا وعيهم، فهم واثقون من أن العقوبة لن تجد طريقها إليهم، وهي نفسها التي تجعل سراة البلاد وأعيانها، شيباً وشباناً وصغاراً، يعبثون بقوانين المرور وهم واثقون من أن الشرطي لن يجرؤ على ايقافهم بلهَ تحرير محضر بالمخالفة، فرغم الفارق بين جريمة من يعذب انساناً أعزل ومن يرتكب جنحة فإن المصدر مشترك بينهما.

تلقيت في تسعينيات القرن الماضي عدداً من الشكاوى من مواطنين أصيب بعضهم بعاهات وآخرون فقدوا أو دُمرت سياراتهم جزئياً بوساطة السيارات المسرعة التي تسبق وتلحق بموكب رئيس الجمهورية. ثقافة الحصانة في هذا السياق قرار جمهوري يهدف إلى حماية من يتوحد بالوطن والوحدة والجمهورية وبإمكان بقاءاليمن جزءاً من كوكب الأرض. إنه التجسيد الحي لثقافةالحصانة وراعيها وحاميها فهو أبو الحصانات بامتياز، ولذا لم نسمعه مفاخراً إلا بسنحان، فالقبيلة بديل للأوطان والمبادئ والشرائع لأنها صنم قديم.

والذروة الفاجعة في ثقافة الحصانة تتمثل في انتقال مجال فاعليتها إلىالمدى الاجتماعي والحياة اليومية، إذ تصبح نمط الحياة في المجتمع الذي تسود فيه الذهنية القبيلية،وفضاؤها الأمثل: «النظام الجمهوري القبيلي» (1962 -) يبالغ بعض الدارسين الاجتماعيين عندما يقررون ان أي عمل يتكرر بضع مرات في سياق اجتماعي يصبح ظاهرة، ويهبط بعضهم بالتكرار إلى ثلاث مرات. أما في حالنا فإن القتل العمد الذي يرتكب بدم بارد بالاستناد إلى ثقافة الحصانة فإنه ظاهرة تكاد تكون يومية، لأن ما يُعرف إنما هو ما يحدث في العاصمة وعواصم المحافظات. وليس مدهشاً أنها تتكرر بصفات تجعلها نمطية، كما نقرأ في الروايات البوليسية، وهي عندنا إفصاح عن مضمون راسخ في السلوك الاجتماعي يشير إلى المرجع القيمي الذي يحرك هذا السلوك: ثقافة الحصانة، والذين يهتدون بنورها المظلم هم كل المنضوين تحت لواء المؤسسة القبيلية العسكرية التجارية الحاكمة، والصفة المائزة التي تحدد وجودهم الاجتماعي ليست المدنية أو العسكرية بل مكانهم في التراتب القبيلي، وهذا المكان يحدد الصلاحيات في الجهازين المدني والعسكري فالدولة: السلطنة- الجمهورية لم تقطع الحبل السري الذي يربطها بمجتمع الاعراف الذي يعادي المبدأ الصوري من الأساس وبالتعريف، وتكاثر الادارات والوزارات ليس إلا دليلاً على الحاجة إلي وسائل جديدة لا إلى وظائف جديدة حديثة وعصرية، ومن هنا فهي ليست أدوات لإسباغ مبادئ جديدة في حقل العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأن هذا الحقل لا يزال محكوماً بعلاقات المجتمعات العسكرية، فالسيادة العليا فيه قائمة على القوة: الجيش، لا على الحق: الدستور والقانون ووجود مجال سياسي مستقل عن الدين والملك. ولذا يتعذر قيام السياسة المدنية وعقلانيتها الحاكمة. وأول السياسة المدنية سيادة المبدأ الصوري. ويتحدد الفرق بين الاثنتين في أن الحق في الأولى مع القوة بينما الحق في الثانية قوة فاعلة في العلاقات بين الناس، فهو إذ يتجسد في القانون حصيلة علاقات قوى وإن كان هذا في المجتمعات الطبقية أمراً لا سبيل إلى إنكاره ولكنه في الوقت نفسه حصيلة خبرات وقيم اخلاقية تراكمت عبر ممارسات فكرية وعملية تعود إلى احترام المبدأ الصوري، فالدولة رغم أنها جهاز قهر طبقي (ماركس) وتحتكر حق الاستخدام العلني للقوة (ماكس فيبر) إلا أنه لا يمكن اختزال طبيعتها ووظيفتها في القهر، فهي تنظم العمل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وكل أشكال الانتاج المادي والروحي، وكثيراً ما يكون استخدام القوة العلني خدمة لهذه الأهداف.

■ تلغي ثقافة الحصانة، التي ترتكب بهديها وحمايتها الجرائم، مبدأ المساواة بين المواطنين وإن كانت هذه الصفة غير مطابقة لواقع الحال إلا باعتبارها إمكاناً منشوداً، وهي بذلك مثل الوطن، الذي يتعذر تصوره بدون مواطنة. إننا لم نحقق بعد الاندماج الوطني الذي هو الأساس المتين للمواطنة والوطن

■ إذا لم نتجاوز السد الذي يحجب الحرية والحق والحقيقة فلن نطل على العصر،وعبثاً نتحدث عن النظام الرئاسي والبرلماني والمختلط وما بين الثلاثة.. هذا بحث خطأ في الأفق الخطأ، لأن بداية البدايات كلها دولة مدنية ورئيس مدني

في مجتمعات الأعراف لا يوجد تصور لفرد في ذاته ولذاته، إنه ملحق إلحاقاً عضوياً بالجماعة: القبيلة- العشيرة- الطائفة، أما في مجتمع القواعد الصورية فهو فرد في ذاته ولذاته، هو عماد المجتمع والدولة والحضارة والثقافة. والذين يقولون إن الماركسية تلحق الفرد بالدولة لم يقرأوا الجملة الرائعة التي وردت في الفصل قبل الأخير في البيان الشيوعي: إن شرط حرية الجماعة هو حرية الفرد. الفرد إذا ذات أي فاعل حر مبدع ولذا كان مكانه في دول رأسمالية الدولة، التي سميت اشتراكية، يناقض دوره الاجتماعي والسياسي. والفرد بالتعريف شرط قيام المجتمع المدني، وهو غائب في الجماعات العضوية: القبيلة -العشيرة- الطائفة، أي كل ما قبل المجتمع الحديث. وهذه الكيانات عائق أمام قيام المجتمع المدني، فهي بالتعريف لا تعرف فكرة الاختيار الحر والانتماء الطوعي إلى مؤسسة، وإصرار بعضنا على أن القبيلة مجتمع مدني إنما (هو) اسلوب وطريقة عصرية في الدفاع عن كيان غير عصري لأنهم مثل النظام يستندون إليه ولا يستطيعون التفكير خارج أفقه، وهؤلاء كثر في أوساط الاسلام السياسي الزيدي وفي حزب الاصلاح. فمن الواضح أنهم لا يعرفون تاريخية المجتمع المدني ومسار هذه التاريخية.

إن السلطة القائمة تقدم لنا صورة شديدة الوضوح عن مجتمع القواعد غير الصورية، فهي كلما تعاملت مع ممثلي او زعماء القبائل في قضايا كبيرة أو صغيرة، سواء أكانت انقاذ سائح مخطوف أم إصلاح انبوب نفط أو إنهاء تمرد أو تسليم قاتل، تفاوض هؤلاء الممثلين أو الزعماء، فالقبيلي الذي يرتكب هذه الاعمال ليس فرداً مواطناً في دولة إنه أولاً وقبل كل شيء ابن القبيلة، ومن هنا تصدر كل تصوراته عن نفسه وكذلك تصورات السلطة عنه، ومن هنا عدم تساوي المعاملة فالشمال غير الجنوب والشرق غير الغرب لا في الجغرافيا بل أساساً في الجغرافيا السياسية، فالقاتل التعزي أو المتمرد في أبين أو يافع لا يُعرف وفقاً للقواعد الصورية نفسها مقارنة بنظرائه في صنعاء وذمار وحجة. لم أذكر تهامة في هذا السياق، فهي في الجغرافيا السياسية نظير الأخدام في الخريطة الاجتماعية، منبوذة خارج المجتمع مع أنها أرض ميعاد هذه البلاد، لو كان فيها نظام لا يستدبر البحر ومتحرر من ضلال القرون. إنها أرض ميعاد بشعبها وأرضها وبحرها.

إن تحرر شعب تهامة من كل أغلاله سوف يكون دليلاً على أننا أصبحنا مجتمعاً حديثاً. لا تدخل السلطة القبيلي في مبدأ صوري لم يستقر ليصبح مرجعاً في تفكيرها رغم كل ديكور الدولة العصرية، وهو بدوره ينظر إليها قبيلة أخرى أو القبيلة المناوبة على السطة، فالعلاقات بين الطرفين ينظمها تصور مشترك يوحدهما في أخطر القضايا: عقوبة القتل، ومسألة الولاء الوطني، واحترام القوانين. وتدل الخبرة التاريخية الطويلة أن الاسلام لم يغير هذه الذهنية تغييراً حاسماً، فسرعان ما تغلبت القبيلة على المبادئ الصورية التي جاء بها لتوحيد الجماعة الاسلامية. وليس مصادقة أن أول نزاع بين الامام يحيى والاتحادات القبيلية كان على تطبيق المذهب الزيدي بدلا من حكم الطاغوت، أي الأعراف التي تحكم العلاقات بين ابناء القبائل وتسمى القواعد، فهي تمس قضايا حيوية من القتل إلى ميراث المرأة...الخ.

بعد إنقلاب سبتمبر 1962 أصبحت القوة وحدها أساس الشرعية، ووُدِّع اليمنيون قوة الشرعية وإن في أكثر صورها تدهوراً وتضليلاً وتخلفاً، لأن ما جاء مع الانقلاب إنما هو مبدأ القوة العارية، ولذا فإن التغيير بالانقلابات العسكرية أسوأ انواع التغيير في جميع الأزمنة والأمكنة بعد أن دخلت البشرية عصر الحداثة.

إن العسكر يلغون المجال السياسي، فالتفكير في نظرهم جناية، أما التفكير السياسي فهو الخيانة بالتعريف.

2 - قتلُ محمد حمود الحامدي الحبيشي قبل بضعة أيام كان أحد الأمثلة الصارخة على رسوخ ثقافة الحصانة رسوخاً ضارياً، فالقتل العمد لسبب تافه دليل على أن العزة بالإثم إحدى الثمار المرة لهذه الثقافة. كان هذا القتل إعلاناً للقوة وتباه بالمركز ينفي حضور وجود ذرة من المشاعر الانسانية في نفس القاتل/ القتلة، وتبلغ اللاانسانية ذروتها في ارتكاب الجريمة أمام أعين ابني القتيل، كما أن الاخراج والاداء الجماعي للفعلة الشنعاء إشارة واضحة وصريحة إلى المصدر والمرجعية في مستوى القوة المادية والسند المعنوي: الجماعة -القبيلة، وسمتها التضامنية التي تميزها في جميع مستوياتها في الدولة والمجتمع.

وإذا كان الجنود في الجنوب يقتلون ثم يلتجئون إلى المعسكرات التابعة لجيش القبيلة فإن قتلة الحامدي لاذوا رأساً بحمى القبيلة الأساسي في أقوى مستوياتها، فهو من ناحية حمى القبيلة الخاصة التي ينتمي إليها الرئيس التي باهى بها الرئيس البلاد كلها قبل نحو شهر، ومن ناحية أخرى رمز عام للقبيلة بما هي مفهوم وذهنية واسطورة متواشجة بنسب موهوم وخرافات عن الجدود العظماء. ونشر في الصحف أن القاتل الرئيسي والمتهم الأول يعمل في غير مؤسسة بالقصر الجمهوري في صنعاء وعدن، وكذلك أخوه.

تلغي ثقافة الحصانة، التي ترتكب بهديها وحمايتها الجرائم، مبدأ المساواة بين المواطنين وإن كانت هذه الصفة غير مطابقة لواقع الحال إلا باعتبارها إمكاناً منشوداً، وهي بذلك مثل الوطن، الذي يتعذر تصوره بدون مواطنة. إننا لم نحقق بعد الاندماج الوطني الذي هو الأساس المتين للمواطنة والوطن.

عندما كتب مونتسيكيو كتابة المشهور «روح الشرائع» أكد فيه أن الشرائع ثمرة لون من الحتمية الجغرافية (وهي فكرة ألمح إليها ابن خلدون الحضرمي) والأعراف والتقاليد ولكنه أراد بذلك أن يصل إلى مستوى جديد يتجاوز مبدأ الشرف الذي يحكم النظام الملكي وكذلك مبدأ الخوف الذي يسود في الدولة الاستبدادية، فرأى في مبدأ الفضيلة بديلاً للاثنين ويقصد به حب الوطن تحديداً، أي الانتماء إلى متحد جديد، حتى يتجسد في العلاقات بين المواطنين مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في استقلالها وتكاملها فيمتنع الاستبداد والظلم وحكم النزوة. وتكامل السلطات واستقلالها وحدة جدلية تضمن الاستمرار والاستقرار الحي والتطور. الفصل بين السلطات وسيلة وغاية، وليس البتة غاية في ذاته، فسعادة البشر هي الهدف الأول والأخير.

إن صرخة «العقيدة» القبيلية التي أطلقها القاتل/ القتلة مع رصاصهم كانت يالغلغي، وقد ترددت في أحداث أغسطس 1968 لأول مرة في تاريخ الشمال السياسي. وفحوى هذه العقيدة مشترك بين الرئيس والأحمر الأب واليدومي. كانت المباهاة المذكورة آنفاً تعبيراً غير مباشر عنها، أما الأحمر الأب فمنذ يوم الوحدة الميمونة وهو يردد إن الجنوبيين، ولا سيما عدن، خليط من الهنود والأفارقة والصومال بل والبلوش والاندونسيين. وقد فاضت انسانية اليدومي يوما بعد حرب العام 1994 فأراد تحسين نسل الجنوبيين بنقل مليون إنسان/ شتلة من الشمال الآري إلى الجنوب، ولا أدري إن كان على علم بعلم النسالة (اليوجينيه) الذي تحمست له دول في أوروبا منها السويد، كما راج في امريكا الشمالية، ولكن الذين اعتبروه عقيدة سياسية هم النازيون وحدهم، وذلك في العشرينيات والثلاثينات من القرن الماضي.

إن أقوال هؤلاء ليست شططاً عابرا بل صورة أمينة لثقافتهم القبيلية، فهي مرجعيتهم الأساسية بل والوحيدة، وما خلاها تفاصيل يؤخذ بها أو تترك وفقا لظروف الزمان والمكان، وكان الأحمر الأب صريحاً وصادقاً عندما أكد غير مرة لو تعارضت الديمقراطية مع القبيلة فإنه يرفضها ويتمسك بالقبيلة.

إن الحديث عن الدستور والقوانين عند مناقشة هذه القضايا جهد تنويري مثمر على المدى البعيد في صفوف المضطهدين، ولكنه لا يزحزح تصورات أحد في الطبقة السياسية الحاكمة قيد أنملة، فهي مكتفية بذاتها داخل مؤسساتها المغلقة والتي تشع ظلما وفسادا حتى أصبح الفساد نظاماً. وهي متمسكة بعروتها الوثقى: الجيش مصدر السلطات، ولا فصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الجيش، والدولة والمجتمع مجعولان للجيش وما المديح المكرر حتى الإملال للجيش والأمن إلا تأكيداً لهذه الحقيقة. وإذا لم نتجاوز السد الذي يحجب الحرية والحق والحقيقة فلن نطل على العصر،وعبثاً نتحدث عن النظام الرئاسي والبرلماني والمختلط وما بين الثلاثة.. هذا بحث خطأ في الأفق الخطأ، لأن بداية البدايات كلها دولة مدنية ورئيس مدني.

3 - لهذه الذهنية حضور راسخ في القمة والقاعدة والوسط، وهذا سبب استمرارها بصورة نمطية، لأنها لو كانت من ثمار العصبيات الصغيرة التي توجد في كل المجتمعات لكانت نادرة الحدوث وغير نمطية، ولاتخذ القضاء منها موقفاً يمليه القانون، أما في اليمن السعيد بحكامه فإن القضايا لا تصل إلى القضاء إلا نادراً، وفي هذا الحال تتعثر، والغالب معالجتها بالعرف القبيلي.

في الدول التي يسود فيها المبدأ الصوري تصبح الأعراف نافذة كما لو كانت قانوناً، أي تكتسب صفة الصورية الحاكمة في المجال القانوني بينما يلغي القانون في الدول التي يسود فيها العرف المبدأ الصوري، رغم أنه موجود في نصوص القوانين وفي الدستور، لذلك ينحط القانون إلى مستوى العرف، ويرتفع العرف إلى مستوى القانون من حيث تنفيذه فيغدو ظلماً فاجعاً يمس أكرم وأقدس مكنونات الضمير ومعنى الحياة. ولذا يسود التشاؤم وعدم الإيمان بالتضامن وإمكان انتصار الخير والعدل في حياتنا. وهنا يكمن الفرق الحاسم بين سيادةالمبدأ الصوري، أي القانون، وسيادة الأعراف، فلا يكون العرف مصدراً من مصادر القانون بل قانوناً.

قَتَل ضابطٌ الطبيب عبدالقادر حمرة في العام 1984 في باب موسى بتعز، فبعد ان سقط القتيل وبدأ النزف غزيراً من جسده وقف القاتل مهددا شاهرا سلاحه حتى لا تقترب سيارة الاسعاف او أي مواطن لاسعافه، وعندما تأكد أن عبدالقادر قد مات ذهب إلي حال سبيله. كان أمراً يمكن وصفه بمابعد السادية، بينما الأمر كله كان مماحكة من المماحكات التي تحدث كل يوم، ولكن الضابط ووالده، والأخير من أصدقاء الرئيس كما قيل، لم يستطيعا صبراً على الاهانة التي لحقت بهم من الطبيب الذي لا يزن

■ يستند الذين يعذبون المواطنين في أقسام الشرطة وفي أقبية الأمن السياسي وفي المعسكرات إلى هذه الثقافة التي تحكم وعيهم ولا وعيهم، فهم واثقون من أن العقوبة لن تجد طريقها إليهم، وهي نفسها التي تجعل سراة البلاد وأعيانها، شيباً وشباناً وصغاراً، يعبثون بقوانين المرور وهم واثقون من أن الشرطي لن يجرؤ على ايقافهم بلهَ تحرير محضر بالمخالفة

←

جناح بعوضة في سلم المقامات القبيلية.

خرجت في تعز مظاهرة حاشدة تهتف ضد الزيود لأول مرة بعد 1962، بدلاً من الهتاف ضداً على السلطة. قضى القاتل فترة في السجن، وكان فيه سيداً مطاعاً، ثم شاع أنه نقل إلى ألمانيا للعلاج... وأخيراً سويت القضية بالصلح القبيلي.

وما هو جدير بالإنتباه في كل حوادث القتل هذه أنها تنطوي على شيء أفظع من القتل: إحتقار الانسان، ويبدو أنه مدخل إلى القتل والتعذيب، أما الضحايا فهم دائما من الجهة الاخرى، من القبيلة التي ليست قبيلة في عيون القتلة.

وحادثة إطلاق النار على الأخ حسن مكي معروفة، وحدثت قبل خطبة الحرب التي ألقاها الرئيس بثلاثة أيام، أي في الساعات السابقة على شن الحرب على الجنوب. ولا يوجد قول أبلغ من بيان الشايف الذي نشرته صحيفة «الشورى»، فهو لم يرد إلا مساعدة الحكومة على ضبط الأمور فمكي بالتعريف مع الجنوب، رغم أنه في منصب رسمي، أما هو فإنه متوحد بالحكم/ بالنظام ولا يمكن أن يكون الأمر إلا على هذه الشاكلة، فهو القطب الثاني في كيان الأمة، وإن كان مطلبه الثابت الندية مع حاشد كما صرح في حديث طويل أحد زعماء بكيل، عبدالوهاب سنان، في حديث طويل نشرته «يمن تايمز»(ديسمبر1995).

كان قبول مكي الحل القبلي الذي زحف إليه بالرجال والثيران إحدى ذرى انتصار الماضي على الحاضر والمستقبل. فذلك المنظر البدائي قد خلفته كل الشعوب وراءها منذ قرون وقرون. ونحن على العهد باقون.

قال أحد الوزراء وهو يشاهد ذلك المنظر لزميله بالانكليزية هذا يوم ذبح القانون والدستور، والقائل واحد من الذين يوصفون بأنهم التكنوقراط، وأشك في استحقاقهم هذا الوصف باستثناء الراحل محمد سعيد العطار. والسؤال: متى طبق الدستور واحترمت القوانين في سلطة الأعراف والحكم الشخصي؟ وما أكثر المثقفين الذين يتظاهرون بأنهم ليسوا مع النظام وهم من أخلص خدامه.

4 - يسرد الباحث المتميز «جورج قرم» مسار التحول الذي هيمن على مستقبل المسيحية من خلال ركام القوانين الصادرة في كنف الكنيسة، والنواهي والمحظورات التي اتخذت بحق اليهود والهراطقة، وكان كل الذين يفكرون بعقولهم يقضون نحبهم على المحرقة، وهذه أهوال «نظرية الاذلال» التي اختلقها اللاهوتيون فأثمرت قرونا من التعصب المر والدموي. بيد أن المسيحية نفسها كانت ضحيتها فقد كانت سبباً في انشقاقات القرن الخامس، التي فصلت الشرق السامي والقبطي (المصري) والأرمني عن بيزنطة (الروم)، وانشقاق القرن العاشر الذي بتر القسطنطينية وفي حذوها انطاكية والاسكندرية عن السدة الرسولية في روما، وانشقاق القرن السادس عشر الذي حطم إلى الأبد وحدة الدولة المسيحية (ريبوبليكا كريستيانا) الوسيطية. فقد مارست المسيحية أممية دينية قبل الاسلام: دولة الخلافة أو دار الاسلام، وكان فيها الدين دولة باطشة وأداة تسعير مظالم دنيوية مدمرة، تماماً كما حدث في تاريخنا بعد ذلك.

رغم الفرق الشاسع في المستويات كافة بين تلك الأحداث الكبيرة والحال في يمن ما بعد الوحدة، إلا أن العبرة إنما هي في لب الدرس التاريخي، وفي أن الاستبداد له ملامح مائزة عابرة للقارات والديانات والثقافات، والمشترك هنا بين العصور والدول هو المحاولة البائسة في جعل الإذلال شرط الشروط في النظام، وهو قوة تسند الخوف وقد يتجاوز فاعلية تأثير الخوف في كثير من الأحيان، لأنه ينطلق رأساً إلى الهدف: تقويض أساس الذات الذي يشكل الشخصية الانسانية، أي الكرامة، والحط من قدر الانسان في نظر نفسه، وبعد ذلك يسهل إلحاقة بحياة البهيمة. إنه القصد نفسه من التعذيب.. ولكن مع الاستسلام لفعل الاذلال يصبح الانسان جلاد نفسه.

ما حدث في مأرب وصنعاء والضالع مع القعقوع وصائل وهارش يكاد يكون مطابقاً في تفاصيله وكأن المخرج وكاتب السيناريو يشتركان في إخراج المشهد معا. يؤمر الجندي بالإنبطاح، أو يعلق في عنقه إطار سيارة، ويؤمر فوج من الجنود بالمرور عليه، ويشتم بالكلمات نفسها تقريباً: لولا أنك مكلف ما بقيت في الحبس. المطلوب أن يكون الجيش نقيا لا شية فيه وملكاً خالصاً لأهله. هذه الصور من الإذلال وتكرارها في صورة نمطية يدل على الأمر ليس نزوة ضابط منتش بخمر النصر وثقافة الحصانة، بل هو عمل روتيني يراد له أن يطرد البقية الباقية من الجنوبيين.

عزوف الجنوبيين من الذهاب إلى الدوائر الرسمية سببه فظاظة المعاملة، وهي خبز الإذلال اليومي كلما اضطرتهم الحاجة الملحة إلي الذهاب إلى تلك الدوائر.

غضب نيتشه الشديد من رجال أوروبا في القرن التاسع عشر، فهم قد تخلوا عن الشجاعة والذود عن الكرامة، وهو يقدم وصفاً شائقاً وطويلاً لهذا الرأي. وقد جاء تعقيب أحد الدارسين الغربيين على ذلك موفقاً ودقيقاً فالرجال في هذا الزمان يمكن وصفهم بأنهم «رجال بلا صدور» في إشارة إلى الصدر وهو موئل قوة الغضب والدفاع عن الكرامة عند افلاطون في دولته.

إن الناس جميعاً في بلادنا يعانون ويلات ثقافة الحصانة، و«نظرية الإذلال» غير المعلنة، ولكنها تمارس بدأب وانتظام. فهل أصبحنا جميعاً رجالاً ونساءً بلا صدور، وأننا كما يقال عن بعض المرضى: هذه حال ميؤوس منها؟

لا أظن أن الأمر بلغ هذه الدرجة من السوء. علينا أن نتضامن دون تردد وبشجاعة فالأمر لا يخص أسر الضحايا أو أبناء منطقتهم، إنه شأن مجتمعي بامتياز ويتعلق بالكرامة التي إن غابت احتجب الوجود الانساني كله، وعندئذ يفقد الوجود -في-العالم معناه، ويجرف في طريقه كل مسرات الحياة الكبيرة والصغيرة. فلنجعل من مقتل الحامدي قضية عامة تخص الجميع وكل واحد.. وإلا لن يتوقف نزف كرامة الوجود الانساني.

2006/6/18

* بعد كتابة هذه الصفحات جاء في الصحف قتل البحري والريمي والكدن... وكلهم من مواطن المستضعفين في الأرض.

بين يدي أول انتخابات رئاسية تنافسية في الجزيرة العربية والخليج

الديمقراطية اليمنية.. سقوط الادعاءات

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

ذات مقال اعتبر د. ياسين سعيد نعمان أن الانتخابات مالم تكن حاملة لهدف سياسي فإنها تصبح "ممارسة ترفيَّة لا معنى لها".

وفي الحوار الذي تشرفت بإجرائه مع مرشح اللقاء المشترك ومن خلال الحوار الجانبي أيضا تأكد لي أن المهندس فيصل بن شملان لم يقبل قرار المشاركة ليكون وسيلة المعارضة للتدرب على رفع سقف الاهتمامات، ولا ليكون وسيلتها لحملة إعلامية تمرر مالاتقوى هذه الأحزاب على تحمل مسؤولية قوله منفردة ضد الرئيس علي عبدالله صالح، (لاتقوى لأسباب داخلية تخص كل حزب ثم حسابات التحالفات وليس بسبب الخوف أو الطمع الذي طالما تتهم به المعارضة من خصومها ظلما وبهتانا -حسب وجهة نظري)، بل إنه يقدم على مثل هذه الخطوة لحسابات وطنية توجب التحية والإكبار.

وكان الأستاذ عبدالوهاب الآنسي، الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح، قال لي أيضا في حوار: «لا للأسف أنه لم يحظ بفرصة أوسع للنشر خارج صفحات الإنترنت» إن اللقاء المشترك من خلال الحوار مع الحاكم والاتفاق معه -كماحدث حين توصلوا لاتفاق المبادئ الأخير- يسعى: "لتأمين الاختلافات وليس لترتيب الاتفاقات".

من خلال هذه القيادات المعارضة تبدو الرؤية واضحة والهدف أوضح من الانتخابات القادمة، ولست أدري إن كان ذلك نفسه متحقق لدى "مراكز القوى" داخل هذه المعارضة، وسأستخدم مراكز بدلا من المؤسسة الحزبية التي أعرف تماما أنه ليس لها وجود إلا حين تريد مراكز القوى هذه تمرير اتفاقاتها. كما أن هذا الوضوح في الرؤية لايعني ارتباطه باكتمال الوسائل.

للمرة الثانية أوضح أن لدي كمتابع حصانة من قبول إدعاءات المعارضة بشأن الأداء الداخلي لها. لا أتهمها هنا بالكذب بل بأنها تضخم أداءها ربما في اتساق مع ماتفعله بشأن أخطاء الحزب الحاكم، أو أنها تهرب من "نفسها" نحو الخارج سعيا للتغيير الممكن، وهذا رأي شخصي وقد يكون خاطئا بالطبع.

مقابل ذلك وتجاه المؤتمر الشعبي العام أو المؤسسة الرسمية لست أدري إن كانت ذات الرؤية واضحة. وهو ماقد يثير المخاوف من أداء سلطة تملك كل قوى التأثير المادي.

ومع أني حتى الآن لم أفهم لماذا قرر الرئيس علي عبدالله صالح أن تكون حملته الانتخابية لمواجهة "أعداء الثورة والجمهورية والوحدة"، وليس لمواجهة "أعداء الديمقراطية" باعتبار الانتخابات هي وسيلة مواجهة الأخيرين أما الأولين فإن مواجهتهم تتطلب شيئا غير الانتخابات والتنافس السياسي.

مع ذلك فإن اتفاق المبادئ ودوام "فرض" الرئيس وحكومته رأي توافقي على اللجنة العليا للانتخابات منذ توقيع اتفاق المبادئ وحتى الآن، عكس كل تصريحات قياداتها التي لايدري المراقب لم هي متوترة ضد الأحزاب دائما. والأمر ذاته ماقيل إن الرئيس فعله عبر مطالبته نخبة من قيادات حزبه بالهدوء بدلا من الخطاب الإستعدائي للجميع.

كل ذلك يجعلنا نعتقد أن ثمة بوادر لتعامل راق من قبل السلطة لصالح الديمقراطية في البلاد. يقابله تعامل مثيل لدى المعارضة حسب ما أشرنا إليه سابقا.

ما نهدف إليه هو القول أن الانتخابات الرئاسية القادمة يمكن لها أن تعيد اليمن إلى بؤرة الاهتمام الدولي بالتحولات الديمقراطية في العالم والذي كان بدأ مع انتخابات 1993م، وازداد مع التئام مؤتمرات نوعية كالديمقراطيات الناشئة والمحكمة الجنائية وحقوق الإنسان، ولا يمكن المخادعة بأنه لايزال بذات المستوى، هذا إن لم نكن نحن الذين بدأنا الشعور بعدم أهميته أو بالأصح بأنه عبئ غير مثمر لأنه لا"يدر معونات"، علما بأن المانحين يشكون من عدم قدرة الحكومة اليمنية على توظيف الحوافظ المالية التي تقدم لها.

ويمكن لليمن لو أنها استعدت إداريا وفنيا أن يكون الاهتمام الدولي بالديمقراطية أحد أهم وسائلها لتجاوز المعضلة التاريخية المتمثلة في هشاشة النظام العام، وقلة الموارد غير البشرية، ولا اكتراث المجتمع بالقانون وبالمصلحة العامة، والموقف المتصلب للقوى اليمنية ضد التحديث الذي يبدأ من الداخل الخاص فكريا وثقافيا.

هل تراجعت الديمقراطية اليمنية

غير أن مثل هذا الأمر يتطلب أداء متكاملا بين السلطة والمعارضة، تجاه هذه الديمقراطية. تكاملا من حيث اعتبارها معا أن الديمقراطية ليست مجرد خطاب يمكن استغلال الفرصة للتهرب منه، بل هو الرافعة الوحيدة للإنجاز والتحديث.

وأنه رغم المؤثرات السلبية لاتزال هذه الديمقراطية في اليمن "سلعة رائجة" للداخل والخارج.

وأعتقد أن الأمر يبدأ من مراجعة الحكم العام بـ"تراجع الديمقراطية اليمنية"، كما تقوله المعارضة، أو "اكتمال التحول الديمقراطي نهائيا" كما تعبر السلطة عنه في خطاباتها.

والإقرار أن المجتمع اليمني بكل قواه، وبقيادة المؤسسة الرسمية أو بالأصح مراكز القوى الرسمية، عجز عن تطوير آلياته وتغيير توجهاته النظرية ومشاريعه الفكرية والتربوية لينتفع فعليا بمشروع الإصلاح الأكبر في المنطقة بعد الوحدة اليمنية وهو "الديمقراطية".

لقد كانت الديمقراطية في اليمن مجرد مشروع سياسي، ومع أن انتشارها كمفردة دون معوقات كبرى من قبيل تحريمها أو تجريمها أو اتهامها: أنها وسيلة للإمبريالية الدولية كما طرأ مؤخرا على خطاب بعض مراكز القوى الحاكمة -للأسف الشديد- ومع أن تتالي عمليات الانتخابات التي هي إحدى تجلياتها، يشهد للمجتمع اليمني بالحيوية وبـ"ألا أصولية"، فإنها لم تؤد إلى أي إصلاح فكري، بل إن تأثيرات حرب 1994م أدت إلى إرتكاسة المشروع الإصلاحي الأهم: إصلاح الحزب الاشتراكي اليمني، الذي بدأ مابعد كارثة يناير 86م، وتجذير برنامج الحركة الإسلامية الكبرى في اليمن التي سجلت نفسها كتجمع للإصلاح عبر برنامج سياسي متطور ولكنها نسته منذ أن احتاجت لخبرتها القديمة مع حرب 1994م، فبقت اسما جديدا بأصول نظرية قديمة.

ويمكن لولا اللقاء المشترك -التجربة السياسية الأرشد للمجتمع السياسي اليمني بعد الوحدة- لكان الحزبان، اللذان كانا وكيلي الحرب الباردة في اليمن، قد عادا إلى مربعات الصراع القديم حتى وإن لم تعد لذلك الصراع مقومات.

وفي ظل افتقار المعارضة اليمنية للخبرة الحقيقة للمعارضة، التي بدون جهد كبير وحيوي للتحايل على خيارات السلطة، تصبح مجرد جماعات ضغط غير سياسية تقبل بمايتسير من المصالح، وتبكي من فقدان الغالب منها، وكل عملها مطالبة السلطة التي تتهمها دوما بالفساد أن تصلح وكأنها تريد من الحكم أن يعمل كسلطة ومعارضة في وقت واحد.

في ظل ذلك تناست أجهزة السلطة اليمنية الإنجاز الأكبر لها وهو التحول الديمقراطي الذي قادته هذه السلطة وليس المجتمع ولا الأحزاب، مع تقدير دور شريك الوحدة الأبرز للرئيس علي عبدالله صالح وهو الحزب الاشتراكي اليمني.

وكما يقول الأستاذ علي سيف حسن متحسرا على سلطة يمنية "تحقق الإنجازات ثم تعجز عن الاستفادة منها بل وحتى حمايتها"، فإن السلطة ذاتها بدأت مشوار التذمر من إنجازها الديمقراطي.

ومع صوابية مقدمات الرأي الذي يقول بغير ذلك، من حيث ارتفاع نسبية الانتهاكات للحريات العامة -الصحفية نموذجا-، وتراجع تأثير الأحزاب، وانفجار حرب صعده، وغيرها من المقدمات فإن النتيجة -من وجهة نظري- ليس القول بـ:"تراجع الديمقراطية اليمنية"، بل الانتباه إلى أن هذه الديمقراطية اقتربت من مناطق الأسئلة الصعبة التي هي معنية أصلا بالإجابة عليها، رغم أنف المشاريع السياسية والإدارية والفكرية القديمة التي خاضت الديمقراطية باعتبارها وسيلة حماية للقديم وتمكين له.

إن مضايقات حرية الصحافة من قبل السلطة والأحزاب والمجتمع، قبل أن تكون دليل تراجع للحريات، هي دليل على تقدم هذه الشريحة نحو استغلال متاح لمايستخدم من قبل رغم التشدق به، حتى كشفوا للجميع أن الإدعاء بحرية التعبير لايكفي لنقول أن لدينا حرية تعبير، بل يتطلب احتياجات كبرى من قبيل الإيمان الحقيقي بحرية الرأي -الرأي الذي يخالفني وليس الذي يخالف خصمي فقط. كما يتطلب أيضا استخدام راشد لهذه الحرية، والرشد هنا يعني تحقيق أفضل الشروط الموضوعية والمهنية مع منح الخصم في الرأي كل الضمانات للتعبير عن رأيه ولحمايته من تأثير الاختلاف، وعدم مصادرة ذلك مهما واتت الفرصة سواء عبر مقال أم بيان أم عبر إجراءات تنظيمية أو إدارية.

ولأننا لم نكن فعلا مستعدين بهذه المتطلبات -لأن إصلاحا فكريا لم يتحقق- اكتشفنا أن حرية التعبير تحولت إلى صانع أزمات كبرى داخل الأحزاب أولا ثم مع السلطات ثانيا. فقد عاد الخلاف إلى مربعه القديم الذي كان يعتبر أي خلاف مدعاة للاعتقال والتكفير والتخوين، والقلق من ثم.

والأمر ذاته بشأن الانتخابات، التي كانت في 93م معركة أيدلوجية بامتياز، وفي 97م توزعت بين الثأر لنتائج 93 وحرب 94، وبين حملة علاقات عامة مع الخارج (الجمهور الناخب أو الخارج الدولي)، فمع مقاطعة الاشتراكي تنافس طرفاها القويان (الإصلاح والمؤتمر) جامعان بين مطامع الرغبة في التنسيق والخوف المشترك من بعض.

وفي 99 لم يكن في الملعب سوى صالح، وفي 2001 كانت مجرد محطة إصلاحية للخروج من "تبعات التحالف الإستراتيجي مع المؤتمر"، ولم تتمكن انتخابات 2003 من تقوية التحالف الاستراتيجي الجديد "اللقاء المشترك"، إلا في دوائر قليلة جدا.

وفي كل تلك المحطات يمكننا أن نلحظ أن الرقابة الدولية على الجميع كانت العامل الأهم في تطور الخطاب أو الإدارة الانتخابية، وليس الحاجات الميدانية للشارع اليمني.

وإذا قلنا مثلا إنه ليس على المعارضة أن تتشرط الفوز في الانتخابات، فإننا مطالبون بالإجابة أيضا عن السبب الذي يجعل المعارضة أيضا ثابتة في مستوى ومعطيات التحليل لنتائجها، باعتبار أن السلطة هي السبب لكل شيء.

لقد سبب فشل استمر عقدين من الزمن تغييراً جذرياً داخل حزب العمال البريطاني، ومع أننا في اليمن، بكل تعقيداته وتجاربه، وليس في بريطانيا فإن السؤال سيكون، ولماذا مشائخ القبائل وحدهم يحققون نجاحات متزايدة عكس الأحزاب.

إنني حتى الآن أتذكر تماما تلك الهالة التي رأيت بها تصريح الأستاذ عبدالوهاب الآنسي عقب انتخابات 1997م وهو يقول إن على الإصلاح البحث عن عوامل الهزيمة الانتخابية "في نفسه"، قارئا في مؤتمر صحفي، كان غضب قيادات الإصلاح فيه من السلطة واضحا للعيان، الآية القرآنية "قل هو من عند أنفسكم".

غير أن الأمر لم يتجاوز المؤتمر الصحفي، أو لنقل الموقف الشخصي لقائله، وبمراجعة مواقف الإصلاح عقب كل انتخابات سنجد أن لاشيئ يحدث، بمافي ذلك ماتلى الخطوة الجريئة للأستاذ محمد قحطان حين رفع سقف الغضب نحو شخص الرئيس علي عبدالله صالح في المؤتمر الصحفي الشهير عقب انتخابات 2003 م، بل إن الإصلاح وعقب كل انتخابات يعود ليكفر عن تطور أدائه إبان الانتخابات، بانتظار صحوة جديدة قبيل انتخابات جديدة.

ولن نتحدث عن المؤتمر الذي في الحقيقة هو مجرد موقف سياسي تتحمل الدولة اليمنية عبئ العمل بدلا عنه في كل مرحلة ومحطة، والدولة هي المؤسسة الأنشط في هذه البلاد.

خلاصة القول أن الديمقراطية اليمنية، صارت اليوم على محك مهم لتتمكن من فتح "طريق نحو تراكم سياسي ومعرفي وسيكولوجي من شأنه أن يشكل ضغوطاً نحو تحول كيفي على صعيد الحياة السياسية برمتها" كما قال أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، وبالتأكيد إن الأمر مرهون بالانتخابات المنتظرة، التي وإن شهدت خطابا معارضا عاليا ضد السلطة فإنها ستؤدي إلى انكشاف عورات السلطة والمعارضة داخليا لأن الصراع لايتيح مجالا لحماية الضعف الداخلي أو العور في الأداء الذاتي.

ومع إمكانية أن تكون هذه الانتخابات مجرد محطة عادية لاتشكل تحولا جوهريا، فإنها أيضا لن تقود لإضعاف الديمقراطية اليمنية، بل إنها ستحقق لنا إنجازا في كل حالة منها، فإن أديرت برشد من قبل السلطة والمعارضة، فستحقق لنا ما لخصه بن نعمان وأوردته سابقا، نحو إعادة فرز الحالة اليمنية بمايتناسب والاحتياجات المستقبلية للبلاد، وإن عبر ذات الأدوات التي استخدمت لحماية الماضي حتى اليوم.

أما إن أديرت بأداء يسعى للثأر للماضي وليس التخلص منه، ويعيد ترتيب أوراق هذا الماضي ليتحكم بالمستقبل مرة أخرى، فإن من المتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات إلى إضعاف قدرة وجهي العملة اللذين وإن تحدثا بلغتين مختلفتين ومن موقعين يسمى أحدهما السلطة ويسمى الآخر المعارضة، فإن أداءهما واحد كل في مربعه.

ولاشك أن هذا الإضعاف سيكون الطريق نحو تقوية أدوار أخرى محكومة بـ"التطور الهائل الذي يشهده عالم اليوم في المعرفة والاتصالات والمعلوماتية وتشابك المصالح" والذي يجعل التراجع عن "الديمقراطية" عملية مستحيلة.

صفقات مريبة

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

في زيارة سريعة وخاطفة إلى العاصمة التاريخية «صنعاء» مرورا بطريق صافر – سيئون، لحين الوصول إلى المبتغى، فاحت رائحة نتنة لصفقة مريبة وصلت رائحتها إلى مقر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الأسبوعي، محتوى ومضمون الصفقة يتحدث عن موقع مطار «البديع» أقصى شمال حدود محافظة حضرموت، وهو الموقع الذي تم استعادته بموجب اتفاقية معاهدة جدة العام 2000م، والحديث يدور عن أن مجموعة من المتنفذين في بلادنا بالطبع، قد عرضوا على الشقيقة وعبر وسطاء لديها أن يتم إعادة موقع المطار إلى ملكيتها! وبالطبع مقابل الحصول على مبالغ مالية كبيرة تؤول إلى جيوب وأرصدة البعض ممن قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وللإبداع والتفنن في إخراج الصفقة (الصفعة)، ولدرء الشبهات يسعى الفاسدون للقيام بخطوة أولى تسبق عملية إتمام البيع، بإدارة المطار عبر شركة ليست بيمنية أو سعودية لفترة من الزمن والى حين إتمام الصفقة، قيل أيضا إن مسئولا كبيرا في وزارة سيادية هامة قد طرح الموضوع للنقاش في اجتماع على مستوى عال من الأهمية والحضور، إلا أن مهندس الصفقة وراعيها الأول قد اجل النقاش في الموضوع بحجج واهية وكما هي عادته.

الأخ الرئيس وفي المؤتمر الاستثنائي لحزبه الحاكم، صرح مرارا وتكرارا انه ليس على استعداد ليصبح مظلة للفاسدين، وتأكيدا لتوجهه هذا فقد امتلأت شوارع صنعاء بالكثير من الملصقات الزاهية الألوان والبديعة الإخراج مؤكدة مضمون ما قاله فخامته، ولكنها تبقى ملصقات وشعارات لا تغني ولا تشبع من جوع، وورقة انتخابية أشار بها مطبخه الفاسد الذي لم يعد يعنيه سوى استمراره ملاصقا وديمومة مصالحه، بل إن الحديث يدور هنا عن أن المجموعة استطاعت عزل الرئيس وإبقائه مقصيا عن أي شخص أو معلومة قد تصله، قيل أيضا إن المطبخ إياه جله من خريجي الجامعات والمعاهد الاميريكية التي لا تجيد التعامل إلا بالأسلوب الأميركي –البراجماتي– أو المقولة الميكافللية «الغاية تبرر الوسيلة»، وهو أسلوب ابتدعه الايطالي ليستخدم ضد الخصوم والأعداء وليس بين أبناء الكيان الواحد، إلا أنهم –أي مجموعة الشباب المتأمرك– ممن اقتدوا بسنة ونهج بوش الصغير ووزيرة خارجيته السمراء.

نعود إلى الصفقة المريبة، فقد أصبحت حضرموت وأبناؤها، رغم أهميتها وأهميتهم، غير المدركة من قبل البعض منهم، مسرحا للفيد والإثراء السريع والاستخدام الساذج لها ولهم، وهو أسلوب استخدمته وتستخدمه كل المنظومة السياسية «سلطة ومعارضة»، فالحاكم حريص على وجود الحضارم حتى قيل إن منصب رئيس الوزراء قد أصبح حكرا عليهم، فالباء والبن الحضرمية أصبحتا تعنيان الكثير ولكن لأهداف آنية وظرفية، والمعارضة أيضا لم تبتعد كثيرا عن أسلوب ونهج الحاكم فكلاهما نتاج مدرسة واحدة، وما حرص المشترك على «بن شملان» إلا امتداد لاستخدام حضرموت والحضارم. عموما وكما قالت العرب:

من يهن يسهل الهوان عليه
ما لجرح بميت إيلام

وليدفع أبناء حضرموت ثمن انهزاميتهم وثمن عدم قدرتهم على قراءة الواقع، فاليوم مطار البديع وغدا مطار المكلا اوسيئون.

تبقى كلمة ختامية نوجهها لفخامة الأخ الرئيس: لم تعد الشعارات والمسرحيات السيئة الإنتاج والإخراج، ولا الملصقات الكبيرة في شوارع عواصم المدن اليمنية الكبرى، لتنطلي على احد منا، ولم تعد آليتك الحالية ولا مطبخك الفاسد والمفسد بقادر على إدارة وطن ولا النهوض به. وآخر دعوانا: «اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه».

أي من الموتين يغلب؟!

عبدالباري طاهر

لا ينبغي الوقوف على أطلال البادئ في إشعال فتيل المواجهة بين حزب الله وإسرائيل، فالمواجهة استمرار لمواجهة تعود إلى زمن مضى. وتحديدا إلى 48.

وهناك محطات عديدة. أما في المكان و السياسية فتمتد إلى مراكز عديدة. فإذا كان الجانب الإسرائيلي ينتمي إلى حضارة الغرب الاستعماري، ويلقى الدعم الكلي من الإدارة الأمريكية. وتغاضيا و تعاطفا أوروبيا فان حزب الله يضرب بجذوره عميقا في بيئة الحضارة العربية الإسلامية، ويلقى الدعم من قوى عربية وإسلامية. وبالأخص من سوريا وإيران وتعاطفا شعبيا واسعا.

المطالب الآنية والأهداف المباشرة خادعة فحزب الله لا يريد بخطف الجنديين الإسرائيليين مجرد إطلاق سراح الآلاف من الأسرى العرب: اللبنانيين والفلسطينيين. ولا تقف مطالبه عند تخوم تحرير ما تبقى من مزارع شبعا.

كما ان إسرائيل تتذرع بإطلاق سراح الأسيرين في حين تريد تدمير المقاومة اللبنانية. وفرض التطبيع على المنطقة كلها بما في ذلك سوريا. وقد تمتد خططها إلى جر إيران إلى صدام تنجر إليه أمريكا.

تخوض إسرائيل ولأول مرة المعركة مؤزرة بالتماهي الكلي مع الحليف الأمريكي وتغاض دولي يصل حدود التبرير يتزامن مع بروز اتجاه عربي رسمي قوي: مصر، الأردن والسعودية و بعض دول الخليج تدين حزب الله. وتنفض يدها مما تسميه التطرف و المغامرة. وان كان هذا لا يعني صواب موقف الدول العربية «المزاودة» والداعية إلى تفعيل اتفاقيات الدفاع المشترك أو فتح الحدود، فهذه الدول هي الأخرى ضالعة حتى النخاع في التبعية لأمريكا. وتطرح شعارات لا تؤمن بها و غير قابلة للتنفيذ. كلا الموقفين يعبر عن أزمة النظام العربي برمته وإن كان الأخير أقرب لإرادة الأمة.

وحتى موقف الثمان الكبار القريب للموقف الإسرائيلي والمؤيد لأمريكا لا يمكن فهمه إلا بغياب التأييد العربي للمقاومة الفلسطينية واللبنانية. وانصياعها للتوجيه الأمريكي.

وموقف وزراء الخارجية العرب وأمين عام الجامعة العربية لا يعني الكثير سواء بإعادة الملف للأمم المتحدة الموجود فيها منذ 48. وهو يضم عشرات القرارات ابتداء من قرار التقسيم مرورا بالقرار 191 حول اللاجئين والقرارين:442، 232.

وكلها قرارات لا تحترمها إسرائيل. ولا تطالبها الأمم المتحدة بتنفيذها. كما تعمل في تطبيق قرارات جائرة ومنحازة ضد العراق وإيران وفلسطين ولبنان والسودان... وهلم جرا.

ذهاب العرب مجددا إلى الأمم المتحدة غير ذي جدوى بعد ان سلم غالبيتهم الأوراق إلى الراعي الأمريكي المنحاز كلية لإسرائيل. وبعد ان أصبحت الإدارة الأمريكية بيدها مفاتيح القرار في هذه المنظمة. وإعلان ان السلام قد مات لا يضيف جديدا لأن شارون قد أعلن دفنه قولا وفعلا قبل 6 سنوات عندما اقتحم الحرم القدسي. وفرض إرادة الاحتلال. الفاجع ان الجميع – وزراء الخارجية العرب– لا يتحدث عن دعم المقاومة مع ان القضية الأساس هي حماية لبنان وفلسطين اللتين تتعرضان لحرب إبادة وتدمير شامل بغض النظر عن البادئ أو سوء التقدير. فما يجري في فلسطين ولبنان هو حرب قائمة ومعلنة قبل ولادة حماس وتأسيس حزب الله بعقود. والفرق بين الحاكم العربي وإسرائيل أنها تعلن الحرب المعلنة أصلا بسبب اسر جندي يمتطى دبابة فوق الأرض الفلسطينية تقذف حممها ضد سكان آمنين بينما تقوم هي باختطاف المئات والآلاف من مساكنهم بعد ان تدمرها على رؤوسهم.

أما عندما يأسر أبطال من حزب الله جنودا محتلين في مزارع شبعا فان الدنيا تقوم ولا تقعد. يعتبرها سيد البيت الأبيض إرهابا ويندد بها الأوروبيون. ويستنكرها مجلس الأمن الذي لا يحرك ساكنا إزاء جرائم حرب حقيقية. ولا يهتم مجرد اهتمام باختطاف المحتل الإسرائيلي نصف الحكومة الفلسطينية المنتخبة. وما يقرب من ثلث أعضاء مجلسها النيابي المنتخب. ومئات الآلاف من الأسرى العرب.

يجهل الأمريكان والإسرائيليون ان القوة مهما يبلغ جبروتها وإفراطها لا يمكن ان تحقق لهم الأمن، أو تجبر ضحاياهم على قبول الأمر الواقع.

صحيح إنهم يستطيعون التدمير وإلى ابعد مدى والتقتيل حد الإبادة، ولكنهم لا يستطيعون إرغام ضحاياهم على قبول احتلالهم. أو الاستسلام. وتجارب الشعوب بما فيها الشعب الأمريكي تؤكد ذلك ما يجري في فلسطين ولبنان محاولة لكسر قواعد اللعبة القديمة في حين تحرص إسرائيل على بقائها واضطرادها. وقد بدأت قواعد اللعبة تتغير فعلا بفعل التغيرات الشاملة في الكون، وبفعل إرادة البشر. فلم تستطع أمريكا إرغام أمريكا اللاتينية على قبول هيمنتها. كما ان شعبا اعزل ومحاصرا كالعراق يستطيع مقاومة محتليه. وما يجري في أفغانستان يدلل ان القضاء على إرادة شعب اعزل وفقير ومحاصر أمر مستحيل.

لا تستطيع إسرائيل استمرار احتلالها لفلسطين إلى ما لانهاية. كما لا تستطيع فرض الهيمنة على لبنان. واستمرار تهديد جوارها واسر المئات والآلاف دون ان تعرض أمنها للخطر أو جنودها للاختطاف.

لا يمكن التقليل من أهمية التفوق الإسرائيلي، ومؤازرة القوى الدولية الكبرى. وانقسام الصف العربي وخذلانه حد التواطؤ. والأخطر غياب الموقف اللبناني الموحد من حول المقاومة، حال الموقف الفلسطيني المنقسم أيضا.

لذا يبدو اللبنانيون والفلسطينيون كأبطال تراجيدين في معركة غير متكافئة.

ما لا تدركه إسرائيل ان جبروت تفوقها وانتصاراتها منذ 48 لم تحقق لها الأمن والسلام والاستقرار، وان الحرب التي تواجهها مختلفة نوعيا عن كل حروب الماضي. فقد اعتادت إسرائيل الانتصار الحاسم في بضعة أيام وربما ساعات ولكنها اليوم تواجه عدوا غير مرئي إلى حد ما يبحث عن الشهادة مقدار بحث الجندي الإسرائيلي عن البقاء إدانة المقاومة تبرر حرب الإبادة وتشجع المعتدين الاسرائيليين.

ويعبر الموقف الدولي والمنظمة الدولية عن الانحياز للحرب. وربما الانتظار –بفارغ الصبر– حسم جيش الدفاع الإسرائيلي للمعركة مع اللبنانيين والفلسطينيين.

والمؤكد ان إسرائيل حتى لو انتصرت اليوم فإنها مهزومة غدا. ويستحيل تحقيق إرادتها، أو انتصارها إلى الأبد «أي من الموتين يغلب من يذود عن الديار» كإيداع احمد عبد المعطي حجازي.

الإنتخابات الرئاسية والفرض المستحيل

د. ناصر محمد ناصر

لنفترض جدلاً لغرض التحليل، رغم استحالة الفرض، أن مرشح اللقاء المشترك فاز في الانتخابات الرئاسية القادمة، فالسؤال هو: هل سيتمكن، رغم كفائته، من إدارة الدولة و ممارسة صلاحياته الدستورية والقانونية؟ للإجابة على هذا السؤال دعونا ننظر في الآتي:

إن مركز القوة في النظام اليمني هي المؤسسة العسكرية، وتاريخ اليمن المعاصر منذ عام 1918 هو تاريخ المؤسسة العسكرية، وكل التغييرات التي حدثت في هذا البلد ابتداءً من عام 1948م وحتى عام 1978م كانت بفعل وقيادة المؤسسة العسكرية. وغياب التغيير منذ عام 1978م كان بفعل تغييب المؤسسة العسكرية، هذه ليست وجهة نظر يمكن الإختلاف حولها وإنما هي وقائع تاريخية حدثت في الزمان والمكان وليس بوسع أحد إنكارها أو تجاهلها أو القفز عليها. والثابت الآن أن المؤسسة العسكرية سيطر عليها من قبل أقطاب الأسرة والكل يعرف من يدير الحرس الجمهوري، ومن يدير الفرقة الأولى، ومن يدير سلاح الطيران ومن يديرِ قوات الأمن المركزي، فهم جميعاً ومن هم في مواقع أدنى منهم، من داخل إطار الأسرة أو من داخل العشيرة، فكيف سيستطيع رئيس آخر من خارج اطار الأسرة ان يقوم بعمله وبمهامه الدستورية وهو محاط بأقطاب الأسرة الذين يحتكرون موقع القوة والسيادة في النظام؟ إن هذا هو المستحيل عينه، فإما أن يكون الرجل أداة في أيديهم أو أن يتم تجميده وتهميشه أو يتم تصفيته، هذا فرضاً إن وصل، لكن الواقع يؤكد أنه يستحيل أن يصل إلى كرسي الرئاسة شخص آخر من خارج إطار الأسرة طالما بقيت الاسرة ممسكة بزمام المؤسسة العسكرية حتىلو وصلت شعبيته إلى 100٪.

إن المجتمع المدني في اليمن وفي المنطقة عموماً مازال جنينياً وليس بوسعه في هذه المرحلة موازنة قوة منظمة كالمؤسسة العسكرية، وأقصى مايمكن عمله في هذه المرحلة من قبل المعارضة إبقاء حالة الإحتقان قائمة واستثمارها في إدارة مفاوضات طويلة الأمد تستهدف حلحلة المشكلات الحقيقية للنظام السياسي، وهو ما فرطت فيه المعارضة.

إن هناك قفز على الواقع من قبل المعارضة، إذ ما كان لها أن تفاوض على نزاهة أو عدم نزاهة العملية الإنتخابية من حيث الأساس، بل كان ينبغي لها أن تفاوض على المعضلاتالحقيقية التي تعتور بنية النظام السياسي وهي كالآتي:

1 – فك الإرتباط بين الأسرة والمؤسسة العسكرية لتحويلها من أداة مستلبة لخدمة اسرةإلى مؤسسة وطنية تعمل بمعياري الخبرة والكفاءة وتشغل مواقعها من قبل جميع أبناء الوطن دون تمييز.

2 – إجراء تعديل دستوري يحيل النظام القائم والمهيمن عليه من قبل الأسرة إلى نظام برلماني كامل يسفر عن إيجاد حكومة منتخبة وخاضعة لرقابة برلمانية فاعلة.

وبدون ذلك يستحيل إجراء أي انتخابات رئاسية أو برلمانية تسفر عن تغييرحقيقي، كما يستحيل إيجاد ديمقراطية، أو حتى تنمية قبل فك ذلك الإرتباط الذي يشكل الرحى التي تدور حولها العملية السياسية برمتها وكل ما يترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية. إن طريق التغيير بينة واضحة إلا أنها من الصعوبة بمكان، والمعارضة تخدع نفسها الآن وتأبى إلا أن تسير في الطريق السهل ولكنه طريق تجاهل معطيات الواقع الذي يقود إلى الهاوية، وستكتشف يوماً ما أنها قد ضلت الطريق وأن عليها العودة إلى الطريق القويم، الذي تصر على تجاهله الآن، ولكن بعد فوات الأوان.

محاولة لفهم شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ورفض طلب البيضاني للترشيح

د. محمد علي السقاف

يعود الفضل إلى الدكتور عبدالرحمن البيضاني حين أصر أن يكون قرار رفض هيئتا رئاسة مجلس النواب والشورى طلبه في الترشيح لرئاسة الجمهورية قراراً مسبباً بدلاً من أكتفائها بإبلاغه شفوياً بأسباب الرفض.

وحسناً فعلت هيئتا مجلسي النواب والشورى بتقديم تفسيرها لأسباب رفض الطلب وفق البيان الذي أصدرته الهيئتان والمنشور في صحيفة «الثورة» بتاريخ 21 يوليو 2006م.

أقول إن الفضل يعود للدكتور البيضاني بإستنكاره لرفض طلب ترشحه بأن اتاح ذلك لي كرجل قانون وعلوم سياسية للاطلاع على حيثيات قرار الرفض والتبريرات له من قبل هيئتي رئاسة المجلسين، مما جعل المرء يعود إلى الشروط الدستورية التي وضعها الدستور اليمني لكل مواطن يريد ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية. قبل الشروع في تحليل الشروط الدستورية للترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية وتطبيقها على مرشح الرئاسة الدكتور البيضاني يجدر بنا أولاً فهم مصدر بعض الشروط التي وردت في نص المادة (107) من الدستور النافذ نتاول بعدها في ثانياً عن مدى سلامة موقف هيئتي رئاسة مجلس النواب والشورى من عدمه في تطبيقها للشروط الواردة في المادة (107) من الدستور على وضع الدكتور البيضاني.

أولاً: شروط تقييد الترشيحات لرئاسة الجمهورية مصدرها تشريعات الـ «ج.ع.ي».

ينسى البعض أن تشريعات الجمهورية اليمنية هي نتاج عملية توفيقية بين نظامين تشريعيين متناقضين ومتعارضين في اغلب الاحوال بين النظامين السياسيين السائدين حينها في الشمال والجنوب قبل قيام دولة الوحدة المباركة وبعد حرب صيف 1994. أعيد استنساخ نصوص دستور ج.ع.ي لعام 1970 وبعض قوانينها إلى تشريعات الجمهورية اليمنية برغم الحظر الصريح بذلك في المادة العاشرة من اتفاقية الوحدة الاخيرة بتاريخ 22 مايو 1990 التي قضت بأن «تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقين.

1 – بخصوص شروط انتخاب قمة السلطة التنفيذية.

في ج. ع. د. ش، نص دستور عام 1978، في المادة (7) بجواز انتخاب كل مواطن لمجلس الشعب الاعلى إذا كان قد بلغ سن الرابعة والعشرين في يوم الانتخابات، وقضت المادة (79) من الدستور بأن ينتخب مجلس الشعب الأعلى في اول اجتماع له من بين اعضائه رئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.. وحدد من جانبه قانون انتخابات مجالس الشعب رقم (9) لعام 1989 في المادة (15) بحق الترشيح لكل مواطن يمني ذكراً أو أنثى بلغ يوم الانتخابات سن الرابعة والعشرين من عمره لعضوية مجلس الشعب الاعلى.

اذن ووفق هذين النصين من الدستور وقانون الانتخابات يشترط فقط ان يكون المرشح مواطناً يمنياً، سواء كان ذكراً أوأنثى من جهة ومن جهة اخرى لم يضع شروطاً بأن يكون من ابوين يمنيين، أو ان لا يكون اوتكون متزوجاً من اجنبية او اجنبي!!

ومثل هذه النصوص هي المعمول بها في دساتير الدول الاوربية مثل فرنسا والمانيا، بان يكون المرشح فرنسياً أو ألمانياً دون تمييز حتى بين الفرنسي الاصل او المتجنس وهو الشيء نفسه لم يجر التمييز بين المواطن اليمني الأصل والمتجنس على مستوى قانون الانتخابات في ج.ي.د.ش، بعكس تشريعات ج.ع.ي.

● في «ج.ع.ي» برغم المجموعة الكبيرة من الدساتير والاعلانات والقرارات الدستورية التي عرفها اليمن الشمالي في الفترة ما بين 1962–1979، حيث صدرت خلال هذه الحقبة القصيرة زمنياً كدساتير (مؤقتة ودائمة) و9 إعلانات دستورية و3 قرارات دستورية لم ترد نصوص مقيدة إلا في الدستور الدائم لعام 1964، والدستور الدائم الثاني من نوعه لعام 1970. حيث قضت المادة (63) من دستور 1964 بأن يشترط في من ينتخب رئيساً للجمهورية بأن يكون يمنياً من ابوين يمنيين، اضافت اليهما المادة (75) من دستور 1970 شرطين آخرين حيث اشترطت في من ينتخب رئيساً أو عضواً للمجلس الجمهوري ان يكون من ابوين يمنيين. محافظاً على الشعائر الاسلامية وألا يكون متزوجاً أو يتزوج اثناء مدة رئاسته او عضويته من أجنبية.

ويلاحظ هنا أنه في ظل حكم العسكر في الفترة

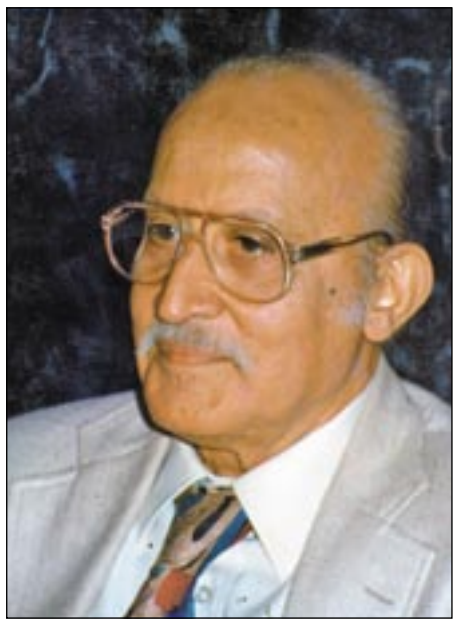

● البيضاني

1962 1964–، لم ترد تلك الشروط، ولم يبدء بها الا دستور 1964 بتأثير القوى المحافظة والتقليدية بعد مؤتمر عمران لعام 1963، لتزداد تقييداً على أثر «انقلاب» 5 نوفمبر1967 الذي ازاح بالرئيس السلال من السلطة وتولى القاضي عبدالرحمن الارياني حملة الذي اصبح اسير القوى التقليدية حين اضافت المادة (75) من دستور 1970 إلى شروط ان يكون الرئيس من ابوين يمنيين ان يكون ايضاً محافظاً على الشعائر الاسلامية، وان لا يكون متزوجاً أو يتزوج اثناء مدة ولايته من اجنبية.

2 – بخصوص الحقوق السياسية للمتجنسين.

لم يميز دستور وقانون النتخابات ج.ي.دش. بين اليمني الأصل واليمني المتجنس بعكس تشريعات ج.ع.ي حيث لا يحق للمتجنس الانتخاب إلا بعد مضي 5 سنوات من حصوله على الجنسية اليمنية وفق قانون الانتخابات رقم (8) لعام 1975، رفعت هذه المدة إلى الضعف 10 سنة بموجب القانون رقم (29) لسنة 1980، لتصل إلى 15 سنة في ظل دولة الوحدة ذات التوجه الديمقراطي وفق قانون الجنسية اليمنية رقم (9) لسنة 1999!!

انطلاقاً من هذه المفاهيم المحافظة والمقيدة لتشريعات الـ «ج.ع.ي» اخذ دستور الوحدة باشتراطه لمرشحي مجلس الرئاسة بأن يكون من والدين يمنيين، وأن لا يكون متزوجاً من أجنبية اضيفت بعد حرب 1994 شرط الحفاظ على الشعائر الاسلامية التي نصت عليها بعض دساتير «ج.ع.ي» وقوانين انتخاباتها.

ثانياً: الجدل حول شروط الترشيحات للرئاسة بين البيضاني وهيئتي رئاسة المجلسين.

كرد فعل على تصريحات الدكتور البيضاني لرفض هيئتي رئاسة مجلس النواب والشورى طلبه للترشح أصدرت هيئتا الرئاسة بيانهما المشار إليه أعلاه ذكرت فيهما بالشروط الدستورية والقانونية التي ينبغي توفرها في المتقدم بطلب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وهي:

1 – أن لا يقل عمر المتقدم عن 40 عاماً.

2 – أن يكون من أبوين يمنيين (والنص الصحيح في التعبير أن يكون من والدين يمنيين كما ورد في الدستور).

3 –..... و–4..... –5 ألا يكون متزوجاً من أجنبية.

6 – أن يكون مسجلاً في جدول الناخبين.

وأكدت هيئتا رئاسة مجلس النواب والشورى أن اعضاءهما لم يجدوا في ملف الدكتور البيضاني أية وثيقة شرعية وقانونية تثبت ان والدته يمنية «واعربت الهيئات عن أسفها للجوء الدكتور البيضاني إلى التعاطي الاعلامي في قضية لا يمكن معالجتها إلا في اطار الاحكام الواضحة للدستور والقانون». قبل تناول صلب للموضوع الخلافي تشير بعجالة إلى الملاحظات التالية:

– رفض الهيئتان التعاطي الاعلامي للقضية وكأننا في فترة العهد الشمولي وليس من حق المواطن معرفة كامل التفاصيل حول مرشحي الرئاسة لأخطر منصب في تركيبة المؤسسات الدستورية.

– إشارة البيان إلى الأحكام الواضحة للدستور والقانون بخصوص شروط الترشح للرئاسة.

إذا كانت الشروط الخمسة الأولى قد اوردها فعلاً الدستور في المادة (107)، إلا أن القانون وهنا المقصود به قانون الانتخابات العامة لم يذكر اطلاقاً ناهيك عن الدستور الشرط السادس الذي ورد في البيان وهو ان يكون المرشح مسجلاً في جدول الناخبين، فمن اين اتت الهيئات بهذا الشرط؟ أليس هذا الشرط هو تكرار لنفس الخطأ الذي وقع فيه بيان هيئة رئاسة مجلس النواب الصادر بتاريخ 3يوليو1999 لانتخابات الرئاسة الماضية حين اشترط ان يكون طالب الترشيح حائزاً على البطاقة الانتخابية وانتقادنا حينه. هذا الشرط في مقالنا لصحيفة «الشورى» بتاريخ 1999/7/18 (العدد 323) لأن ذلك الشرط لم يرد لا في الدستور ولا في قانون الانتخابات وهيئة رئاسة المجلس ليست سلطة تشريعية بحد ذاتها في خلطها بين مجلس النواب كسلطة تشريعية، وبين هيئة رئاسته، فما بال الحال يتكرر الخطأ نفسه من جديد مضافاً إليه ممثلي مجلس الشورى غير المنتخبين في هيئتي رئاسة المجلسين الذين كمجلس بأكمله ليست لديه صلاحيات للتشريع، فمن اين استمدت الهيئات هذا الشرط الواضح حسب تعبير بيانهما؟

– الشرط الدستوري للترشح بأن يكون مقدم الطلب محافظاً على الشعائر الاسلامية، والمنقول نصاً من دساتير «ج.ع.ي» خاصة من دستور 1970 من مشروع معرفة آلية والمعايير التي استخدمتها الهيئات للمجلسين لفحص مدى تلبية مقدمي طلب الترشح لهذا الشرط وهل يكتفي بتلبية هذا الشرط عند الترشح ام يستمر في التأكد من وفاءالمرشح له بعد انتخابه اسوة بالشرط الدستور الاخر بأن لا يكون متزوجاً من اجنبية والا يتزوج أثناء مدة ولايته. هذا الشرط الاخير لم يميزه الدستور كشرط رئيسي، مقارنة بشرط الحفاظ على الشعائر الاسلامية اثناء التقدم بالطلب واثناء مدة الولاية. لماذا يمكن تغليب شرطي التزوج من اجنبية وان يكون الوالدين يمنيين على حساب شرط الحفاظ على الشعائر الاسلامية، هل يمكن وضع «مُطوَّع» وراء كل رئيس منتخب أم كيف يمكن التحقق من استيفاء هذا الشرط؟ ام ان الدستور وضع تصنيف بين الشروط الاساسية والشروط الفرعية؟

بخصوص شرط أن يكون المرشح من والدين يمنيين. يلاحظ هنا أيضاً أن الدستور لم يفرق في خصوص جنسية الوالدين بين ما إذا كانت جنسية اصلية أو عن طريق التجنس؟ والنقطة الرئيسية التي اعترضت عليها الهيئات هي تحديداً فيما يتعلق بجنسية والدة الدكتور البيضاني عما إذا كانت يمنية ام لا. في رد فعل الدكتور البيضاني اشار إلى أن والديه يمنيان وكذا زوجته، ولست هنا في موقع لمعرفة تفاصيل ابعاد هذه القضية لكن ما أعرفه حسب كتب التاريخ وما يؤكده الدكتور البيضاني نفسه أنه شغل عدة مناصب هامة بعد قيام الثورة مباشرة منها مناصب نائب ر ئيس مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الجمهوري. السؤال هنا ماذا كان سيحدث إذا تم اغتيال الرئيس عبدالله السلال في بداية الثورة ألم يكن من المتوقع دستورياً على الأقل أن يحل محله الدكتور البيضاني كرئيس للجمهورية، وأن يخلق ذلك مفارقة خطيرة أنه كان بإمكان تولي منصب رئيس الجمهورية بحكم منصبه كغائب الرئيس في فترة العهد الشمولي حسب التعابير الحالية لتلك الفترة، ولا يستطيع في ظل الديمقراطية الشكلية الحالية ان يحظى ملفه للعرض حتى على جلسة التزكية ويستبعد مبكراً أليس في ذلك كوميديا سيئة الاخراج ذات طابع سياسي فاضح؟

هل من الأفضل قبول مرشحين للرئاسة حاملي مؤهلات عالية وخبرة دولية من قبول مرشحين ربما البعض منهم لا يحمل حتى الشهادة الابتدائية، مما يجعل من منصب الرئاسة في حالة فوز مثل هؤلاء المرشحين الموقع الوحيد في اليمن الذي تجعل فيه المتقدم للمنصب حصوله على الابتدائية، وتكون مؤهلاته الوحيدة انه من ابوين يمنيين، وغير متزوج بأجنبية، هل هذه مؤهلات تصلح لمرشح رئيس دولة في القرن الواحد والعشرين؟

أليس من المفترض أن يكون مرشحو الرئاسة من حملة الثانوية على الأقل لرئاسة دولة في عالم معقد وقضايا متشعبة لا يكفي فيه إحاطة المرشح الفائز بأفضل المستشارين لأنه في حالة تعارض أراء المستشارين، عليه حسم احد الرأيين والأخذ بها وهذا يتطلب حداً أدنى من التأهيل والثقافة والمعرفة فهل يمكن وضع مثل هذا الشرط مستقبلاً بدلاً من مشاهدة عدد كبير من المرشحين الأميين على شاشة التلفزيون اليمني؟

عورة الوطن.. وسراويل الحاكم!!

عابد المهذري
alabed000@hotmail.com

سقطت لتنكشف، ربما هو الأمر كذلك مع احتدام تداعيات الانتخابات الآتية، أو أن الواقع يبدو على ذلك النحو:

ضربة معلم للمعارضة يقابل «اعتصاد» في قيادة «المؤتمر» الحاكم وهو حزب طليعي ينطلق من قاعدة العصد والعصد الواحد والدليل: نجاح منقطع الإبهار في حشر البلاد تحت «إبط» مقزز الرائحة و فقاً لنظرية «عصيدة في جمنة»!!

مع الوطن المعصود في جمنة المؤتمر.. كيف سيتصرف «بن شملان» إذا ما تبوأ زمام القصر وهو الراديكالي المنفتح على ثقافات تستهجن لغة القبيلي وفكر القبيلة.. هل سيكسر «الجمنة» ليستخرج العصيدة.. أم يلجأ إلى النظرية التفكيكية للسيطرة على الأزمة.. بعيداً عن تحالفات القرون الوسطى ومنهجية العباسيين وأفارقة العصر المتصلب!!

اللقاء المشترك كان ذكياً إلى درجة استفزاز الغباء المؤتمري.. ليخرج الديك الحاكم مطلقاً صيحات الغرور وأرجله غاطسة وسط وحل الماضي المثخن بملفات فضائيحة غير مشرفة!!

الإختيار للمستقل «فيصل بن شملان» بتلك الدقة كان موفقاً جداً.. والاستنقاص من الحدث بالإشارة إلى استئجار المعارضة لمرشح نظيف كالشمس وناصع كالزجاج لا يضعف الموقف.. وإن كان المؤتمريون يتوهمونه لذلك!!

فليكن... أحزاب اللقاء المشترك تفتقد لشخصية قوية من داخلها، المؤتمر الشعبي العام اكثر إفلاساً في هذا الجانب.

من سوى علي عبدالله صالح لديهم.. ألم يخفقوا في إيجاد بديل له –ولو من باب المزايدة– أثناء إصراره العزوف عن منصبه قبل أن يتراجع ليلملم عورات حزبه أو الحزب الذي هو «هو».. إذ لم يعد واضحاً إذا ما كان المؤتمر هو الحزب الحاكم أم حزب الحاكم!!

على ذكر العورة التي لا تحصرها السياسة ما بين السرة والركبة.. لم يعد اختلاس النظر إلى عورات اطراف الصراع السياسي محرماً في التقاليد أو مكروهاً في الدين.

ورغم كثرة سراويل المؤتمر وتنوعها سلوكاً تنظيمياً وممارسة حزبية، تبدو كل سراويل العالم لا تكفي لستر عورة المؤتمر. لتفرض أدبيات غض البصر حتمية العودة إلى المربع رقم (صفر)، وإن كانت الإغراءات مثيرة للتحرش والبصبصة.. ولكن ما ذنب الوطن، ومن يستر عورته؟!

ليست المرة الأولى التي تسقط فيها ورقة التوت عن خاصرة النظام..، كثيراً ما بدت عورات السلطة ولم تخرج ألسنة الشامتين والشتامين من مخابئ الردع الأخلاقي.. هذه المرة تشير الأزمة إلى تعمد المؤتمريين لدفع الأمة إلى سيرك فرجة مجاني على عوراتهم.. ولا مانع من التقاط صورة تذكارية أو تسجيل كلمة انطباعية في دفتر الفضائح وسجل التراكمات المتعفنة!!

في الحالة القائمة.. سياسة الترقيع واللملمة لا تنفع.. حتى ولو تسرولوا بطربال بحجم قاعة 22 مايو الأكبر من كنشليات ماما أمريكا ومايوهات اللقيطة الاسرائيلية التي كلما أدركها الحرج استعانت بصديق.. بينما حكومة المؤتمر تحذف اجابتين ثم تختار الإجابة الخاطئة ولا تعير رأي الجمهور اي اهتمام.. وكلما قلنا «استتروا».. قيل لنا بنبرة متغطرسة اخلعوا النظارات السوداء.. سوّد الله تلك الوجوه التي لا تستحي!!

إذا كانت القضية هي «الخلع» فليخلع الجميع.. المعارضة تخلع أنيابها المسنونة بحد الحقيقة الموجعة.. والسلطة تخلع بياداتها الخشنة... ولا مانع أن تدوس على رقاب الجوعى بأرجل حافية ففي ذلك لطف ورحمة.. قبل أن يخلع الشعب حكامه.. حفاظاً على سروال الوطن من أي مغتصب!!

الفكر التربوي خارج الشرط الاستعماري

2- تربية يقظة دوماً ومدرسة لإشاعة الحلم

مالك الريماوي

ونعود إلى البداية، لفتح السؤال عن كيفيات مواجهة العولمة وممكناتها، من خلال تحويل التعليم إلى مشهد نقدي يقظ دوماً، مشهد يراجع بروح الشك كل اليقينيات ويكتب بلغة التساؤل كل الإجابات، لتعود الأشياء إلى وضعيتها الأولى؛ وضعية البحث، ما يجعل التربية شهقة اندهاش وصرخة رفض، لنعلم الأطفال صياغة الأسئلة وممارسة منهج الشك والنقد، بدل تعليمهم المعرفة المتيقنة أو اليقين المعلب على شكل معرفة، هذه سبيلنا لمواجهة اللامعقول الذي دهم حياتنا بشكل طاغ، فأصبح سيد الموقف.

فالمعارف المصنعة في كبسولات معرفية لا تعالج مشكلات التخلف المعرفي بقدر ما تقتل إمكانيات الإبداع، فما تسببه أصلاً هو تقليص شهية الإنسان للبحث وشهوته لطرح الأسئلة، فالعلوم المتخصصة والجامدة تحجب جوهر العلم كتساؤل، ومغامرة، وتجريب خطر، وبالتالي تحجب جوهر الإنسان كباحث ومغامر.

فما وفرته الصورة من فضاءات مفبركة وما وفرته تقنيات الاتصال الإلكتروني من أحياز افتراضية حولت التواصل البشري إلى صيغته الأكثر تجريداً على مر العصور، ما جعل الناس مجرد أرقام وحروف قد تشي بالذهن والعاطفة، ولكنها تحيلها إلى حالة شبحية؛ أرواح بدون وجود مادي، حروف، ورموز، وسيالات ذهنية ووجدانية عابرة بشكل أثيري. ولهذا الشكل من التواصل ايجابياته الهائلة، السرعة والاتساع واختراق حدود المكان والزمان، وتمدد الذات وتطابقها مع رغباتها، ولكن لهذا الشكل من التواصل مضاعفات مدمرة إذا لم تأخذها التربية ضمن منظورها، وتجعل من مهمة التصدي لها محور اهتمامها، فكل منجزات هذا الشكل لا تعادل مشكلي تغييب الجسد البشري وحرمان الناس من معايشة العالم على شكل خبرة حية ومباشرة، فبقاء الإنسان في داخل تلك الغلالة الإلكترونية يعزله نهائياً عن الاحتكاك بالعالم، فيجعل العلاقة بالعالم الحقيقي تجريدية أكثر فأكثر، ويجعلنا نعتاد على رؤية العالم من خلال تلك الغلالة التي تحجبه عنا، وبالتالي تحجبنا عن أنفسنا بحجبنا عن محيطنا، فالإنسان يتصاعد في معارج الوهم والزوال بنفس مقدار ما يجرد الآخر الذي يحاوره ويقاربه إلى الوهم، فالمعرفة المتحصلة من خبرة التواصل وتأثيرها على الأطراف ليست معزولة عن سياق التواصل ووسائطه، فالتقنيات الجديدة للاتصال، وغياب الجسد، وحضور الصورة، وغياب الملامسة المباشرة للمحيط، لا تمس علاقتنا بالآخرين وبالعالم فحسب، بل تؤثر على صياغتنا الداخلية، وتطبعنا بطابعها، فاستبدال الوسائط الحسية بوسائط الاتصال الحديثة يحتوي في ذاته على إمكانيات هائلة للعنف والتشظي والذوبان.

فالتقنيات الجديدة وتوظيفاتها العولمية السيارة اتجاه الكسب السريع والتسويق الواسع تعتمد أشكالاً وأساليب جديدة مغرقة في التجريد للاتصال بالغير، ما يجعل الناس قد اعتادوا على رؤية كل شيء، غير أنه ليس من الأكيد أنهم ما زالوا يملكون القدرة على النظر، فعملية استبدال العلاقات الحية الحقيقية بوسائل الإعلام المجردة والباردة تتضمن في حد ذاتها مقداراً كبيراً من العنف. فهذا الانهمار للأجهزة والوسائط الحاجبة للحقيقي والطبيعي المغيبة للحي والملموس قد تسببت للإنسان في "خسارة الخبرة المعاشة وملامسة المحسوس، ما جعل أساس حياة الإنسان وهمياً، "ما يفرض على التربية العمل على إعادة ربط الأطفال بالعالم الحقيقي كبداية للانخراط الحسي والتفكير النقدي في معطياته والتخييل للبحث عن بدائل.

إن نزعة التجريد بمثابة عامل حرب، لكونها تكمن وراء كارثة أننا أصبحنا نألف الرعب ونؤمن بحتميته، وكأنه قدر، وهذا عائد إلى أن النزعات التجريدية خلقت مجتمعات تتلذذ في قتل الكلية في كل كائن عبر تذريره وتحطيم قناعاته وتبديد قدرته على صناعة الأمل، وتركه قاصراً عن مواجهة المشكلة أو حتى ملاحظتها، وملاحظة المشكلة -أية مشكلة وتحديدها والإصرار على التصدي لها- هي الخطوة الأولى في إستراتيجية حل المشكلات.

إن المدرسة هي حالة متقدمة لإزاحة العولمة واختراق فكرها، فالعولمة كحالة تقهقر وحالة عودة إلى مراحل الانسحاق الإنساني، انسحاق الإنسان والحلم وتبديد الممكن والمعنى. فإن العولمة هي صيغة محدثة للبربرية أو للعبودية الأولى، نوع من الارتداد إلى حالة إدخال البشر إلى السوق كبضاعة، أو عبيد للبضاعة، فالعولمة قد أزاحت الفاصل وألغت المسافة بين المشترى والمشتري، بين الإنسان والسلعة، أو أنها أكثر من ذلك، فقد أعادت صياغة العلاقة بينهما بشكل انقلابي، وبشكل أصبحت فيها السلعة تمتلك الإنسان وتسخره، بدل أن يمتلكها ويسخرها، ومن أصغر ذرة تبدأ العولمة في عملياتها للتشويه والسيطرة، فهي تبدأ من ذاتية الفرد، تلك الذاتية التي لا يمكن للإنسان أن يتواجد كفاعل إلا من خلال تحققها ضمن مشروع مجتمعي وفردي يدار لتحقيق أهداف وبرامج، مروراً بالأسرة وبالبنى والمؤسسات المجتمعية، فالعولمة تعصف بكل مكونات المجتمع، التي تبدأ بالانهيار بسبب انهيار الأساس التي استندت إليه كل مؤسسات الإنسان؛ ألا وهو المعنى.

إن المستوى الذي يرتفع في المدرسة ليس في الغالب "سوى نوع مضاعف من الجهل، فالدروس في معظمها فقدان مخطط للذاكرة وحقن بمعلومات، فالتعليم في المدارس لا يهتم بالعلاقات والتشابكات والتفاعلات، ولا بالمفاهيم والحدود والإمكانات، ولا بالتاريخ الماضي الذي ليس من الواجب إحياؤه أو استرداده، بل تحريره وتحويله بما يخدم الحاضر. إن ما يجري في المدارس هو نوع التعليم الذي يعرف إلى أين يسير، أنه يسير باتجاه المسخ والتقزيم، فالمدرسة ضمن هذا الإطار دمية أو قزم تخدم ما يريده السيد".

العولمة تنمط الإنسان، وتفيلق ذوقه، وتعيد صياغته بما يناسب متطلبات السوق، فالإنسان مغترب عن واقعه، فالعالم لم يعد سوى شاشات زجاجية: زجاج المحلات، شاشة التلفاز والحاسب، وخلفها علامات مزدحمة، بضائع وضجيج صور وإعلانات معروضات للبيع، بدءاً من الاستشارات الفنية، وانتهاء بلحوم البشر، عالم من الصور والعلامات يغرق فيها الإنسان، لا يمكنه أن يجد فيها ذاته أو يعكسها، كل ما يمكنه فعله هو الزوال والذوبان فيها.

حركة البدء أكثر من النصف

إن أكثر ما يزعج السلطة وثقافتها، هو إنسان يسأل وأكثر منه إنسان يسأل ويفكر، ويصل لحدود اللعنة، من يحلم ويتخيل، فلا شيء أكثر إزعاجاً وتحركاً من الخيال، فليس هناك نشاط أكثر منه تخويفاً وتدميراً للسلطة، ولذلك فمن منظور السلطة أن ممارسة الفكر والحلم والتخيل تعتبر عملاً سياسياً معارضاً ومناوئاً، ومن هنا يبدأ الصراع المضمر من قبل المؤسسات السلطوية ضد الفكر التي يمثل سبيل الإنسانية لكي تتحقق وتتحرر وتوجد.

الثقافة تعنى الذاكرة والتاريخ، فلا ثقافة بدون ذاكرة وتاريخ، فالثقافة هي التاريخ الذي يجري، والتاريخ هو الثقافة التي حدثت، ولذلك فعلى التعليم الثقافي أن ينحاز للتاريخ والأدب والفكر، فالذين يفقدون الذاكرة ينسون من هم ومن هم الآخرون، "للشخص مستقبل بإعطاء نفسه مشاريع، ولكن ذلك مستحيل بدون الشعور بذاتيته، بدون جدارته في إعطاء معنى لماضيه، والأمر على هذا النحو بالنسبة إلى الثقافة وإلى الشعب وإلى الإنسانية"[1].

وهكذا يتضح أن جوهر مغزى التربية ومآلها يتحدد ويتوقف على المعنى الذي نعطيه للثقافة، وعلى الحيز الذي نفرده للفكر النقدي، فكل الشرور والمآسي تتجذر في حقل الثقافة على شكل استبعاد وتشوه، فأصل الحروب والاضطهاد والرعب يكمن في "إفساد اللغة والثقافة والفكر والخيال"[2]، لكونه يصيب الفرد في أناه العميقة.

بما أن العولمة تسييد للسلعة وتكريس لقيم السوق وتشويه لاهتمامات الإنسان وحرف لها، العولمة إلغاء للفرد وتذويب للذاتية، فإنه على المدرسة أن تكون بانية لحقائق الإنسان والكون. ولذلك، فـ"إن أكبر وأصعب مشكلة يمكن أن تطرح على الكائن البشري هي التربية؛ لأن الثقافة تتوقف على التربية، والتربية بدورها تتوقف على الثقافة"[3].

أعتقد أن أول الأشياء بالنسبة إلى الكائن البشري هو التربية فقبول المؤسسات التربوية -المدارس والجامعات- القيام بمهمة التربية والتعليم يفرض عليها الانتصار لثقافة الحرية والحلم، ما يجعلها إذا قبلت الدور المعولم المنوط بها لتقديم ثقافة سريعة وتخصصات مهنية لتغطية حاجات السوق، بدل الاهتمام بتعليم الشبان التفكير والنقد الذي يجعلهم مؤهلين للاضطلاع بعدد كبير من التغيرات، بما في ذلك مواجهة التغيرات الثقافية، خائنة للمجتمع. و"ما يجب أن يقال لهذه المؤسسات التعليمة إذا قبلت لنفسها القيام بهذا الدور الحرفي بدلاً من ممارسة القيادة الفكرية، هو أنها تخون المجتمع"[4]، لأنها لا تنتج سوى طلاب ليس لهم أي صلة بالحياة.

لقد أظهر التاريخ الاقتصادي أنه لا يمكن وجود فقر مدقع ولا جوع خطير في بلد مزود بنظام تعليمي ديمقراطي وتربية نقدية وصحافة حرة، ما يعيد ترتيب بناء البنية المجتمعية ضمن صيغة تتضمن ماركس وتتجاوزه، وتتضمن الفكر الديمقراطي وتجتازه عبر التأكيد على أن جوهر الحياة هو الاقتصاد، ولكن جوهر الاقتصاد هو الحرية التي تنمو مع نمو النقد وتوافره، لا حرية الاقتصاد، بل حرية الأفراد الذي على الاقتصاد أن يتضمنها ويضمنها، ما يعد ربطاً للاقتصاد بالثقافة ضمن حقل الإنتاج الذي يدمجهما في سيرورة العمل الإنساني المنتج، بحيث يجعل كلاً منهما مجالاً يتضمن الآخر، ويحتوى فيه، فالاقتصاد حقل لا يمكن أن ينتج وفرة عادلة بدون ثقافة نقدية مهما كان خصباً، والشيء نفسه بالنسبة إلى الثقافة ما دام من المؤكد أن كلاً من عاملي الإنتاج يصبح معطلاً عن دوره التنموي والإنساني في ظل غياب الآخر أو انفصاله عن شقه الآخر والالتفاف عليه.

فإذا كانت هناك ضرورة للاقتصاد لإدارة عالم إنتاج الخيرات المادية لصالح الناس لا لاستعبادهم، فإن "هناك ثقافة لأن للأشخاص البشر إمكانية خلق كون آخر غير كون الضرورة. واللغة فيه هي التجسيد الأسمى. نحن نتكلم لتجاوز ما هو موجود للتوصل إلى وعي يسمو بالجسد كشيء، وبالغير كموضوع، والثقافة ليس سوى التيقظ والإبقاء على المعنى مستيقظاً، وليس هناك أي علاج للأزمات غير ذلك"[5].

مدرسة لتدريس الانتهاك

في مواجهة الطرح الضيق للأطروحات الثقافية والخيارات السياسية: العولمة من جهة، والاتساع المتزايد للفضاءات الممكنة وتوالدها المستمر من جهة أخرى، لا بد من طرح أن المدرسة الشاسعة هي المدرسة التي تخترق الأسيجة بين الحدود التخصصية للمعرفة، وتتكامل بين ملكات الجسد الإنساني، فتجمع في ديناميكية فاعلة بين الفكر والحس، بين العاطفة والخيال، مدرسة تمدد المعرفة لتشمل خبرات الحواس، وانتفاضات الشعور، وهبات العاطفة، وقفزات الخيال، ونتاجات اللغة، واستعارات المخيلة، كبديل لمدرسة تقلص المعرفة لتحولها إلى كبسولات منجزة ومصنعة، مدرسة تعيد موضعة الكائن في محيطه كإنسان فاعل بعد أن تكون قد لوثته بآفة التغيير ولعنة الثقافة، ما يجعله يجتاح محيطه متسائلا ومغيراً، تقوده حمية الارتقاء ورغبة النمو، وتوجهه مبادئ العدل والتحرر.

التربية للحرية: تعليم جوهره التساؤل وسؤال جوهره حرية

«**المسألة الفلسفية الأخيرة هي مسألة الإنسان في العالم**».
(الكسندر بوب)

تربية تمكن الطالب من إشهار رأيه والاعتزاز به، وهذا ليس النتاج النهائي لعملية البحث عن المعلومات والتفكير بها، لتشكيل رأي خاص بنا، وإنما هو أساسه. نعم، إن توفر المساحة الاجتماعية والمنبر الذي من خلاله يمكننا إبداء رأينا هو الأساس الأول الذي يدفعنا لبناء هذا الرأي، ليس هذا فحسب، بل يمكننا القول إن الحقيقة أكثر توغلاً، ما يجعلنا نصيغها على شكل آخر. إن ما يدفعنا لتحمل عناء البحث والتفكير في مسألة ما لإبداء رأي فيها هو وجود شخص آخر يطلبه منا، أو على الأقل يقبل سماعه ومحاورته، وهذه حقيقة أولى يجب الانتباه لها أثناء المحادثات الصفية، فالاعتراف الحقيقي بالإنسان -أي إنسان- يبدأ من الاعتراف بكلامه.

ما أردت قوله، إن المدرسة المطلوبة الآن مدرسة تؤصل الحرية لا مدرسة تجذر القمع وتقولب الناس وتخلو من التعليم، المدرسة القائمة تحوي كل شيء: النظام، الملل، الروتين، التأديب، الضبط، الإجهاض، الوأد، كل تعبيرات التسلط حاضرة، كل مستلزمات القهر موجودة، الغائب الوحيد بقوة هو التعليم والمغيب بقسوة، هو الحرية.

البديل مدرسة للتعليم والحرية، مدرسة تبدأ التعليم من لحظة تيقظ الطالب، طالب يستيقظ على الرغبة بالذهاب للمدرسة، تصبح المدرسة مدرسة عندما يهرب الطالب من البيت إليها، تصبح مدرسة للتعليم والحرية، ولن تصبح كذلك إلا إذا أصبحت مدرسة للحرية.

ذكر لي أمين مكتبة بلدية البيرة في أثناء حديث بيننا عن الكتب والقراءة، قال: عندما كنت طفلاً كنت شغوفاً بالقراءة. وأضاف: أنا ومجموعة من زملائي كنا نهرب من المدرسة إلى المكتبة، ونبقى نقرأ طوال النهار. القصة أدهشتني، وبقيت أسأل ما الموجود في المكتبة وغير موجود في المدرسة، في كلتيهما كتب وقراءة ومعرفة، لكن الفارق هو الحرية، والرغبة والمتعة، وكلها تعبيرات لجوهر واحد هو الإنسان، أن تكون حر يعني أن تختار أن تختار، يعني أنك ترغب فيما تختاره، ما يعني أن تتمتع وتستمتع، ما يعني أن تنخرط بكلك، أن تنخرط بكلك في شيء هو ما سيدفعك لا الذهاب إليه فحسب، بل الهرب إليه واللجوء إليه، مدرسة يجد فيها الطالب حريته ومساحة للاختيار، هي الفرصة الأولى لإحداث تعلم حقيقي، مدرسة مهيأة للمغامرة والمخاطرة والنقد والسؤال، هذا وحده الكفيل بجعل الطلاب يختارون الذهاب إليها لا الانقياد إليها.

وهذا يدفعني للمغالاة في الذهاب بعيداً بالرحيل بالمدرسة للارتحال بها، إلى مدرسة في طرح شبه متخيل من خلال العودة إلى موضعة المدرسة في المجتمع، وعندما نطرح موضوع موضعة المدرسة في المجتمع نكون نسأل عن موقع المدرسة على خارطة شبكة القوة المنتشرة في الجسد الاجتماعي والمتخللة له، وعن وظيفة المدرسة وعن علاقتها بالسلطة، وهذا يعيدنا إلى سؤال الحرية وسؤال التأديب والقمع السلطوي، الذي يهدف لطبع ناس مطبعين ومطيعين وطيعين كوقود لاستمرار حكاية القهر، وتسييد منطقها وثقافتها، وهذا بدوره يستدعي ليس رصد موضع المدرسة في المجتمع ودورها فيه، وإنما موضع المجتمع في المدرسة، لأن المجتمع يخترق المدرسة ويسكنها بالدرجة نفسها لإقامتها فيه، ولكن ما يدعى للمدرسة من استقلالية وحياد لها ولوظيفتها عما يجري في المجتمع من حراك وصراع، وما يدور فيه من أسئلة، إنما هو ادعاء مزيف وحياد مسيس يصب في خانة أيديولوجيا التسلط، فمقولة حياد المعرفة وتعالي الفكر هي مقولة سياسية ملغومة بأيديولوجيا القهر والتسلط حتى النخاع منها، فالمعرفة قوة وسلطة، والفكر طاقة إذا لم توظف في نطاق تحقيق الحرية والانعتاق وتسريع التغيير والتقدم، فإنها لا تصاب بالعطب فحسب، وإنما تبقى عاملة في نطاق تثبيت السلطة وإدامة القهر، فعدم خندقتها في صف المغلوبين لا يعني حيادها مطلقاً وإنما يعني اصطفافها في صف القاهرين.

دور المدرسة في الصراع الأبدي

المدرسة في مواجهة العولمة: مدرسة واسعة الخيال أو لا شيء... ضمن هذا التصور، فالمدرسة كإمكانية ثقافية وفاعلية تربوية يمكنها أن تمثل دور الفاعل الثقافي المنشق وغير المتصالح دوماً، فطبقاً للنظرية النقدية، فإن "الثقافي والاجتماعي في حالة توتر لا تجدي معه المصالحة"[6]، لأنها تثلم الثقافي وتفقده فاعليته، وتجمد الاجتماعي وتشل حركته، وبالتالي فعلى المدرسة والمعلم المثقف أن يكونا خالقي لغة وصانعي رواية تحاول قول الحق في وجه السلطة[7]. هذا الدور الذي بالتأكيد سيضع المعلم والمدرسة في وجه الرواية الرسمية للسلطة من جهة، وضد المزاج العام من جهة ثانية، لكن عليه

←

كمثقف أن لا ينتقد الرأي العام فقط، وإنما يلتقط ما يهمس به الهامش "بشكل مشوش ليعيده للناس بشكل واضح"[8]. وبالتالي، فعلى التربية أن تنزل من برجها المتعالي وتخلع قناع الحياد الذي يضللها أو يوفر لها فرصة للضلال لتنخرط في حركة الناس، ما يجعل منها فعلاً ثقافياً جماعياً. فبحسب نصيحة روزا لكمسبورغ "إذا بقيت المعرفة من امتياز حفنة من الأكاديميين فإنهم سيتعرضون لخطر أن يضلوا"[9]. وهذا ما دفع إلى البحث عن "المثقف الجمعي" كضرورة لإدخال الجماهير في التاريخ كفواعل لتحقيق ما سماه بورديو "التدخل الجمعي"، حيث يرى أن "كل عمارة الفكر النقدي بحاجة إلى إعادة بناء بطريقة نقدية، فلم يعد يكفي وجود فرد ينطق باسم الجماعة، ولا بد من وجود المؤسسات والمدارس والنقابات والأحزاب التي تساعد في خلق الشروط الاجتماعية لخلق حلم جماعي"[10].

وهذا ما يجعل رسالة المعلم في المدرسة العمل على:

- التأسيس لمجتمع المعرفة من خلال مناوأة الشروط التي تمنع انخراط الناس في بناء المعرفة وتفعيلها للعمل في المجتمع.
- منازعة السلطة ومناوأة رواياتها الرسمية.
- تمثيل ذاكرة مضادة وتوفير الأدوات الرمزية لكتابة تاريخ الناس.
- التأسيس للوعي المرتاب دوماً، والفكر المتسائل والإرث الأخلاقي.

ما يعني أن المعلم الحقيقي لديه رؤية نقدية للمجتمع الذي ينتمي إليه، وللمجتمع الإنساني الأوسع، بحيث لا ينغلق على ذاته، ولا يندمج في السائد والرائج، وإنما يأخذ من التجارب المتنوعة بلا عقد ولا حساسيات، ليناقشها ويسائلها من منطلق الفهم والتفهم والثقة بالذات والقدرة على الفعل، لأنه لن يمارس دوره السياسي الاجتماعي، ما لم يدرك أن هذا الدور لا بد أن يكون لصالح المجموع، وضد الحاكمين في الوقت نفسه، فإن ما يؤدي إلى تقدم مجتمع ما، هو الصور المستقبلية التي يبنيها معلمو مجتمع عن مستقبل هذا المجتمع، ويعتنقها القسم الأعظم من مواطنيه، وتتركز لحظات التغيير ومفاصل التاريخ عند تباين المصالح بين الحاكم والمحكوم، عندها ترتبط قيمة معلم المثقف في ابتعاده عن السلطة الحاكمة، وبقدر اقترابه من مواطنيه المحكومين. فدور المعلم الإيجابي –في كل الأحوال– هو الإضافة والتطوير والتنوير والتقدم، والتأسيس للأرضية الثقافية لمشروع التغيير.

■ الهوامش:

(1) الجهل الجديد ومشكلة الثقافة، مصدر سبق ذكره، ص51.
(2) المصدر السابق، ص51.
(3) المصدر السابق، ص38.
(4) المصدر السابق، ص42.
(5) المصدر السابق، ص 276.
(6) سعيد، ادوارد. صور المثقف، ت: غسان غصن، منشورات شمس (بدون مكان أو تاريخ النشر)، ص16.
(7) المصدر السابق، ص91.
(8) فريري، باولو (2003). تربية المقهورين، ت: مازن الحسيني، رام الله: دار التنوير للنشر، هامش رقم 36.
(9) المصدر السابق، ص13.
(10) سعيد، إدوارد. مصدر سابق، ص49.

■ المراجع:

- سعيد، إدوارد، صور المثقف، ت: غسان غصن، منشورات شمس (بدون مكان أو تاريخ النشر).
- فريري، باولو (2003). تربية المقهورين، ت: مازن الحسيني، رام الله: دار التنوير للنشر.
- حريق، أيليا (1988). "الصراع الطبقي والإنتلجينسيا العربية"، سعد الدين إبراهيم (محرر)، الإنتلجينسيا العربية: المثقفون والسلطة، عمان: منتدى الفكر العربي.
- دراج، فيصل (1996). بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية، بيروت: دار الآداب، ط1.
- شكري، غالي (1992). "إشكالية الإطار المرجعي للمثقف والسلطة"، في كتاب الثقافة والمثقف في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العالم، محمود أمين (1988). "إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة"، الفكر العربي، عدد 53، تشرين الأول.
- فوكو، ميشيل، يجب الدفاع عن المجتمع، ت: الزواوي بغوره، بيروت: دار الطليعة، 2003.
- كريشان، رادا، وآخرون (2004). الدرجة الصفر من التاريخ أو نهاية العولمة: العولمة والرغبة وسياسة التمثيل، ت: عدنان حسن، اللاذقية – سورية: دار الحوار.
- كونانك، توما دو (2004). الجهل الجديد ومشكلة الثقافة، ت: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

إشكاليات واقع التعليم في اليمن

■ سعادة علاية

من عيوب مخرجات التعليم الجامعي أن أكثر من (85٪) خريجو كليات ومعاهد وأقسام دراسات إنسانية ونظرية والأنكأ من ذلك أن السلطة لا تعمل على الحد من ذلك بل تتوسع ايضاً في فتح كليات ومعاهد نظرية جديدة ومنها على سبيل المثال كليات جديدة للتربية في الوقت الذي تعترف فيه السلطة ووزارة التربية بأن ما يقارب ثلثي المدرسين والمدرسات العاملين في الميدان من مجموع ما يقرب من مائة وتسعة وخمسين ألفاً بحاجة ماسة لإعادة التأهيل والتدريب. كان ذلك في إطار الدراسة التي قدمها احمد عبده سيف، الاستاذ في المعهد العالي للمعلمين، في الندوة التي نظمها المنتدى الاجتماعي الديمقراطي بداية الاسبوع الحالي حول إنعكاسات العولمة على التعليم والصحة.

ويشير الباحث إلى أن الإعتقاد السائد لدى المجتمع بمختلف مكوناته ومنظمات المجتمع المدني بعدم وجود اختلاف وفرق بين مدلولي ومفهومي التربية والتعليم وحصر مهمتي التربية والتعليم في وزارة واحدة وننسى وزارتي التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي إضافة إلى عدم تحسن مستويات أداء هذه الوزارات حتى تتحول إلى وزارات استثمارية لا خدماتية على اعتبار أن الانسان هو الاستثمار الحقيقي لهذا الوطن، وأيضاً عدم امتلاك فلسفة تربوية وتعليمية منذ قيام الوحدة لتثبيت وترسيخ قيم الديمقراطية، الأمر الذي ساعد على وجود شق يصل إلى حد التناقض بين ما كان سائدا من حالات تعليمية في دولتي ما قبل الوحدة. وتطرق في دراسته إلى عدم وجود ربط في سياسات ومخرجات التعليم باحتياجات السوق وخطط التنمية والتي اقرت في وثائق وخطط التنمية الرسمية، والذي يقر بتنامي اعداد العاطلين عن العمل من خريجي مؤسسات التعليم المختلفة، إضافة إلى تنامي اعداد الأميين والمتمردين دراسيا ممن هم في سني التعليم الاولى ما بين (6–15) سنة وكذلك الارادة الشمولية في إدارة العمل التربوي والتعليمي في مختلف مستوياته باحتكار وشغل وظائف الادارة بالتعيين والذي يختزل المصلحة العامة والوطنية بمصالح وإرادة النافذين في السلطة الحاكمة.

كما تحدث عن سياسات القبول وبرامج إعداد المعلمين والمعلمات وانعكاس ذلك على واقع الحالة التعليمية وإعادة النظر في برامج إعداد المعلمين والمعلمات وايضاً سياسات القبول في كليات التربية والمعاهد العليا، على اعتبار أن المعلم يعد أهم مدخل في العملية التعليمية والتربوية ويعدُ الطالب أهم مخرجاتها. كما ذكر ضرورة إعادة النظر في سياسات القبول وبرامج إعداد المعلمين وإعادة تأهيليهم وتدريبهم، وكذلك استمرار وجود فجوة بين برامج الإعداد وبين الحاجة لتوفير قدرات وخبرات لدى من يريد الاشتغال بعمل تربوي وخاصة في المدارس الخاصة، وأن حوالى (90.000) معلم ومعلمة هم بحاجة إلى إعادة تأهيل لأنهم من حملة الثانوية العامة والذين يسمون بمعلمي الضرورة.

كما ذكر الباحث ايضاً واقع نظام التقويم التعليمي في اليمن الذي يعتبر نظاماً يائساً وفاشلاً لأنه يجمع بين نجاح الطالب المجتهد والمهمل، الأمر الذي يضعف الدافعية للتعليم والرغبة في المشاركة، كما أن عجز مركز البحوث والتطوير التربوي عن القيام بمهامه خلق العديد من المشاكل، منها عدم وجود دراسات اقتصادية لجدوى التعليم، إضافة إلى القصور في التعليم الجامعي الحكومي والخاص وما يعانيه من صعوبات في البنى والهياكل التنظيمية في كليات وأقسام الجامعة، مما أدى إلى خلل في مخرجات هذه الكليات بالنسبة إلى الواقع وعدم استيعابهم وارتفاع نسبة البطالة.

اختلالات تربوية يجب معالجتها

إبراهيم هاشم الحوري

لا يختلف اثنان حول ما تحتله العملية التربوية والتعليمية من أهمية بالغة في حياة الأمم والشعوب، وما لها من إسهامات كبيرة في تقدمها ونهضتها في شتى مناحي الحياة. فالعملية التعليمية تعتبر عجلة التنمية، بل عمودها الفقري. ويقاس تقدم الأمم بمدى اهتمامها بتلك العملية والوقوف دوماً على معوقاتها وكذا على سلبياتها وإيجابياتها وصولاً إلى مخرجات نوعية تسهم اسهاماً فاعلاً في تحريك عجلة التنمية.

وقد جال بخاطري ومن خلال ملامستي لواقع الميدان التربوي أن أسرد بعضاً من تلك المعوقات والإختلالات والتي قد تحد من سير تلك العملية، لا من قبيل المزايدة أو التشهير، بل علها تجد آذاناً صاغية وعيوناً فاحصة مبصرة تلتقطها وتضعها بعين الاعتبار، وتقف عندها بمسؤولية ليتم معالجتها خدمة لهذا الوطن المعطاء ووفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتق كل تربوي وبالأخص قيادة وزارة التربية والتعليم؛ لتحاشي الأخطاء الفادحة والتي يقع ضحيتها جيل بأكمله وفيما يلي بعض منها:

1 – تأخر وصول الكتاب المدرسي والذي يعد ركن من أركان العملية التربوية والتعليمية، فمن الملاحظ أنه لا يتم توفيره في كثير من مدارس أمانة العاصمة فضلاً عن المناطق الريفية والنائية، إلا مع قرب امتحانات الفصل الدراسي الأول في حين يتوافر في المدارس الأهلية وكثير من أسواق العاصمة، الأمر الذي يؤدي إلى هشاشة العملية التعليمية وتدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب خصوصاً الصفوف الأساسية، فماذا لو أن قيادة الوزارة تقف بجدية حيال هذا الموضوع الخطير والذي يترتب عليه ضياع مستقبل ابناءنا وتقوم بتوفير المنهج المدرسي قبل بدء العام الدراسي.

2 – ضعف الجانب الإداري لمدراء المدارس فكثير منهم لا يفقهون ألف باء الإدارة، معتقدين أنه بحضور الواحد منهم بعد انتهاء طابور الصباح –إن حضر مبكراً– وأخذه لحافظة الدوام والتوقيع عليها في أي وقت بشاء –لأنه لا حرج عليه– وتغييب من حضر متأخراً أو كان غائباً وبقائه على كرسي الإدارة لفترة لا تزيد عن الساعة في أغلب الأحيان ثم ينصرف معتقداً أنه بهذه الأشياء قد أدى دوره الإداري، أما أن يأتي مبكراً لحضور طابور الصباح والإطلاع على فاعليته كونه يعتبر حصة دراسية أو يقوم بالإطلاع على دفاتر تحضير المعلمين ومحاسبة المقصرين منهم، أو يضع برنامجاً زمنياً مناسباً لتفعيل الزيارات الصفية والتي من شأنها الإطلاع عن قرب على مستوى التحصيل العلمي للطلاب وسير أداء العملية التعليمية وحسن أداء المعلمين لدروسهم داخل الصفوف الدراسية ومعرفة مستويات الطلاب وتحديد الفذات العضيفة منهم ليتم تدارس اوضاعهم سواءً مع المعلمين أو مع اولياء أمورهم ليتم بذلك تفعيل المشاركة المجتمعية وإشراك الأسرة في العملية التعليمية، فكل هذا ليس له أدنى مساحة في أذهان مدراء مدارس هذا شأنهم.

وليت الأمر ينتهي عند ذلك، بل إن البعض منهم قد جعل من مدرسته قطاعاً استثمارا يبتز فيها الطلاب من خلال جمع مبالغ غير قانونية تحت مسميات عدة منها تكاليف متابعة ارقام الجلوس، وقيمة الشهادات الكرتونية، والتي لا يتم تسليمها للطلاب إلا بمبلغ لا يقل عن مائة وخمسين ريالاً عن كل طالب إضافة إلى نتيجة نصف العام الدراسي والتي لا تسلم كذلك إلا مقابل مبالغ مالية غير قانونية.

3 – تفشي ظاهرة الغش والتي أصبحت جزءاً من ثقافة طلابنا خصوصاً في امتحانات الشهادة العامة والتي أخذت في التفاقم من عام إلى عام، كما أنها أصبحت منظمة وتدار من غرف عمليات خاصة وبحراسة اللجان الامنية في بعض الأحيان، خصوصاً إذا كان هناك بعض من أبناء المسؤولين ضمن الطلاب المتقدمين للامتحان في ذلك المركز وما كان ذلك ليتم لولا الإختيار السيء لمن يقودون تلك المراكز من اصحاب النفوس الدنيئة والضعيفة لاعتبارات لا تمت للعملية التعليمية بصلة، والذين يجعلون من تكليفهم بقيادة تلك المراكز موسماً لا يستحق الضياع لجني الأموال على حساب شرف العملية التربوية والتعليمية ومستقبل التلاميذ في بلادنا واستبعاد المخلصين وذوي النزاهة والسمعة الحسنة لتصل الأمور إلى ما وصلت إليه من الهشاشة والتدهور، وهناك الكثير والتي لا يتسع المجال لذكرها وتعلم بها قيادة وزارة التربية والتعليم بالإمكان معالجتها لو وجدت النوايا الصادقة حيال ذلك.

تبرعوا لزملائهم فاختُطف المبلغ!!

موظفو مكتب الصحة بتعز.. أربع سنوات من المناشدات والشكاوي!!

■ علي الضبيبي

حدث ذلك قبل ثلاث سنوات وعشرة أشهر!! (328600) ريال خصمت من مرتبات موظفي مكتب الصحة بتعز طوعاً، مساعدةً منهم لثلاثة زملاء لهم يخضعون للعلاج آنذاك هم محمد عبده نصر (جلطة دماغ) وما يزال يصارع المرض حتى الآن، وثائر عبد الحليم (سرطان)، توفي في القاهرة فيما بعد، والثالث كتب له الشفاء وهو فيصل منصور (قلب)، هؤلاء الثلاثة لم يصلهم فلس واحد من إكرامية الزملاء التي خصمت من مرتبات شهر اكتوبر 2003، فقد اعترض طريقها مدير عام الوحدة الحسابية، منور عبدالرحمن المنسي، ومنذ تلك اللحظة وعادل قراضة نيابةً عن زملائه يناشد عبر الصحف ويشارع على المبالغ المنهوب ولم تلح في أفق آمالهم أيًما إشارة للإنصاف، بل العكس..! ينالهم التعسف، ويتعرضون للإبتزاز، فيما الترقيات تترا لمن يأملون تأديبه!!

ليس هناك إشعار يؤكد ما يقال أن المبلغ وُرّد، فمذكرة مدير عام مكتب الصحة بتعز إلى مدير عام الوحدة الحسابية رقم (2294) بتاريخ 6 ديسمبر 2003م تؤكد أن المبلغ لا يزال في إعتماد ا لمكتب ولم يصرف أو يوّرد رغم رد الوحدة الحسابية بأنه ورد إلى حساب الحكومة.

فقد جاء في مذكرة عبدالناصر الكباب، مدير عام مكتب الصحة والسكان، إلى المحافظ «بأن هذا يعتبر مخالفة وخروجاً على أحكام القانون، حيث والمبلغ خصم من مرتب الموظفين بصفة طوعية ولا يوجد أي مستند قانوني يجيز للوحدة الحسابية توريده إلى حساب عام».

واختتمت المذكرة: «تكرموا بالتوجيه إلى مدير عام مكتب المالية بالمحافظة بإلزام الوحدة الحسابية...».

الحقيقة.. المبلغ لم يوَّرد، ولم يصرف، ولم يعد لأصحابه، وإنما سُرق كما تؤكد ذلك كل الوثائق الرسمية التي سئمت مطالبة للجهات التنفيذية بإعادة المبلغ لأصحابه.

إنه الظلم والفساد يتجليان في صورة ملّونة حين تغيب الرقابة، وتجف العواطف الإنسانية، ويختفي العدل والإنصاف.

ثائر توفى ومحمد عبده نصر ما يزال يكابد الألم، وفيصل كتب له الشفاء، وعادل قراضة يناشد وزير المالية، والخاطف يعالج اليوم في القاهرة.

حزمة الوثائق التي يحملها قراضة والأدلة، عبر مشواره الطويل المضني بإصرار عجيب،و عزة نفس تستعصي على الإستسلام، ينبغي أن تشكل شيئاً من الخجل والعيب عند الجهات المعنية لإنصافه وزملائه، وأن يحال الموضوع للتحقيق والتأديب لا أن يكافأ(...) لكن رغم كل التطنيشات التي يقابل بها إلا أن الرجل مصر على الوصول إلى نتيجة منصفة يقر بها أعين الزملاء. فهل سيتمكن فعلاً!! خاصةً ولديه أمل في وزير المالية الجديد د. العسيلي عبر مناشدة بعثها إليه مدعمة بعشرات الوثائق التي تؤكد تورط مدير عام الوحدة الحسابية منور المسني في أكثر من موضوع مشابه لموضوعهم.

إب.. خطة لتخفيف أعباء طلاب المعهد الصحي تحولت إلى أعباء إضافية

■ «النداء» - إب

في محافظة إب تحولت خطة حكومية كان هدفها تخفيف الأعباء والتكاليف عن الطلاب، إلى حمل ثقيل عليهم، اضطرتهم إلى دفع مبالغ طائلة.

ونقلت مصادر طلابية لـ«النداء» تعرضهم للابتزاز من قبل مسؤولين مقابل تقييد اسمائهم ضمن المقبولين للالتحاق بالمعهد الصحي بمحافظة إب.

يأتي ذلك بعد أن كان أعلن الشهر الماضي عن فتح باب التسجيل والقبول للطلاب والطالبات الراغبين للالتحاق بالمعهد، من سبع مديريات في المحافظة هي جبلة، حبيش، المخادر، السياني، السبرة، الشعر، فرع المحافظة.

وكانت خطة تم اعتمادها قدمت من المعهد بالتنسيق مع مكتب الصحة العامة والسكان هدفت إلى تسجيل الطلاب من المديريات السبع، مع التخفيف من التكاليف التي يتحملونها على ان لا يزيد عددهم عن (90) طالباً وطالبة، وحدد لكل مديرية عدد معين من الطلاب بحسب احتياجاتها.

وقالت المصادر إن بعض مدراء الصحة في المديريات استغلوا الوضع، وقاموا بفرض رسوم كبيرة (خاصة) للراغبين بالتسجيل، وصلت بعضها إلى (40) ألف ريال في بعض المديريات بينما قلت إلى (30) ألف ريال في بعضها. وقال طلاب لـ«النداء» -طلبوا عدم ذكر اسمائهم- إن محدودية عدد المقاعد، وإغراءالتخفيف من التكاليف زاد من عدد المتقدمين وأدى التسابق إلى رضوخ بعض الطلاب لتلك المطالب المخالفة للقانون.

المصادر ذاتها أفادت أن عملية الإبتزاز تكررت بعد اعلان نتائج القبول التي جاءت من مركز المحافظة بعيداً عن الفروع، وسلمت كشوفات المقبولين إلى المديريات. الأمر الذي تكررت معه عملية اخذ المبالغ من قبل المقبولين، اثناء استلام النتيجة وقالوا انه وفي حالة عدم الدفع يتم التهديد باسقاط الاسماء واستبدالهم بآخرين. وقد حاولت «النداء» التأكد من صحة اقوال المصادر، إلا أنه لم يتسن لها ذلك.

يذكر أن قيمة المقعد الدراسي خارج اطار خطة التخفيف من الاعباء المالية، يصل إلى ثمانين الف ريال.

إب.. اللواء (35) مدرع مازال يثير الرعب

8 قرى تحت نيران صديقة

■ صنعاء - بشير السيد

■ إب - إبراهيم البعداني

«الزمن لايعود إلى الوراء» مقولة لا استطيع التشكيك بها، إلا أن أحداثه قد تتكرر مرة أخرى.

هنا يحضر الخراب الذي سبق 16 عاما.

ممنوع الخروج من المنازل، ممنوع زراعة الأرض، ممنوع جلب مياه الشرب ورعي المواشي، ممنوع العيش هنا..!!

هذا هو حال ثماني قرى سكنية في قاع الجامع بمديرية السبرة محافظة إب، التي تحولت إلى أهداف لقذائف رشاشات ومدافع جنود إحدى كتائب اللواء(35) مدرع في مناوراته العسكرية التي لم تنقطع منذ أكثر من عام ولم تنقطع معها مصطلحات «المنع».

وعلى الأهالي في الثمان القرى الذين يتجاوز تعدادهم 4000 نسمة أن يظلوا حبيسي منازلهم، التي لم تنجو من شظايا القذائف طوال ساعات اليوم، بأوامر عسكرية ينذفها أولئك الجنود الذين يصطفون أمام ابواب المنازل.

نظرة إلى هذه القرى كافية ليتبادر إلى ذهنك أن المنطقة مهجورة إلا من العسكر. الحقول تصحرت والمنازل مغلقة الابواب والنوافذ، ولا توجد مواش أو رعاة.

فقط اصوات انفجارات ودوي قذائف وقوارح الرشاشات.

إنه نفس وضع المنطقة ما قبل الوحدة ولكن إذا ما تمهلت ستدرك أن المنطقة لم تهجر، وأن الاهالي في منازلهم، لكنهم لا يستطيعون الخروج خوفا من سجنهم في زنزانات المعسكر كما حدث لبعض الأهالي.

يقول الأهالي إنهم يقيمون تحت الوصاية الجبرية التي فرضتها عليهم قيادة المعسكر بعد ان اقدمت علىمصادرة الاراضي والتلال التابعة لهم وضمها إلى أملاك المعسكر ونصبوا عليها نقاطا ومعالم ورسوما وجعلها هدفا لذخيرتهم وقذائفهم اثناء المناورات العسكرية التي لم تنقطع منذ عام ونصف رافقها منع من زراعة حقولهم ورعي مواشيهم وجلب المياه من الآبار التي تقع في وسط المنطقة.

مطيع الجماعي (40)عاماً قال إن والده سجن في زنزانة المعسكر لمدة شهر كامل لانه حاول زراعة ارضه، واضاف كنا نزرع هذه الارض منذ 15 عاما، أي بعد الوحدة، وهذا المعسكر لم يعد له فائدة هنا «فمهمته الدفاعية انتهت» وهذه المنطقة لم تعدمنطقة حدودية.

المعسكر الذي لا يزال يحافظ على بقائه في المنطقة برغم انتهاء الاسباب التي اوجدته فيها،كان يطلق عليه قبل الوحدة معسكر «حمزة» وهو حينها عبارة عن نقطة مواجهة حدودية بين اليمن الشمالي والجنوبي آنذاك بين (إب والضالع) وبعد تحقيق الوحدة فإن معسكر حمزة إب، ومعسكر عبود الضالع، إندمجا ليصبحا اللواء (35) مدرع ويتبع محافظة الضالع، وبدأت المنطقة التي يقع فيها المعسكر تزدهر بعد أن ظلت اثناء التشطير اراض مصحرة وغير مأهولة.

بدأ الناس يأنسون ويَعمرون منازلهم ويصلحون الارض، إلا أن قيادة المعسكر رأت قبل عام ونصف (أي عند مصادرتها لأراضي الأهالي) أن الأرض لابد أن تتصحر وأن يعود الوضع كما كان عليه أثناء التشطير.

أحمد الحبيشي، أفاد إن الأهالي تقدموا بشكوى إلى قائد المعسكر بخصوص هذه التصرفات والمضايقات الصادرة عن الجنود، فكان رده أن طالبهم بمغادرة وإخلاء المنطقة، والبحث عن مسكن آخر!!

الشظايا الناتجة عن التدريبات العسكرية تعود لتصيب المنازل حد (إبراهيم ناجي) ويضيف: «أن اصوات المدافع والرشاشات أفزعت اطفالنا ونساءنا وبدأت المنازل بالتشقق نتيجة الهزات التي تعقب الانفجارات» كما أن القلق يساوره إذا ما أخطأت المدافع اهدافها وصوبت نحو المنازل.

وآثار الزمن بدت واضحة في ملامح الحاج محمد ناجي(80عاما) الذي قال لـ«النداء» «صبرنا وتحملنا ويلات التشطير ومخاطر الحرب في المناطق الوسطى (الجبهة) وكانت أنفسنا وأموالنا ضحية بقائنا في منطقة هي فاصلة بين معسكر الشمال ومعسكر الجنوب. ويضيف: «بعد قيام الوحدة قلنا جاء الفرج ولكن!!؟ كما ترى ارضنا تحولت إلى شبه صحراء ومراعينا اصبحت جرداء ومياه الشرب صودرت وعادت المنطقة إلى ما كانت عليه أثناء التشطير» حتى اعمدة الكهرباء التي وصلت للمنطقة مؤخراً قام جنود المعسكر بإقتلاعها ورميها في الأرض: «يريدون إخراجنا من الوطن ليعيشوا هم فيه!!».

ويضيف أحد الأهالي أنه برغم إنتهاء مهمة المعسكر كنقطة مواجهة حدودية إلا أن قادته تسعى إلى توسيع مساحته على حسابنا وحساب اراضينا الزراعية.

عبدالله ناصر، يروي لـ«النداء» أنه خرج في إحدى الأيام ليزرع ارضه مستخدماً حراثة وعند مشارف حقله منعه الجنود من تنفيذ مبتغاه واصبحت ارضه معرضة للتلف.

هكذا تحولت ثماني قرى سكنية في قاع الجامع في مديرية السبرة محافظة إب، إلى ثكنات وأهداف ومواقع عسكرية لمشروع إطلاق النار على حساب حياة الأهالي وحريتهم وآدميتهم.

اثناء تواجدنا في المنطقة المنكوبة، تجمع الأهالي حولنا وكان الأمل والتوسل والرجاء، هو تعبير الأسى المطبوع في عيونهم وتقاسيم وجوههم، علهم يستطيعون توصيل أناتهم إلى مسامع مسؤولين يؤمنون بأنهم مسؤولون على هؤلاء.

فالإعتصام الذي نفذوه أمام منزل المحافظ لم يكن ذا جدوى، وقالوا إن جنود المعسكر استصلحوا بعض الاراضي وزرعوها لصالحهم.

واقدموا على هدم بعض المنازل اثناء بناءها ووصل بهم الأمر إلى قطع طريق السيارات المؤدية إلى القرى بحجة التدريبات.

كما مُنع الأهالي من توصيل أنابيب مياه الشرب من الآبار الكائنة في المنطقة المسلوبة، الى القرى لأنها تمر في ارض المعسكر.

ويصبح مصير كل من تقدم بشكوى أو تظلم لقيادة المعسكر هو السجن وتهديده بمصادرة ما تبقى له من اراض.

قيادة المعسكر كجهة مسؤولة ومسببة لهذا الخراب اعاق جنود بوابة المعسكر الوصول إليها وأخذ رأيها.

وفي وسط مشهد التهجير القسري، الذي يمارس ضد الأهالي، تنتصب أعمدة وكابلات التقوية الخاصة بشركات الهاتف الجوال، على تلال المنطقة التي أجبرت على العودة إلى زمن التشطير.

فاروق حمزة: أنا الدكتور الأعزل.. فريسة كابتن استغل قرابته من الرئيس!!

إتهم الدكتور فاروق حمزة الكابتن عبدالخالق القاضي رئيس مجلس إدارة اليمنية باستغلال قرابته من رئيس الجمهورية في ممارسة ما أسماه: «الإرهاب والحرمان وإحالتي قسراً للتقاعد بالقوة دون خجل».

وقال في رسالته لوسائل الاعلام تحت عنوان «نداء لكل الشرفاء» أن رئيس اليمنية ما هو إلا عبارة عن وجه الحقيقة الخفي في الارهاب وفي الوحدة الزائفة هذه»، وتضمنت الرسالة اعتقالاً إدارياً مورس عليه بعدن لمدة اربع سنوات، ورهينة بصنعاء من مايو 2002 وحتى اللحظة وأخيراً فصل بدون إحسان.

يذكر أن رئيس اليمنية كان قد تلقى مذكرة من رئيس الجمهورية وجهه فيها بصرف كل المستحقات المالية والعلاوات والعمل والتخصيص بصورة استثنائية إلا أن ذلك لم يجد كما يقول حمزة الذي تساءل: «من أصدر هذا القرار؟ ولماذا لا ينفذ حتى اللحظة؟ وأين قيادة هذه البلاد وأين القوانين الذين يدجلون بها ليل نهار؟».

واضاف: «من يردع هذا العدوان علّي أنا الدكتور الأعزل في علوم الطيران؟» مؤكداً في رسالته المذكورة على: «أن حياتنا كلها إرهاب منظم وظلم وافتراء منظم فهذه الدولة تقاس بمقدار بنادق القبيلة والجهل».

يشار إلى أن الدكتور فاروق حمزة كان قد طالب رئيس اليمنية قبل اسبوعين بإعادةالنظر في موضوع تقعيده و تسليمه جميع المستحقات الخاصة بالتقاعد إلى جانب توظيف احد اولاده في اليمنية إلا أن الرد يبدو جاء على عكس ماتوقع.

اختطاف أراض وأطفال:

إب.. مسرح خصب للفتوات!

■ إب - إبراهيم البعداني

السلاح وحده غير كاف لاغتصاب أرض في إب ثمة سلاح أمضى، اختطاف اطفال الملاك ريثماً يقروا بعدم احقيتهم.

كلا الاداتين السابقتين تذرع بها ما يقرب من 50مسلحاً بقيادة شخصيتين نافذتين من مديرية عنس المجاورة لمحافظة إب للبسط على ارضية بمنطقة السبل في مدينة إب لورثة الحاج خالد علي فارع.

دهمو الاراضي بسند نافذين بإب ومعونة سماسرة أراض وشرعوا في الحفر مطالبين الملاك بالتنازل عنها كونها تثير الشهية نظراً لموقعها الذي يقف بخلاء شارع السبل. في حين ان آل فارع اكتسبوها منذ نحو 80عاما.

حملة الاستيلاء قادها كلٌ من الشيخ قناف المصري ومحمد عمران اعقبوها بخطف الطفل خالد على خالد فارع (14) عاما وسوقه إلى وكر اقامتهم في احد الفنادق لإخفائه كأداة مساومة واخضاع.

حال علم السلطات الأمنية باشرت التحرك إلى مكان تواجد المخطوف غير أن مسعاها مُني بالفشل فالجناة ممن يتكوّن على جهات عليا تحول دون الوصول إليهم قبل الحصول على ما يبتغون.

وفي مواجهة هذا العنت لم يجد ملاك الأرض من سبيل إلاَّ التحرك السلمي صوب قيادة المحافظة، بمعية ما يزيد عن 600 مواطن للاعتصام امام مبنى المحافظة مطالبين باسترداد الطفل والأرض.

بعد سلسلة وساطات افرج عن الطفل، وفي اليوم التالي اختطف محمد خالد علي فارع لارغامه على التوقيع على عريضة لم يدر ما محتواها.

صودر الحق وميّعت القضية ويحتاج الضحايا لقوى خارقة تسترد حقهم المستلب ويعاد لكرامتهم اعتبارها.

خاطب الرئيس: إنهم يسيؤون إليك!!

مجموعة مسلحة تختطف نجل الشيخ الذهب وترفض تحويله إلى النيابة

رفع الشيخ خالد احمد الذهب نجل شيخ قبائل قيفة- رداع ثلاث شكاوي إلى رئيس الجمهورية ووزير الداخلية والنائب العام اوضح فيها ما سماها بعملية اختطاف حدثت له الاربعاء الماضي من قبل مسلحين أودعوه السجن دون أمر قضائي او تهمة بينة.. وقال الذهب في شكواه إنه اثناء مروره في الشارع العام بحي الوحدة الصناعي بصنعاء متوجها لشراء بعض حاجاته من البقالة المجاورة لمنزله داهمه طقم مسلح واختطفه بدون بلاغ مسبق ودون تهمة واوصله إلى قسم المجمع الصناعي، قائلين: «جارك اشتكى عليك» وقال إنه طلب منهم إحضار غريمه وأدلته وتحويلهم إلى النيابة لأن القانون لا يسمح سوى باربعة وعشرين ساعة للتحقيق ويتم تحويله إلى النيابة العامة، ولكن ذلك قوبل بأخذه إلى مدير المنطقة ليزج به في سجن المنطقة الذي وصفه بأنه: «بسجن مليء بالأوساخ، ولا يوجد فيه مقومات الحياة البسيطة» وأنهم رفضوا تحويل قضيته إلى النيابة، وأضاف: «إنهم يا سيادة الرئيس يسيئون إلى القانون والدستور – ويسيئون اليك..». واختتم شكواه: «أنا إبن الشيخ احمد ناصر الذهب شيخ قبائل قيفة- رداع ولكني اريد ان ارى القانون في هذه البلاد إنهم عادة ما يقولون ان ابناء القبائل لا يعرفون الدستور والقانون، فمن الذي لا يعرف النظام نحن أم اجهزة الأمن!!».

• التلال

• مولودية الجزائري

النسخة الرابعة لدوري ابطال العرب

التلال في مواجهة قوية مع مولودية الجزائري

وضعت القرعة، التي سحبت الخميس الماضي في مدينة جدة السعودية، فريق التلال ممثل اليمن في البطولة مع فريق مولودية الجزائري، أحد فرق المقدمة وصاحب أكبر قاعدة جماهيرية في الجزائر.

ولم تسفر قرعة الدور الأول عن مواجهات قوية باستثناء لقاءات الاتحاد السعودي مع أولمبيك خريبكة المغربي، والأهلي بطل الدوري الإماراتي مع الكويت بطل الدوري الكويتي.

وتشهد النسخة الرابعة مشاركة (32) فريقاً وزعت على مجموعتين، ضمت الأولى أفضل (16) فريقاً في التصنيف على المستوى العربي وهي: الزمالك والاسماعيلي وانبي من مصر والاتحاد بطل النسخة الثانية والنصر والأهلي من السعودية والرجاء البيضاوي حامل اللقب الأخير من المغرب والأهلي الإماراتي ومولودية الجزائري والمريخ السوداني والقادسية الكويتي والاتحاد الليبي والأهلي البحريني والأهلي القطري والفيصلي الاردني والافريقي التونسي.

حيث ستخوض هذه الأندية مباريات الذهاب على أرضها من 16-18 سبتمبر المقبل، على أن تقام مباريات الإياب خارج ارضها ما بين 21، 22 اكتوبر المقبل.

كما وزعت الفرق الـ32 على مجموعتين وذلك تفادياً لمواجهات قد تجمع بين فريقين من بلد واحد.

من جهة أخرى وافق الاتحاد العربي لكرة القدم على طلب الاتحاد اليمني لكرة القدم باستضافة مباريات المجموعة الأولى للتصفيات التمهيدية ا لمؤهلة لبطولة كأس العرب (2009)، حيث تضم هذه المجموعة التي تمثل من المرتبة 15-22 حسب تصنيف الاتحاد العربي لكرة القدم، منتخبات: جزر القمر، جيبوتي، وفلسطين إلى جانب المنتخب اليمني المضيف لتصفيات المجموعة.

الجدير ذكره أن وفدا من الاتحاد العربي لكرة القدم سيقوم بزيارة تفقدية لليمن خلال الفترة من 22-27 يوليو الجاري، وذلك للإطلاع على تجهيزات واستعدادات اليمن للإستضافة التي ستحدد الشكل النهائي لتصفيات المجموعة الأولى، كما سيتم خلال الزيارة وضع كافة التفاصيل لآلية إقامة المباريات وتحديد موعد لإقامة التصفيات في الملاعب الرئيسية في اليمن.

تأجيل بطولة غرب آسيا الرابعة لكرة القدم

نيران العدوان الصهيوني تغتال دورة الشهيد الحريري

مجدداً تنحت الرياضة العربية جانباً، وأنزوت مرغمة للمغامرات الحربية والقرارات السياسية وللانفلاتات الأمنية التي ما لبثت أن خطفت البسمة من كل رياضي عربي، لتؤكد الطائرات ا لحربية الإسرائيلية مجدداً أن الديار ستبقى مغلقة والملاعب مدمرة والطرقات مقطوعة في لبنان الرازح تحت نيران بغيضة لم تستثن أي مكان أو فئة أو عرق. 15 يوماً من الحرب التدميرية الدموية المؤلمة من قبل آلة الحرب الغاشمة للعدو الصهيوني الذي لم يكتف خلالها بتدمير حاقد على البنى التحتية للبنان وإلى السعي أيضاً إلى القضاء على استعادة دوره الرياضي عبر الهمجية المفرطة التي طالما اشتهر بها وكرسها من خلال تركيز عدوانه على المنشآت الرياضية في كل المدن اللبنانية الكبرى ليحوول دون إقامة بطولة غرب آسيا الرابعة لكرة القدم والتي تحمل اسم «دورة الشهيد الرئيس رفيق الحريري» وتأجيلها حتى إشعار آخر.

الاسبوع الماضي أقر اتحاد غرب آسيا لكرة القدم، الذي يتخذ من العاصمة الاردنية عمان مقراً له، عن تأجيل موعد إنطلاق بطولة غرب آسيا الرابعة لكرة القدم بمشاركة ثماني منتخبات والتي كان من المقرر إقامتها في لبنان، من 25 الشهر الجاري حتى 3 أغسطس المقبل، إلى حين إنتهاء العدوان الاسرائيلي على الاراضي اللبنانية وتطورات تداعياتها الأمنية الخطيرة والتي أدت إلى إغلاق مطار بيروت الدولي بعد تعرضه للقصف المركز من قبل طيران العدو الاسرائيلي، الأمر الذي جعل اتحاد غرب آسيا يفكر جدياً بنقل البطولة إلى الأردن، لكنه تردد عن اتخاذ هذا القرار مراعاة لظروف اللبنانيين وايضاً بسبب ارتباطات تجارية وإعلانية مع الشركات الراعية في لبنان وكذلك تخليداً لذكرى الرئيس الشهيد رفيق الحريري التي تحمل البطولة اسمه.

يذكر أن الاتحاد اللبناني لكرة القدم اتفق مبدئيا بعد التشاور مع اتحاد غرب آسيا على إقامة البطولة في لبنان في اكتوبر المقبل إذا هدأت الأوضاع الأمنية.

بلون أصفر.. الحالة تنتظر نقطة الاحتفاء

أحمد زيد

على مستوى الوطن الكبير تسود هذه الأيام اخبار الحرب، عامدةٍ إسرائيل أن تجعل الانسان العربي عرضة للموت، فيوماً عن يوم تزداد قوافل الشهداء ويبقى الجرح قابعاً داخل القلوب العربية، ومهما يكن البعاد بين الدول الاسلامية والعربية غير أن حرائق الحروب وروائح البارود في لبنان وفلسطين تصيب النفس بموات أمل الخلاص والسلامة في ذات المكان، ما يجعل الإنسان على مستوى الوطن الواحد لا يأبه بانتصارات الداخل في أية مجالات، وبما أن الكارثة تعاود بين وقت وآخر على شعب أعزل إلا من حالة صمود وفرصة انتظار موقف عربي، مع ذلك يبقى هكذا حال الحياة بين متغير وآخر، قوي وضعيف، حاضر وغائب، وهكذا أعلن الصقر الحالمي حضوره وهو الذي ظل طوال تاريخه الرياضي غائباً عن الساحة الرياضية فلم تطأ أقدام لاعبيه مكان تسلم الريادة جماعياً. هذه المرة يبدو الصقر مغايراً عن ذي قبل إنه الحاضر في رياضة تعز، فقط نقطة واحدة تأجل برنامج الإعداد للإحتفاء بالبطل الحقيقي لموسم 2005-2006، هذا الموسم بدأ بلون أصفر فمنذ إنطلاق المسابقة المحلية «لكرة القدم» ثبت حاله وقوى مستواه وازداد اطمئنان جمهوره، منذ بدء البطولة، ومع قرب ختامها ما يزال التاريخ الرياضي محلياً يشهد للصقر تقدمه صوب اللقب، حتى أن المتتبعين لهذا الموسم يخالجهم شعور بأن مشاركه أصفر الحالمة ماهي إلا حالة تربص لبطولات قادمة، فالمستوى الفني للصقر مقارنة بالفرق الأخرى القوية على مستوى الداخل أكثر من رائع بثبات التحسن تصاعدياً، غير أن الصقر بحاجة إلى استيعاب حالة التغيير، وبخاصة أن مستوى فرقنا الكروية غير ثابت والمستوى الفني بالنسبة للاعبينا متغير وباتجاه عكس المطلوب، وهذه حالة ملازمة، بل تكاد تشكل أزمة كرتنا المزمنة؛ والصقر يسري عليه ما يسري على بقية الفرق من متغيرات سواء من ناحية تطور كرته أم تراجعها بناءً على الاعداد والتجهيز المسبقين وجاهزية عناصره. صحيح ما كان بالأمس صعب المنال حققه صقر اليوم لكن الاهم لقادم الايام ترتيب البيت الاصفر للحفاظ على ديمومة ما وصل إليه من حب وتشجيع جماهير تعز التي ظلت تؤازره في كل لقاءاته، لذلك عليه أن يحاذر الأخذ بالمفاخرة إذا ما تم انجاز لقب جديد للحالمة، نأمل بأن لا يأخذه الغرور للتصارع خارج ا لهم الرياضي والكروي.. إن ماحدث لبطل الحالمة القديم وطاهشها اللذي أعلن الوصافة ذات سنة ولم يتمكنا من الحفاظ على قدرة البقاء فنالهما خسران المجد والأضواء فلعملاقي رياضه تعز، الأهلي والطليعة حكاية مؤلمة ولا بد لصقر الحالمة التعرف على الحضور بقوة والذي بالنسبة لاندية تعز أنه يعقبه غياب وبخاصة إذا ما إتكأ على موسم أصفر خالص، وحتى يكون تكرار اللقب للحالمة على الصقر أن يعرف كيف يتمسك بخصائص النجاح التي نفذ بها محطات الدوري. المهم أن لا تتوقف نجاحاته عند بطولة واحدة، عليه أن يحاول دخول قاموس الابطال وأن يمتلك ثقافة الظفر بأكثر من لقب حتى يتسنى له ملامسة التحولات التي تكون منفذاً له للتنافس في الميادين الرياضية هم بشر والصقر النادي امتلك البشر والادارة والميدان وحقق الانتصارات إلا أنه في أحايين كثيرة يبقى مسمى البطل هو الممر الحقيقي للتواجد مجدداً.

سباق محموم لاستثمار عائداتها

الجماهير.. فاكهة ووقود البطولات

■ طلال سفيان

اصبحت رؤية الجماهير في مدرجات الملاعب والشوارع متعة تفوق متعة الكثير من مباريات البطولات.. صورة حية لأحاسيس وأهازيج وصرخات انتصار ودموع الهزيمة والسخط.. بهجة الانفعال والتوحد بين كل أجناس البشر.

ولا توجد بطولة رياضية بدون صراع على جيوب ومحبي الألعاب الرياضية، حيث أصبح مونديال كرة القدم مناسبة لجني مكاسب إضافية. الأرقام لم تعد بعشرات الملايين، ولكن أصبحت تحسب بالمليارات، ولهذا أصبح الأمر يستحق أن يتحول التنافس إلى حرب تجارية مستعرة، لكل شركة فيها خططها وفلسفتها وكل منها تعد الحسابات بطريقتها.

في البطولات الرياضية تزداد المنافسة بين الشركات، فالأرباح تتضاعف والبضائع تصبح أكثر رواجاً، كما أن هذا التنافس الذي يتجاوز الأصفار الستة إلى مليارات الدولارات تحكمها حسابات دقيقة.

كما يعد المونديال مهرجاناً دولياً وصناعة استثمارية ضخمة تدر مليارات الدولارات، حيث تقوم هذه البطولات بتشغيل جميع مرافق وفنادق ومطاعم وأسواق البلدان المنظمة بطاقاتها القصوى مثل وسائل المواصلات وسوق الاتصالات والخدمات المصرفية وحركة السياحة مما يعني طفرة إقتصادية طويلة المدى.

فقد ساهم المونديال الكروي الأخير في ارتفاع حالة الرواج الاقتصادي في ألمانيا، حيث زاد معدل الدخل القومي بنحو 10 مليارات يورو وانخفضت معدلات البطالة بنسبة 2٪ بعد أن وفرت البطولة 60ألف فرصة عمل مؤقت و20ألف فرصة عمل دائمة حيث انفق الضيوف الذين وصل عددهم إلى المليون والنصف ما يقارب مليارى يورو وهو رقم يزيد الضعف على ما تحققه الدورة الأولمبية.

كما أنتعش الاقتصاد الألماني الذي شهد نمواً لم يعرفه منذ خمس سنوات، حيث حقق أصحاب المهن الصغيرة والتجارة المحدودة مكاسب تقدر بمليارين و20مليون دولار.

أغنياء.. فوربس

تسعى العديد من الدول إلى تنظيم الأحداث الرياضية لتكون سبباً في انتعاش الاقتصاد، حيث أصبحت بعض الدول تعتمد على تجارة كرة القدم في دخلها العام.. فالبرازيل مثلاً لها أكثر من 5 آلاف لاعب محترف خارج حدودها، ويتوقع أن تتمكن اللعبة من المساهمة بنسبة 4٪ من الناتج المحلي خلال بضع سنوات، مؤخراً قامت مجلة فوربس الاقتصادية الامريكية المتخصصة بوضع لائحة تضم أغنى الأندية العالمية، حيث احتل نادي ما نشستر يونايتد الانجليزي رأس القائمة كأغنى نادٍ في العالم بعد أن بلغت قيمته السوقية بحدود (1075) مليار يورو. وتبلغ عائداته الإجمالية السنوية ما يقارب (249) مليون يورو، كما يشارك الاقتصاد الرياضي بمعدل 2٪ من الدخل القومي في بريطانيا، حيث تحتل تسعة من أنديتها قائمة الفرق العشرين الأكثر ثراءً في العالم.

فسحة

تغيير اللعبة

لئن كانت النطحة التي سدّدها زين الدين زيدان الى صدر ماركو ماتيراتزي قد أخرجت اللاعب الجزائري الفرنسي من الملعب ومن دائرة الانتصار المونديالي الأخير، فإنها تصلح على يبدو لتكون عنواناً لمرحلة مهارات رأسية، أقلها النطح.

من دون الدخول في تبريرات الناطح، او تفنيدات المنطوح، سوف نرى بعد اليوم، الى النطح المبارك الذي يكون الفصل لكل المسائل بالغة العناد والغدر والتعدي والقسوة والإجرام. لا بأس من تعميم تجربة زيدان، ولينفجر المقهورون على غراره، وأصحاب القضايا، والاعراض والارض والشرف، ناطحين رموز الأذى، والمتسببين في ذلهم وصبرهم الذي نفذ. لينطح كل أحد، الأحد الآخر الظالم والمكيود، والمتشدّق مع ذلك، بإحقاق الحق، وإرساء العدل والديموقراطيات.

في هذه النطحة، ونجدٍ أن لا بدّ منها ولا مناص، ثمة رؤى ساخرة ونقدية أيضاً، تتماهى مع ما آلت إليه أحوالنا اللبنانية والفلسطينية، من دون تأويلات كثيرة. وبقدر من الاحتياط والحرص، نجدنا ميالين في النواحي الداخلية من قلوبنا، الى النطحة التي وجّهها حزب الله الى إسرائيل المتمادية في اعتداءاتها تحت سمع العالم وبصره، مسجلاً اللمسة المنعشة لأرواحنا، التي عاودتها زهرة الشرف وزهوه، من دون كثير تفكير، بالتباسات او تعدّد في مغازي العمل، أو توقيته، أو الجهات التي تسنده.

السؤال المطروح الآن، في ظل هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، والقتل الاسرائيلي للمواطنين الأبرياء، والترويع الكامل للمدنيين، ودكّ البُنى التحتية والفوقية، للبلد الناهض حديثاً من دمار كبير، هل النطح فعلاً هو آخر الدواء، وهل تغيير قواعد اللعبة، بل والخروج من الملعب نهائياً هو الحل؟ الجواب سهل عند حزب الله. سهل على صعوبته، وجواباً حاسماً يقلب الطاولة على الذين يحسبون أنهم يحرجونه. جواب سهل إذ ليست إسرائيل بالعدو الذي يمكنك من أجوبة متنوّعة، ولا من خيارات كثيرة.

استطراداً، وربما من الجهة المعاكسة، نرى في أن الحياة تتطور دائماً وتتابع سيرها، لكن ليس تبعاً لا للناطح ولا للمنطوح، وان تغيير نظام اللعب، سوف لن تنعشه على الدوام النطحات المتبادلة، بل يبدو النطح أحياناً، تهكماً على الحياة نفسها.

■ عناية جابر
عن «السفير» اللبنانية

واجهة

يعقوبيان بالفرنسية

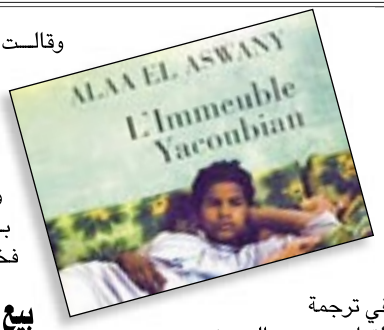

رواية الكاتب علاء الاسواني «عمارة يعقوبيان» والصادرة قبل اعوام عن مكتبة «مدبولي» بالقاهرة، صدرت مؤخراً مترجمة للغة الفرنسية عن دار «أكت سود» المتخصصة في ترجمة الأدب العربي. ما يأتي صدور الرواية مترجمة بالتزامن مع بدء العروض الجماهيرية لفيلم سينمائي مأخوذ عنها بمشاركة عدد كبير من نجوم السينما المصرية.

كيشا وهيام في أماكن ووجوه

افتتح الاثنين بالمتحف الوطني بصنعاء المعرض اليمني الامريكي الاول للتصوير الفوتغرافي من تنفيذ الامريكية كيشا تومر واليمنية هيام العميسي.

وقالت توفر في تصريح لـ«يمن نيوز» لا يمكن التعرف على الثقافة الاجتماعية دون ان يكون للانسان حضور وهو ما قامت بعكسه على صور المعرض.

من جهتها قالت هيام العميسي عن فكرة المعرض انها قامت على أساس عكس كل مصورة للحالة الاجتماعية والثقافية لليمن. وأضافت العميسي والتي تشارك في المعرض بـ24 صورة أن إقامة هذا النشاط هو تجربة ناجحة لها وهي فخورة بذلك.

بيع بلد

منعت الرقابة على المصنفات الفنية بمصر عرض مسرحية عنوانها «بلاد في المزاد» لإنها تحكي عن بلد لا تحدده تبيعة حكومته مقابل عمولات مالية. وقال رئيس الرقابة علي أبو شادي إن الرقابة رفضت السماح بعرض المسرحية لإنها تتجاوز القانون، موضحاً في تصريحه لجريدة «القاهرة» المصرية ان المسرحية تتهم حكومة البلاد ببيعها وبقبض عمولات من مشترين اجانب، وفي النهاية يقوم الجيش باسقاط النظام. من جهته رفض محسن الجلاد كاتب المسرحية قرار الرقابة قائلاً إن ليس من حقها ان تنصب نفسها حكماً على الابداع الفني.

وقال «من حقي كمؤلف أن أقدم النص المسرحي كيفما يتراء لي، والخيال

أي حماقة هي الحرب!

جاك بريفير*

أتذكرين باربارا!
إذ كانت تمطر بلا توقف ذلك اليوم على «برست»
وكنت تسيرين مبتسمة، متفتحة، فرحة ومبللة تحت المطر.
أتذكرين باربارا!
إذ كانت تمطر بلا توقف على «برست»
عندما التقيتك في شارع «سيام»
مبتسمة وأنا أيضاً.
أتذكرين باربارا!
أنتِ التي لم أكن أعرفها
وأنتِ التي لم تكن تعرفني.
أتذكرين، أتذكرين مع هذا ذلك اليوم
ولا تنسي رجلاً احتمى بأحد الأزقة
ونادى باسمكِ.. باربارا
فركضت نحوه تحت المطر
مبللة متفتحة وفرحه
مرتمية بين ذراعيه.
أتذكرين ذلك باربارا
ولا تحنقي إذ أخاطبك بلا كلفة.
هكذا أتحدث مع كل الذين أحبهم
وإن لم أكن قد رأيتهم سوى مرة واحدة
أتذكرين باربارا!
ولا تنسي ذلك المطر الخفيف السعيد،
المتساقط على وجهك المبتهج
على تلك المدينة السعيدة
ذاك المطر الساقط على البحر،
على مخزن الاسلحة، على مركب «أوسان»

آه باربارا:
أي حماقة هي الحرب!
ماذا حل بكِ الآن؟
تحت هذا المطر الحديدي،
مطر النار والحديد والدم
وماذا عن ذاك الذي كان يضمك بعشق بين ذراعيه،
هل مات أم أختفى أم مازال حياً!
آه باربارا:
كانت تمطر بلا توقف على «بريست»
كما لم تمطر من قبل،
لم يعد ذلك كما كان إذ تخرب كل شيء
هو مطر الحِداد المخيف المؤسف
حتى إنها ليست ذات العاصفة
عاصفة الحديد والدم
هي ببساطة مجرد سحب، تنفق مثل ككلاب
كلاب تختفي برفقة خيط مائي على «برست»
ماضية لتتحلل بعيداً/ بعيداً جداً عن «برست»
التي لم يبق منها شيء.

● العنوان الأصلي للنص هو «باربارا»
والعنوان أعلاه من وضع المترجم

هوامش حول الحرب

باسم النبريص*

كآبة
منذورٌ لأكتئب.
كل ما صنعه البشر لا يروق
في عينيّ. وحتى ما هو فطري
وطبيعي، لديّ ملاحظاتٌ
جادّةٌ عليه. منذورٌ
لأكتئب.
(....)

أنا باسم النبريص.أصطاد الظلَّ إذ تهبطُ العتمة. أصطاد الحشرجة من كل صوت. أعرف متى سينهار رجلٌ وهو في كامل صموده. متى ستقول كل ما ليس حقيقتها، امرأةٌ ثاكلة. أنا باسم النبريص، الذي رأى، الذي عاش، الذي غضبَ، الذي أحرق ملايين اللفافات. لم يقدّرني أحد. لم يأبه بي ولا بهم واحد. أنا باسم النبريص، وتلك مهنة آخر العمر: كل مساء، أجلس على كرسي وحيد، في غرفة وحيدة، في كون وحيد: كل يوم، أصطاد الظلّ من ثنيات العتمة. وأرقب حشرجة كل صوت. ولا أكفّ عن الغضب.
(...)

صباحات حرب. لا كهرباء. تعوّدت أن أكتب على الشاشة. أحاول مع القلم. أحسّه دودة إسكارس في يدي. أكفّ. صباحات حرب. لا ماء في الخزّان العلوي. لا فواكه في السوق. روتيني تبخّر. عاداتي تشوّشت. حتى القراءة، لها طعم البراز. صباحات حرب. وأنا بالأحرى، مريض هذا العالم. مريض هذه الصباحات.
(...)

لعنة الحرب، أنها تلغي فرديتك تماماً. تماهيك مع الجماعة: مصيرك من مصيرها. خبزك من خبزها. أمنك من أمنها. وما من بطولة لك الآن، سوى حراسة فرديتك، وسقايتها ورعايتها، حتى ولو كلفك ذلك، تهمة الأنانية، تهمة الجنون...
(...)

يقصفون: منذ ليلتين يقصفون. أنت كلا. أنت لا تخشى القذيفة. ما تخشاه أبعد وأنكى: منذ ليلتين، تطارد قصيدة ولا تجدها. إن تلك، بالنسبة لمن هم على غرارك، هي " خسارة الحرب ". خسارة تضاف إلى كل الخسارات. خسارة تضاف إلى مسيرة طويلة مما يمكن تسميته ب: الغباء البشري. حذار! إنهم، أيضاً وأيضاً، يقتلون أجنة القصائد!
(...)

الجمال حصانة ضد الحرب. حصانةُ الحرب. ما إن يبدأ القصفُ، ما

وأخرى

جماليات الحرب

● أتخذ الايطالي روبيرتو بنيني الحرب كلعبة. قمّطها بقماش كوميدي برفقة صبيه التائه في فيلمه «الحياة حلوة». على هذا استحق جائزتين كبيرتين في مسابقة الاوسكار العام 1998 لافضل فيلم وممثل لعمل اجنبي. هي الحرب إذن، يقول بنيني، وعليه فلا بأس من بضع خطوات أخرى في قلب الأمام وما بعده.

في جهة أخرى نلاقي من يتحدث عن جماليات الحرب. لكن أللحرب، في أي من تفاصيلها السوداء جمالية ما؟ ذات الحرب في بؤسها وقتامتها وقذراتها وبكل ما تأت به من موت واختفاء. الموت في مقابل الشرف والكرامة وعمامة السيد كما وعده ووعيده. الموت حتماً تحت اطارات عدم التوازن كما ونوعا. الموت يقيناً بالتوازي مع كل ما لا يمكن وضعه في خانة تواز يستحيل تعريفها وتوصيفها هنا او بعد حين.

● هي الحرب إذن بكل كثافتها أتت من لعبة جنديين، مجرد حسبة استغرقت وقتها في سطرها الوحيد. لم تذهب أبداً، ولم تفكر في احتمالات وجود أسطر أخرى تالية وربما صفحات للطرف الآخر حق تحبيرها بلون أسود تام. هي الحرب إذن تأتي ملاصقة لما أفصح به سارتر الناس بحاجة إلى أساس عقلي أو منطقي لحياتهم غير أنهم غير قادرين على تحقيق ذلك، ولهذا تجد إن حياتهم هي معاناة متواصلة وعقيمة».

● «أريد فقط أن أموت في معركتي الخاصة». كتبت شاعرة لبنانية. الحديث هنا عن حتمية الموت لكن بمستوجبات مغايرة للدارج والسائد الآن، الموت مقابل اللاشيئ، وفوق ذلك الابتهاج به والترحيب كما والرقص في مظاهرات التأييد واسعة النطاق وحتى آخر نقطة دم.

في هذه المساحة من شاشة «النداء» محاولة بسيطة لفتح دوائر صغيرة من شعر وكتابة وصورة، على دائرة الحرب الكبرى، على اتساعها وهمجيتها.. والرجاء بقرب فراغها وتوقفها كبير.

■ جمال جبران

الاربعاء 1 رجب 1427هـ الموافق 26 يوليو 2006 العدد (65)
Wed. 1/7/1427 - 26 July 2006 No. (65)

يسمح بذلك وأكثر، موضحاً أن مسرحيته خيالية وتحكي عن دولة غير محددة في منطقة القطب الجنوبي عام 2025.

كامو في مجلة الادب

حمل العدد الجديد من «مجلة الأدب» الفرنسية ملفاً خاصاً بالروائي والكاتب الفرنسي ألبير كامو صاحب أعمال «الغريب والطاعون والرجل الثائر». كاموا الجزائري المولد والفرنسي النشئة من أبوين فرنسيين من أصحاب «الأقدام السوداء» والصفة لازمة باولئك المهاجرين الفرنسيين الذين اتخذوا من الجزائر ارضاً ووطناً وقت احتلالها.

حليم في السيما

بدأت مطلع الاسبوع الفائت العروض الجماهيرية لفيلم «حليم» المأخوذة عن قصة حياة المطرب عبدالحليم حافظ. الفيلم الذي كلفت الدعاية له ميزانية ضخمة في سابقة لم تحدث في تاريخ السيما المصرية، قام ببطولته الفنان الراحل احمد زكي في آخر أدوار السينمائية. المعروف ان الموت لم يمنح زكي فرصة اكمال الفيلم بما أدى بالمخرج شريف عرفه الاستعانة بابن الممثل الراحل هيثم لاستكمال باقي مشاهد العمل.

فصل الموظف العام في كتاب

للباحث يحيى قاسم علي سهل صدر كتاب «فصل الموظف العام. دراسة مقارنة». منجز بغرض الحصول على شهادة الدكتوراة في مجال القانون الاداري تقدم بها الباحث إلى جامعة الجزائر العام الدراسي 2005/2006. تناول الكتاب.

في فصوله ماهية الفصل وصوره والضمانات المقررة للموظف المفصول وكذا مناقشته لأساس الفصل التأديبي إضافة للسلطة التأديبية المختصة باصدار قرار الفصل والرقابة عليه. صدر الكتاب في 428 صفحة من القطع الكبير عن مكتبة ومركز الصادق بصنعاء.

التمرد الشيعي في اليمن

عن مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر أصدر الكاتب والصحفي عادل الأحمدي كتاب «الزهر والحجر- التمرد الشيعي في اليمن وموقع الاقليات الشيعية في السيناريو الجديد». انجز الاحمدي كتابه مندفعاً من فرصة ذهابه إلى مدينة صعدة في الاسبوع الاولى على اندلاع المواجهات المسلحة بين السلطات اليمنية واتباع الحوثي والتي عاد منها محملاً بمقالة انجزها لصحيفة الثقافية. ومنها جاء الكتاب في 448 صفحة من القطع الكبير حاوياً ملاحق ووثائق وصور.

مقاطع من «مدنة مع المغول أمام غابة السنديان» لمحمود درويش

... كلُّ شيء يدلُّ على عَبَثِ الريح، لكننا لا نَهُبُّ هباءْ
رُبَّما كان هذا النهارُ أَخَفَّ علينا من الأَمس، نحن الذينْ
قد أَطالوا المكوثَ أَمام السماء، ولم يعبدوا غير ما فَقَدُوا
من عبادتهمْ. رُبَّما كانتِ الأَرضُ أَوسعَ من وَصْفها. ربما
كان هذا الطريقُ دخولاً مع الريح..
في غابة السنديانْ
الضحايا تَمُرُّ من الجانبينْ، تقول كلامًا أَخيرًا وتسقط في
عالَم واحد. سوف ينتصرُ النسْرُ والسنديانُ عليها، فلا بُدَّ مِنْ
هُدْنَة للشقَائق في السهل كي تُخْفِيَ الميتين على الجانبين، وَكيْ
نَتَبَادَلَ بَعْضَ الشتائم قبل الوصولِ إلى التلّ. لا بُدَّ مِنْ
تَعَب آدميّ يُحَوِّل تلك الخيولَ إلى..
كائنَاتٍ من السنديانْ

... كُلُّ حرب تُعَلِّمنا أَن نحبَّ الطبيعة أَكثرَ: بعد الحصارْ
نَعْتَني بالرَّنابق أَكثرَ، نقطف قُطْنَ الحنان من اللَوْزِ في
شهر آذارَ. نزرعَ غارديníا في الرخام، ونَسْقي نباتَات جيراننا
عندما يذهبون إلى صَيْد غزلاننا. فمتى تَضَعُ الحربُ أَوزارها
كي نفُكَّ خُصُورَ النساء على التلّ..
من عُقدة الرَّمز في السنديانْ؟
ليت أَعداءَنا يأخذون مقاعدنا في الأَساطير، كي يعلموا
كم نُحبُّ الرصيفَ الذي يكرهون.. ويا ليتهم يأخذونْ
ما لنا من نُحاس وبرْق.. لنأخذ منهم حرير الضجرْ
ليت أَعداءنا يقرأون رسائلنا مرتين، ثلاثًا.. ليعتذروا
للفراشة عن لعبة النار..
في غابة السنديانْ

... الحروب تُعَلِّمنا أَنِ نذوق الهواء وأَن نمدح الماء. كَمْ
ليلةً سوف نفرح بالحُمُّص الصلْب والكستنا في جيوب معاطفنا؟
أَمْ سننسى مهارتنا في امتصاص الرذاذ؟ ونسأل: هَلْ
كان في وُسْع مَنْ مات ألاَّ يموت ليبدأ سيرتَهُ من هنا؟
رُبَّما.. رُبَّما نستطيع مديح النبيذ ونرفعُ
نخْبًا لأَرملة السنديانْ
كُلُّ قَلْب هنا لا يردُّ على الناي يسقط في
شَرَك العنكبوت. تمهَّلْ تمهَّلْ لتسمع رَجْعَ الصدى
فوق خيل العَدُوّ، فإنَّ المغُول يُحبُّون خمرتنا
ويريدون أَن يَرْتدوا جلد زوجاتنا في الليالي، وأَنْ
يأخذوا شعراء القبيلة أَسرى، وأَنْ
يقطعُوا شَجَرَ السنديانْ

... الحُروبُ تعلِّمنا أَن نحبَّ التفاصيل: شكْل مفاتيح أَبوابنا،
أَن نُمَشِّط حنطتنا بالرموش، ونمشي خِفَافًا على أَرَضنا،
أَن نقدِّسَ ساعات قبل الغروب على شجَر الزَّنْزَلَخْت..
والحروبُ تُعَلِّمُنَا أَن نرى صورة الله في كل شيء، وأَنْ
نَتَحَمَّل عبء الأَساطير كي نُخْرِجَ الوحشَ..
من قصَّة السنديانْ
كم سنضحك من سُوس خُبْز الحروب ومن دُود ماء الحروب، إذا
ما انتصرنا نُعَلِّقُ أَعلامنا السودَ فوق حبال الغَسيلْ
ثم نَصْنَع منها جواربَ.. أَما النشيدُ، فلا بُدَّ من رَفْعِه
في جنازات أَبطالنا الخالدين.. وأَما السبايا، فلا
بُدَّ من عَتْقهنَّ، ولا بُدَّ من مَطرٍ
فوق ذاكرة السنديانْ
خَلْفَ هذا المساء نرى ما تبقَّى من الليل، عما قليلْ
يشرب القَمَرُ الحُرُّ شايَ المُحارب تحت الشجَرْ
قَمَرٌ واحدٌ للجميع على الخندقين لَهُمْ ولنا، هَلْ لَهُمْ
خلف تلك الجبال بيوتٌ من الطين، شايٌ، ونايٌ؟ وهَلْ
عندهُمْ حَبَقٌ مثلنا يُرجع الذاهبين من الموت...
في غابة السنديانْ؟

... وأَخيرًا، صعدْنا إلى التَلِّ. ها نحن نرتفع الآن
فوق جذوع الحكاية.. ينبت عُشْبٌ جديد على دمنا وعلى دمهِمْ.
سوف نحشو بنادقنا بالرياحين، سوف نُطَوِّق أَعناقَ ذاك
الحمام بأَوسمة العائدين.. ولكننا
لم نجد أَحدًا يقبل السّلْم.. لا نحن نحن ولا غيرنا غيرنا
البَنادِقُ مكسورة.. والحَمامُ يطير بعيدًا بعيدًا
لم نجد أَحدًا هُهُنا..
لم نجد أَحدًا..
لم نجد غابة السنديانْ

إن يئـزّ ويصفر الهواء، ألتجئ، لا إلى حائط داخلي، بل إلى زوجتي: إلى جمالها الأيقوني وعينيها الخضراوين.

(...)

ما إن أغفو بعد لأيّ، حتى تزلزلني غاراتهم الوهمية. ذلك الانفجار الصائت الهائل: انفجار المعدن الجحيمي المسمّى بطائرة f 16. إنه يوقظني مرعوباً من سابع نومة. بعد هذا العمر الطويل، عمري وعمرها، ما الذي تريده دولة إسرائيل من شاعر هامشي؟

(...)

انهضي يا بلادي. انهضي من رمادك. لكن كيف وهي مغيّبة تحت عباءة إسلامهم السياسي. هذا النوع من الدين، هو تحديداً الذي أفسد كل شيء: الدينَ والسياسةَ، العبادَ والبلاد، الماء والهواء. معاً وجميعاً. كلا. ليس الأمر بالسهل. الطبقة الأولى لا تكفينا. كلا نحتاج إلى عدة طبقات من الرماد.

(...)

ننتظر الحرب. أسبوعاً ونحن ننتظر الحرب. يجتاحون؟ لا يجتاحون؟ سؤالٍ كل يومٍ كل لحظة. أعصابنا تهرّأت. ذا ما يبتغيه العدو: ننهار نفسياً وعصبياً. ثم بعدها يدخلون. وكما في كل حرب، تغيب الشفقة، ويرجع ابن آدم إلى وحشيته. حدث ذلك في جنين، ونخشى حدوثه الآن في غزة. فماذا عنك؟ ماذا عنك يا صديقي؟ لديك أولاد ومسؤوليات. لديك، كما الجميع، مخاوف وهواجس. لكنك تزيد عليهم، برعب من نوع خاص: رعب ثقافي. ماذا عن المكتبة؟ ماذا لو حرقوها ودمروها؟ كل شقا عمرك، وضعته فيها. حرمت نفسك وحرمت العائلة، من أجل تغطية فجوات عديدة في الروح. هل يفهم جنود [تساهل] ذلك؟ هل، لو دخلوا بيتك، ستتحفك الصدفة بجندي احتياط مثقف ومتذوق للأدب والموسيقى، فيرحم مكتبتك، ويدعها لشأنها؟ ذلك ما تأمل. ذلك ما تحلم، ولو بدا هذا الحلم الخلاصي، زائداً وثقيلاً على مزاج هذه اللحظة.

(...)

إنها الحرب! نحن نمزح، وهم بسوداويتهم الأوروبية، بميراث أوشفتس على كواهلهم، يدخلون! الحرب: كل هذه الدبابات والمجنزرات وآلاف جنود البر والجو، ليس من أجل نزهة. الحرب.. فمن ينقذنا من الطرفين؟ من أفعال مقاومينا وأوهامهم، من طفولتهم العقلية ومخيالهم الشرقي، من عدم رحمتهم بنا؟ ومن ينقذنا من جنون، دموية وجهامة وسوداوية إسرائيل؟

(...)

خمسة عشر شهيداً في شمال وجنوب القطاع. أنتَ مأخوذٌ بالكتابة، منذ جاءت الكهرباء، التي لا تجيء سوى ست ساعات في اليوم، وهم حولك، في السودانية وشرق خان يونس، يموتون ويجرحون. خمسة عشر شهيداً، ولا تسأل عن المصابين الستين، في هذا اليوم الأسود العادي، من أيام الله السوداء العادية، في هذا الوطن الأسود العادي، مثل أفكارك العادية السوداء. وطن ينزف، ومسيرة آلام لا تنتهي، وعلى السائرين في درب الجلجلة، أن يتزوّدوا باحتمال ألف عام من الحداد، كي لا يهنوا ولا ترتبك خطواتهم الصاعدة. فالجلجلة لا تنتهيَ، ولا إسرائيل تشبع، ولا أيضاً مسوّقو بضاعة الموت عندنا.

(...)

عن ألم أن يشيّع الآباءُ أولادهم. عن ألم أن يشيع الطلابُ زملاءهم. عن ألم أن تقفر المساءاتُ من الواجب المدرسيّ، الصباحاتُ من زهو التفوّق في الصفّ. عن ألم أن ينكسر برعمُ الحب البريء بين زهرتين. عن ألم أن تصفعكَ المقبرةُ بهدوئها الساكن، كلما زرتَ قبراً. كل هذه الآلام كومٌ، وذلك الألمُ كومٌ آخر: ألمُ أن يموت الفتى وهو، بحجره الأعزل، حقيقةً، يمزح. حقيقةً، فقط، يودّ أن يجرّب ما يراه في التلفزيون، ما يفعله أترابٌ له. هو يمزح، يلعب، وهم، القاطنون أبراج الدبابات، بأرواحهم الأوروبية السوداء، لا يلعبون!

(...)

يا بلادي. يا فمَ الوحش الذي لا يرتوي. يا آكلة الجثث مثل ضبع الغابة. يا نكروفيل كل فتى ميت. كل فتاة ميتة. أغربي يا بلادي، انزاحي ولو هنيهةً عن صدورنا، نحن أولادك الطيبين.

(...)

نريد شباباً يكتبون قصائد في أجساد حبيباتهم. نريد شباباً يواصلون الحياة، يعبرون كل محطاتها، يشيخون ويهرمون، شأن كل البشر. ولا نريدكَ تقصفين أعمارهم على حين يفاعة أو مراهقة. لا نريدك مدمنة لموتهم المفاجئ مثل صاروخٍ أباتشي. نريد جنّةً للصبايا يوم عرسهنّ. ولا نريد دم عرسانهم، وشاحاً أحمر، على وجوههنّ، إلى الأبد. يا بلادي... يا بلادي.

* شاعر وكاتب فلسطيني مقيم في غزة

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 1 رجب 1427هـ الموافق 26 يوليو 2006 العدد (65) Wed. 1/7/1427 - 26 July 2006 No. (65)

الآن..

يمكنكم متابعة الندى عبر الانترنت

www.alnedaa.net

البشارة الأمريكية

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

الحمد لله أنه لم يقدر للقمة العربية الطارئة التي دعت لها اليمن أن تنعقد وإلا لكانت حرب عالمية ثالثة قد اعلنت في منطقة الشرق الأوسط..

ولأن الوقائع تؤكد أن القمة، وإن عقدت فلن يصدر عنها ما يساعد على مساندة الشعب اللبناني الذي يتعرض لعملية إبادة منظمة فإن ما يمكن اعتباره ايجابياً لو تم هو أن هذه الأحداث قد أوجدت اصطفافاً واضحاً بين الدول العربية الفقيرة الملتزمة بإصلاحات ديمقراطية في موازات مجموعة المال العربي التي تسعى لمقايضة الولايات المتحدة بالنفط والتأييد لسياستها الهوجاء تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في مقابل تجنبها المطالبات بإصلاحات دستورية وقانونية تعزز من الحريات ومشاركة الناس في الحكم..

بإستثناء سوريا، التي تحول ربيع «بشارها» إلى خريف دفنت اوراقه كل الاماني التي ارتبطت بمجيئه إلى كرسي الحكم، فإن الدول التي أعلنت موقفاً خجولاً من العدوان وتجنبت ادانة المقاومة ووافقت على القمة الطارئة، لديها نظم حكم شبه ديمقراطية أكان ذلك في اليمن او في الجزائر أو البحرين أوحتى في مصر وجزر القمر وجيبوتي. وفي الجهة الأخرى كان المتبرعون بالإدانة المبكرة والساعون لإسكات الاصوات الناقدة لمواقفهم بالتبرع بعشرات المليارات للبنان.

للولايات المتحدة تجربة ناجحة في احتضان الانظمة الدكتاتورية واستخدامها في ضرب المعارضين لسياستها. وفي حالة الصراع مع المعسكر الشرقي ما يؤكد هذه الحقيقة، وفي نشوء تنظيم القاعدة والدمار الذي يعصف بالبشرية كان للأداءالامريكي دور اساسي في هذه الصناعة.

اليوم ورئيسة الدبلوماسية الامريكية تبشر بشرق اوسط جديد سيبنى على جثث مئات من المدنين اللبنانيين وعلى اطلال الجسور والطرقات ومباني الوزارات في لبنان فلسطين اشعر ان أن واشنطن تهيئ العالم لصناعة ارهاب جديد يتخطى المصنع الذي اقيمت قواعده في «بيشاور» تحت لواء جهاد الكفار.

الوزيرة رايس و بكل صلف ترى ان اي مطالبة لوقف اطلاق النار «كذب»، لأن الحقيقة لدى هذه الإدارة اليمينية المتصهينة هي جثث الاطفال والنساء وهم يصهرون داخل حافلة حين كانوا يفرون بحثاً عن ملجأ من جحيم تكنولوجيا الحرب الأمريكية. والحقيقة، التي لا يريد (العقلانيون) العرب فهمها، هي ان تشريد مليون لبناني ودك البنية التحتية لهذا البلد هو السلام الذي بُشرنا به، وأن اعتقال عشرة آلاف فلسطيني وسجن اربعة ملايين في قطاع غزة والضفة الغربية هو مشروع الاصلاحات الذي تطلعنا إليه.

طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات تلقت الحركة السياسية في المنطقة ضربات مؤلمة من الانظمة والجماعات الدينية المسنودة امريكياً، وهاهو البيت الابيض يدفع اليوم مليارات الدولارات في حرب جنونية طالت العالم خوفاً من ضربات تلك الجماعات التي احتضنها.. اليوم ووسط الضجيج من المبادرات لا أدري عن أي اصلاحات أو سلام يمكن للولايات المتحدة ان تحدثنا أو تقنعنا به وهي تساند وتبارك حرب الإبادة الاسرائيلية لكل ماهو عربي!؟

كيف لنا أن ننتقد طغيان أنظمة الحكم العربية والتصفيات في العراق تتم الآن وفقاً للانتماء الطائفي وهي تحصد اليوم اضعاف ماقتلوا في معتقلات القمع إبان حكم صدام حسين؟! وكيف لهذه الادارة الغبية ان تقنع العالم وتقنعنا، نحن العرب، بصداقتها وبالتعايش وهي ترى أن عودة جنديين اسرائيليين إلى بلدهم أهم لديها من قتل وتشريد مئات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين.

عن أي قيم يحدثنا القائمون على البيت الأبيض ونحن نشاهد كيف يُذبح الفلسطينيون واللبنانيون، وكيف ان الدم العربي مستباح والجنس العربي ارخص ثمناً؟!

مشاهدات من جلسة تزكية المتنافسين على الرئاسة

■ حمدي عبدالوهاب

● حصلت مشادة كلامية بين النائب سلطان العتواني رئيس كتلة الوحدوي الناصري والنائب سنان العجي مقرر لجنة الشؤون الدستورية (مؤتمر) اثناء اعتراض العتواني على التصويت خارج الكبينة مطالباً رئاسة الجلسة إلزام الأعضاء التصويت داخل الكبينة.

● يحيى الراعي، نائب رئيس مجلس النواب قام من مقعده في المنصة نحو النائب صخر الوجيه عقب خروجه من كبينة تسجيل اسم المرشح على البطاقة، واثناء المحادثة أوحت تصرفات الوجيه وتغطيته على بطاقة الاقتراع، أن الراعي كان يريد معرفة لمن صوت صخر وكرر سلطان البركاني الفعلة نفسها وهو ما قوبل بالرفض من صخر الوجيه.

● عبدربه القاضي رئيس كتلة المستقلين في البرلمان اعترض على عدم تواجد أحد من المستقلين في لجنة الاقتراع، عقب عليه الراعي بأن ناصر عرمان في اللجنة وهو مستقل وطالبه إذا كان يريد فلا مانع من انضمامه إلى اللجنة . القاضي ولعدم اشتراك ناصر عرمان في اللجنة انضم اليها بدلاً عنه.

● لوحظ نزول يحيى الراعي إلى قاعة البرلمان نحو منى باشراحيل عضو مجلس الشورى لضمها إلى لجنة الاقتراع دون أن يكون قد أعلن اسمها ضمن اللجان.

● لم يغن المرشحة ذكرى احمد علي توزيعها البرنامج الانتخابي على اعضاء مجلس النواب والشورى، قبل التزكية إذ لم تحصل إلا على صوت واحد فقط.

● بعد انتهاء الجلسة المشتركة للنواب والشورى وفي ساحة المجلس مازح النائب احمد العقاري (مؤتمر) النائب عدالكريم شيبان «اصلاح» بأن التصويت في الانتخابات الرئاسية سبتمبر القادم سوف يكون إنعكاساً لتصويت مجلس النواب والشورى، شيبان رد عليه بأن الشعب أكثر حرية من أعضاء المجلسين.

● النائب علي أبو حليقة، رئيس اللجنة الدستورية نبه رئاسة الاجتماع بأنها لم تتأكد من النصاب القانوني للاجتماع والذي يتطلب النصف + واحد من اجمالي 412 وهو ما استدركه عبدالعزيز عبدالغني رئيس الجلسة بإعلان أن عدد الحاضرين 275 عضواً بداية الجلسة

● من (378) بطاقة ألغيت بطاقتان الأولى بيضاء، والأخرى صعُب قراءة الخط.

● الصحافة العربية تحت الحصار.. صحفي مصري يحاول إتقاء هراوات الأمن

دولة الطيف!

حسن عبدالوارث

wareth26@hotmail.com

.. منذ اللحظات الأولى لقيامها في 2 ديسمبر 1971، لم تكف دولة الإمارات العربية المتحدة عن المضي قدماً في درب البناء على أسس مدنية حديثة وقواعد عصرية حداثية، تهدف إلى رخاء الإنسان وأمانه واستقراره وتطوره. وقد ثَبُتَ –في هذا المضمار، وبالدليل القاطع والملموس– أن الإنسان، في هذه الدولة، هو هدف التنمية ووسيلتها حقاً.

إنني أكتب –هنا– كزائر للإمارات غير مرة، شاهدتُ وعرفتُ خلالها عن كثب الكثير من ملامح التطور والنمو والرقي في هذه الدولة الفتية، على كافة الأصعدة، مما لم تستطع تحقيقه بلاد عديدة أستقلت وتحررت منذ عقود مديدة.. ومما أدركته – في هذا الصدد– أن الثروة وحدها ليست كافية لتحقيق عوامل التطور والرخاء في أي مجتمع، من دون أن تصطحب هذه الثروة قيادة حكيمة وإدارة سليمة لهذه الثروة، بل وللثروة الأعظم وهي الإنسان، وهو مايتجلى بوضوح في تجربة دولة الإمارات.

وقد كتبتُ غير مرة: إنني معجب حدّ الوله بتجربة الوحدة في ظل التنوع، أو التعدد في إطار التوحد، التي أرستها هذه الدولة، وباتت مصدر نعمة لأبنائها.. فقد وجدتُ فيها وحدة حقيقية، غير آيلة إلى تشطير، أو قابلة لتفتيت، لأنها وحدة منسوجة بكل ألوان الطيف ولكن بخيط واحد متين.. وهي وحدة قائمة على التكامل والتكافل، ومسنودة بحكمة غير محدودة في القيادة وتأييد غير منقطع في القاعدة.

وعدا مشاهداتي الشخصية، فإن لي من الأصدقاء والزملاء اليمنيين والعرب المقيمين في دولة الإمارات ما يُمثّل لي زاداً لاينضب من الانطباعات والملاحظات التي تصب جميعها في مجرى واحد هو الإشادة اللامتناهية بالنظام القائم في هذه الدولة على كل المستويات وفي جميع المجالات، عدا شعور المقيم في هذا البلد بالشعور ذاته لدى المواطن من الأمان والاستقرار والاطمئنان على حياته وأهله وماله ومستقبلة.

إن أمجاد الشعوب أو المجتمعات لاتقاس بعمر هذه الشعوب في التاريخ أو غنى تلك المجتمعات بالثروات.. إنما الإنجازات على أرض الواقع وفي حياة الإنسان هي المقياس الأمثل.. وهذا ماينطبق تماماً على دولة الإمارات ومواطنيها.

واليوم، غدت لهذه الدولة مكانة مرموقة في العوالم العربية والإسلامية والدولية، لاسيما أنه كانت لمؤسسها مبادرات متقدمة ومواقف متميزة تجاه عدد من القضايا المصيرية، خصوصاً القضية الفلسطينية ووحدة الصف العربي..

وهو ما دعا الأوساط السياسية والفكرية العربية إلى إطلاق نعوت من قبيل "الحكيم" و"الحليم" على شخص الشيخ زايد.

وفي مقابل ذلك، بات المواطن الإماراتي يحظى باحترام وتقدير بالغين لدى مختلف الشعوب، لأن دولته وقيادته حفظت له عزّته وكرامته قبل أن تحفظ له ثروته. والوطن الأمثل هو ذلك الذي يشعر فيه المواطن بأن كرامته موفورة وعزّته محفوظة، حتى لو كان يقبع في أدنى درك الفقر والعوز والحرمان!

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

أرق الكتابة

يفزعني نداء الكتابة هذه الأيام، لأن ما يحدث جدير بكتابة مغايرة لما درجنا على الاعتقاد بأنه كتابة.

إن ما يحدث أكبر من أن تستوعبه «كتابة» ترن وتطن وتصدح بكلمات غنائية، شفوية، منبرية، تخاتل القارئ بما يشي أنها مغموسة بالدم والألم والندم والنار والدخان، وطافحة بالتعاليم والمواعظ والحكم وكل ما ينتمي إلى بلاغة ارشيف اللغة المستعارة من زمن تقادم وانطمر بطبقات الصدأ والغبار، وانقطع عن اليومي والآني، والراهن الانساني بسنوات ضوئية.

.. ويؤرقني كثيراً هذه الايام ايضاً، أن أدعو القارئ لمشاركتي على مائدة كتابه، اعلم مسبقاً أنها مطبوخة على «طنجرة» الضغوط والإكراهات والحساسيات والمراقبات.

ولسوف ينزعج البعض إن قلت بأن المرء يحتاج إلىان يكون في المنفى كيما يتوفر على مناخ انساني حر، وكيما يتحرر من الضغوط والاكراهات والمراقبات التي تملي عليه التأقلم مع «الجماعة» وتحرمه من مناخ الشعور بمسؤوليته كفرد، وتمنعه من التعبير عن ثلاثة ارباع شعوره في إطار تكريسه للانشغال بما يؤمن استمراره في اجتراح بطولة العيش، والحفاظ على سلامة الرأس. والحكاية ان ما يحدث الآن يقترح كتابة مهجوسة بالسؤال المستفز لكل ما رسب واستقر في اعماقنا من قناعات واحكام و مسلمات.

وبما أن كاتب هذه السطور يزعم الانتماء إلى اولئك الذين راهقوا بالسياسة وأرهقتهم حتى قبل ان يصلوا إلى عتبات اسئلتها الحرجة والحارقة.

وبما أنه لم يعد في العمر متسع، وكذلك في المجال ما يتسع لمزيد مراهقة فقد اضحى الراهن الملتهب بالأصداء المرتدة يحرجنا باسئلته التي تلح علينا بضرورة الاشتغال على الفكر لتطوير ثقافتنا واعادة الاعتبار للثقافة في حياتنا والكف عن التعويل على منطق «القوة» و«الانقلاب» أو الرهان على «المنقذ» وان كان من فصيلة الصواريخ ابتداءً من «الضافر» و«القاهر» ومروراً بـ«العملاق» وانتهاءً بـ«رعد 3،2،1» والخ من تلك القوارح التي دمرت السياسة وصادرتها وافرغت الساسة من كل فكر وسياسة.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131